

مفاهيم سياسية

مخزب التحرير

من منشورات

مفاهيم سياسية

حزب التحرير

من منشورات حزب التحرير

الطبعة الرابعة
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م
(طبعة معتمدة)

محتويات الكتاب

مقدمة	٥
السياسة فكرة وطريقة	٧
الخطط والأساليب السياسية	١٢
الموقف الدولي	١٨
العرف الدولي والقانون الدولي	٣٠
دوافع الصراع بين الدول	٥٤
قضايا العالم الكبرى	٦٠
١ - قضية أوروبا	٩٠
٢ - قضية الشرق الأوسط	٩٧
٣ - قضية الشرق الأقصى	١١٦
٤ - قضية آسيا الوسطى	١٢٤
٥ - قضية شبه القارة الهندية	١٣١
٦ - قضية أفريقيا	١٣٣
أسباب شقاء العالم	١٥٠
كيفية التأثير في السياسة العالمية	١٦٥
الوعي السياسي	١٦٧

مقدمة

السياسة هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، وتكون من قبل الدولة والأمة، فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عملياً، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة.

ورعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً من قبل الدولة تكون بتنفيذ المبدأ في الداخل، وهذه هي السياسة الداخلية.

وأما رعاية شؤون الأمة خارجياً من قبل الدولة فهي علاقتها بغيرها من الدول والشعوب والأمم، ونشر المبدأ إلى العالم، وهذه هي السياسة الخارجية. وفهم السياسة الخارجية أمر جوهري لحفظ كيان الدولة والأمة، وأمر أساسي للتمكن من حمل الدعوة إلى العالم، وعمل لا بد منه لتنظيم علاقة الأمة بغيرها على وجه صحيح.

ولما كانت الأمة الإسلامية مكلفة بحمل الدعوة الإسلامية إلى الناس كافة، كان لزاماً على المسلمين أن يتصلوا بالعالم اتصالاً واعياً لأحواله، مدركاً لمشاكله، عالماً بدوافع دوله وشعوبه، متتبعاً الأعمال السياسية التي تجري في العالم، ملاحظاً الخطط السياسية للدول في أساليب تنفيذها، وفي كيفية علاقة بعضها ببعض، وفي المناورات السياسية التي تقوم بها الدول؛ ولذلك كان لزاماً على المسلمين أن يدركوا حقيقة الموقف في العالم الإسلامي على ضوء فهم الموقف الدولي العالمي؛ ليتسنى لهم أن يتبينوا أسلوب العمل لإقامة دولتهم، وحمل دعوهم إلى العالم. غير أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن موقف الدول لا يظل ثابتاً على حال واحدة، فهو يتغير حسب تغير الأوضاع الدولية.

وإن موقف كل دولة من الدول لا يلزم حالة واحدة من ناحية دولية، وإنما تتداوله حالات متعددة من ناحية القوة والضعف، ومن ناحية قوة التأثير أو عدم التأثير، ومن ناحية تفاوت العلاقات القائمة بينها وبين الدول، واختلاف

هذه العلاقات؛ لذلك كان من غير الممكن إعطاء خطوط عريضة ثابتة للموقف الدولي، وإعطاء فكرة ثابتة عن موقف أي دولة من الدول القائمة في العالم. وإنما يمكن إعطاء خط عريض عن الموقف الدولي في فترة ما، مع تصور إمكانية تغيير هذا الموقف. وإعطاء فكرة معينة عن موقف أي دولة في ظروف ما، مع إدراك قابلية تبدل هذا الموقف؛ ولهذا كان لا غنى للسياسي عن أن يتتبع الأعمال السياسية القائمة في العالم، وأن يربطها بمعلوماته السياسية السابقة، حتى يتسنى له فهم السياسة فهماً صحيحاً، وحتى تتأتى له معرفة ما إذا كان الموقف الدولي لا يزال كما هو أو تغير، وحتى يتأتى له إدراك موقف كل دولة، ومعرفة ما إذا كان هذا الموقف قد بقي على حاله، أم طرأ عليه تغيير.

وتغير الموقف الدولي تابع لتغير موقف بعض الدول من حال إلى حال، إمّا بقوتها، وإمّا بضعفها، وإمّا بقوة علاقتها بالدول، أو بضعف هذه العلاقة، فينتج حينئذ تغير في الميزان الدولي؛ لحصول تغير في ميزان القوى القائمة في العالم؛ ولذلك كان فهم موقف كل دولة من الدول التي لها تأثير في الموقف الدولي أساساً لفهم الموقف الدولي. ومن هنا كانت العناية منصبة على الإحاطة بمعلومات عن كل دولة؛ لأنها الركيزة الأولى للفهم السياسي. وليست معرفة موقف كل دولة متعلقة بموضعها في الموقف الدولي، بل هي متعلقة في كل شيء له علاقة بسياساتها الداخلية والخارجية. ومن هنا تتحتم معرفة الفكرة التي تقوم عليها سياسة الدول القائمة في العالم، والتي لها شأن يذكر في الموقف الذي ينبغي أن تقفه الأمة الإسلامية منها. كما أنه يتحتم أن تعرف الخطط والأساليب التي تستعملها، وأن تقترب من معرفة الخطط والأساليب بالتتابع الدائم لها، وبإدراك مدى تغيرها، وبالوعي على الدوافع التي حملت على تغييرها، أو الأسباب التي اضطرت هذه الدول لتغيير الخطط والأساليب، مع المعرفة الصحيحة بالأشياء التي تؤثر على هذه الدول، أو تحملها على تغيير خططها وأساليبها.

السياسة فكرة وطريقة

أما الفكرة التي تقوم عليها سياسة الدولة فهي الفكرة التي تبني على أساسها علاقتها بغيرها من الشعوب والأمم. فالدول التي لا مبدأ لها تعتنقه، تكون الأفكار لديها مختلفة متباينة، وفيها قابلية التغير، ومثل هذه الدول ينطبق عليها بحث الخطط والأساليب السياسية، ولا ينطبق عليها بحث الفكرة السياسية. أما الدول التي لها مبدأ تعتنقه فإن فكرتها ثابتة لا تتغير، وهي نشر المبدأ الذي تعتنقه في العالم بطريقة ثابتة لا تتغير مهما اختلفت الأساليب وتغيرت، وينطبق عليها بحث الفكرة السياسية.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى الدول القائمة في العالم، على اعتبار أن لكل واحدة منها فكرة أساسية لعلاقتها بغيرها من الشعوب والأمم، ثابتة أو غير ثابتة، ولها طريقة خاصة لتنفيذ هذه الفكرة، ثابتة أو غير ثابتة. وعلى ضوء فكرتها وطريقتها ترسم الخطط، وتتبع الأساليب، على وجه يساعدها على تحقيق غايتها. غير أن الدول القائمة في العالم اليوم تطلق العنان لنفسها بالأساليب، فتتبع أسلوباً يحقق الغرض، ولو خالف الطريقة، وتسير على قاعدة: «الغاية تبرر الوسيلة».

ومهما يكن من أمر، فإن جميع الدول ترسم خططاً سياسية تتغير حسب الحاجة، وتتبع أساليب تختلف وتتعدد حسب الأوضاع.

والدول في عملها السياسي، إنما ترعى مصالح الأمة، وتقيم علاقتها بغيرها حسب المصالح، إلا أنها تختلف في ذلك اختلافاً كبيراً. فالدولة التي لا تحمل مبدأ معيناً، تجعل المصلحة وحدها العامل المؤثر في علاقتها الدولية، وأما الدولة التي تعتنق مبدأ معيناً وتحمله للعالم، فإنها تجعل المبدأ عاملاً فعالاً في علاقاتها الدولية، وتجعل المصلحة التي يعينها المبدأ عاملاً مساعداً في هذا السبيل؛ ولذلك كان لزاماً أن تُعرف الدولة من حيث الأفكار التي تعتنقها، هل هي دولة تعتنق مبدأ

أو لا تعتنق أي مبدأ؟ وحينئذ تُعرف العوامل التي تؤثر في علاقاتها الدولية. وبما أن المبدأ هو الذي يؤثر في الدولة التي تعتنقه، وبالتالي يؤثر في العلاقات الدولية، وفي الموقف الدولي، كان لازماً أن تُعرف المبادئ التي تسود العالم اليوم، وأن يعرف مبلغ تأثير كل واحد منها في السياسة الدولية اليوم، ومدى إمكانية تأثيره في السياسة الدولية اليوم، ومدى إمكانية تأثيره في السياسة الدولية في المستقبل، فتفهم حينئذ، على ضوء هذه المبادئ، وعلى مدى تأثيرها في الحاضر والمستقبل، العلاقات الدولية.

وإذا نظرنا اليوم إلى العالم نجده تسوده ثلاثة مبادئ فقط، هي: الإسلام، والشيوعية، والرأسمالية، وتعتنق كل مبدأ مئات الملايين من البشر، إلا أن الإسلام ليست له دولة في الوقت الحاضر؛ ولذلك لا نجد له أي وجود في العلاقات الدولية، ولا في الموقف الدولي، الذي يسود العالم اليوم. أما تلك الأعمال التي تقوم بها دول العالم للحيلولة دون عودة دولة الإسلام إلى واقع الحياة، بعد أن أصبح التملل ملموساً بين أبناء أمة الإسلام، فلا علاقة لها بالموقف الدولي، ولا تؤثر في العلاقات الدولية؛ لأن التأثير في الموقف الدولي والعلاقات الدولية يتطلب وجود دولة تحمل الإسلام مبدأً تُسير على أساسه سياستها الداخلية والخارجية.

أما ما يلاحظ من توجه للسياسة الدولية، وبخاصة الأميركية، إلى محاولة صياغة المنطقة الإسلامية بمشاريع هيمنة عليها مثل «مشروع الشرق الأوسط الكبير» في ٢٠٠٣م فإن ذلك نتيجة للهاجس المتصاعد عند تلك الدول بتوقع قرب قيام دولة للمسلمين، وليس لأن الإسلام يؤثر في السياسة الدولية التأثير المعروف كما لو كان للإسلام دولة قائمة فعلاً.

أما المبدآن الآخران، فإن لكل واحد منهما دولة بل دولاً متعددة؛ ولذلك كان لهما الأثر في العلاقات الدولية، وفي الموقف الدولي، وفي السياسة الدولية، وبخاصة عندما كان الاتحاد السوفياتي قائماً قبل انهياره، وكان من أثرهما أن انقسم

العالم إلى معسكرين، فكان المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي. إلا أنه مع انهيار المعسكر الشرقي، وتفتت حلف وارسو، انتهت سياسة القطبين في العالم، ولم يبق المبدأ الشيوعي مطبقاً في دولة ولو شكلاً إلا في الصين وكوريا الشمالية، وبذلك انتهى كون الصراع دولياً ليصبح إقليمياً فيما بعد. فإنه باختيار الاتحاد السوفياتي لم تعد فكرته مؤثرة في السياسة العالمية، وذلك راجع إلى أن الفكرة التي كانت تقوم عليها سياسته الخارجية، وهي نشر الشيوعية، لم تعد قيد التطبيق. أما الدول التي لازالت تحمل المبدأ الشيوعي، فإن سياستها الخارجية لا تقوم على هذه الفكرة. فالسياسة الصينية لا تقوم على أساس نشر الشيوعية في العالم، وذلك راجع إلى واقع شعب الصين، الذي كان يكتفي بالنفوذ في الجوار الآسيوي، ولم يكن عبر التاريخ يتطلع إلى أن يكون ذا نفوذ عالمي. وبسبب واقع الشعب الصيني هذا لم تَسعَ الصين يوماً إلى تأهيل نفسها وطاقاتها لكي تتبوأ موقعاً مؤثراً في السياسة العالمية، ولا زالت كل أعمال الصين منصبةً على إيجاد نفوذ إقليمي لها في الجوار.

أما المعسكر الرأسمالي، فإن الفكرة التي تقوم عليها السياسة عنده هي نشر المبدأ الرأسمالي، وهو فصل الدين عن الحياة في العالم كله. وعلى تعدد الدول التي تعتنق المبدأ الرأسمالي واختلافها، فإنها جميعها تجعل نشر قيادتها الفكرية الرأسمالية في العالم، وجعل وجهة نظرها في الحياة هي التي تسود العالم.

وأما الطريقة التي يتبعها المعسكر الرأسمالي لتنفيذ فكرته فهي الاستعمار، أي فرض السيطرة السياسية، والعسكرية، والثقافية، والاقتصادية، على الشعوب المغلوبة لاستغلالها. وهذه الطريقة، وهي الاستعمار، ثابتة لا تتغير مهما تغيرت الحكومات، ومهما اختلفت قوانينها. والاستعمار ليس كما يقول لينين: «هو أعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية» بل الاستعمار هو جزء من وجهة النظر في الرأسمالية، وهو الطريقة التي تنشر الرأسمالية بواسطتها في الشعوب والأمم. وعلى ذلك فإن السياسة الخارجية للمعسكر الرأسمالي ثابتة في فكرتها وطريقتها، ولا يغيرها اختلاف الدول وتنازعها. فبريطانيا مثل أميركا، ومثل فرنسا، ومثل

إيطاليا، ومثل أي دولة من الدول الرأسمالية، أساس سياستها أن تنشر مبدأها ووجهة نظرها في الحياة، بواسطة استعمار الشعوب والأمم.

ويجب أن يلاحظ عند فهم طريقة المعسكر الغربي أن هذه الطريقة، وإن كانت ثابتة من حيث كونها (الاستعمار) إلا أن أساليب تحقيق (الاستعمار) والنظرة إليه قد أصابهما بعض التطور عند المعسكر الغربي، من حيث ارتباطه كطريقة، بالرأسمالية كفكرة، مع الزمن، ومن جملة تطورها ما حصل فيهما من تغير في الأساليب، واختلاف في النظرة للاستعمار. أما تغير أساليبها، فقد كانت فيما سمي الاستعمار القديم تركز على السيطرة العسكرية، ثم أصبحت فيما سمي الاستعمار الجديد تعتمد على أمور أخرى. فأمركا صارت تعتمد على الناحية الاقتصادية، من أمثال القروض وما يسمى بمشاريع التنمية، ومن مثل الخبراء وغير ذلك، إلى جانب الضغط السياسي، والمضايقات. ثم عادت أميركا، إلى جانب تلك الأساليب، إلى أسلوب السيطرة العسكرية على الأمم والشعوب؛ لإخضاعها لنفوذها ولإرادتها. وعادت تحرص على إنشاء القواعد العسكرية في مستعمراتها للمحافظة على نفوذها فيها. وإنجلترا صارت تعتمد على إيجاد رجال يكونون لها عملاء، وعلى رجال الاستخبارات الإنجليزية، وعلى حكام البلاد من عملائها، وعلى الصفقات التجارية المشبوهة.. وضَعُفَ اعتمادها على القروض بسبب ضعف وضعها المالي، وكذلك ضَعُفَ اعتمادها على القواعد العسكرية لضعف نفوذها الدولي، وإن كانت لا تزال تنتشبت بوجود حاميات عسكرية وقواعد في مستعمراتها كما في قبرص، أو بالقرب من هذه المستعمرات. وبذلك فإن التغير في الأساليب صفة ملازمة للاستعمار.

وأما اختلاف النظرة للاستعمار، من حيث ارتباطه (كطريقة) بالرأسمالية (كفكرة)، فإنها أصبحت تتردد بين: قوة هذا الارتباط، أي إن الاستعمار طريقة فحسب لنشر الرأسمالية، ما يعني أن الاهتمام الأول هو لنشر الرأسمالية، وبين ضعف هذا الارتباط، أي إن الاهتمام الأول هو للاستعمار نفسه، والاهتمام

الثانوي هو لنشر الرأسمالية، فكأن الاستعمار قد اقترب من أن يكون غاية. وقوة الارتباط أو ضعفه يتوقف على البلاد التي تريد الدول الرأسمالية السيطرة عليها، أي ذات حضارة تريد غزوها وإدخال الحضارة الرأسمالية الفاسدة إليها؛ لتسهيل السيطرة عليها ونهب خيراتها، أم هي خالية الوفاض، لا حضارة فيها تحتاج إلى غزو، بل تستعمرها لنهب ثرواتها والسيطرة عليها فحسب؟ وهذا يتضح من كون صراع الدول الغربية في استعمارها لأفريقيا قد أخذ حذته في الاستغلال، ويكاد نشر الفكرة الرأسمالية أن لا يكون له وجود. فالحرب الأهلية في أوغندا ورواندا استمرت لسنوات، وراح ضحيتها مئات الآلاف من البشر، وكذلك أحداث زائير (الكونغو الديمقراطية) لم يظهر فيها إلا الجشع المادي، والصراع على النفوذ بين أوروبا وأميركا. ولم تكن بريطانيا، ومن معها من حلفائها الأوروبيين وأميركا، تلتفت إلى شيء في أفريقيا، إلا إلى المنافع المادية، وبذلك أصبح الاستعمار في أفريقيا أقرب إلى أن يكون غاية من أن يكون طريقة. وأما في العالم الإسلامي، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو وسط آسيا وجنوب شرقها، فالدول الاستعمارية، وعلى رأسها أميركا، تسعى هنا، إلى جانب فرض السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلى العالم الإسلامي؛ لاستغلال منفعه المادية، تسعى إلى نشر الرأسمالية كذلك في جوانب كثيرة، مثل اهتمامهم بمؤتمرات «حرية المرأة» و«تمكين المرأة»، وما جاء في المشروع الأميركي للشرق الأوسط، وفرض الهيمنة الثقافية فيما صار يعرف بـ«إعادة بناء الثقافات» وحوار الأديان، وتلاقي الحضارات، والتركيز على تغيير أو تعديل مناهج التعليم؛ لإزالة ارتباط المسلمين بحضارتهم وثقافتهم. وهكذا فقد أصبحت الطريقة في الرأسمالية تتطور مع الزمن. ومع ذلك فإن الاستعمار هو ركن أساس في الرأسمالية، سواء أكان طريقة لنشر الرأسمالية، أم طريقة أقرب للغاية.



الخطط والأساليب السياسية

إن الخطط السياسية، والأساليب التي تنفذ بها هذه الخطط، تتغير حسب ما تقتضي المصلحة، وإن كانت الخطط أقل تغييراً من الأساليب، والفرق بين الخطة والأسلوب كما يلاحظ من تتبع السياسة الدولية، هو أن الخطة سياسة عامة، ترسم لتحقيق غاية من الغايات التي يقتضيها نشر المبدأ أو طريقة نشره، أما الأسلوب فهو سياسة خاصة في حزئية من الجزئيات التي تساعد على تحقيق الخطة وتثبيتها.

فمثلاً الخطة الأميركية للعراق كانت احتلاله بقرار دولي أو دونه، ثم إيجاد حكومة تضيف على الاحتلال شرعيةً دوليةً عن طريق الأمم المتحدة، بعد أن كانت قد أهملتها عند بداية الاحتلال، وشرعيةً أخرى (محليةً) عن طريق انتخابات أو شبه انتخابات عراقية، ثم تتولى هذه الحكومة (نيابةً) عن أهل العراق توقيع صك بالموافقة على بقاء قوات الاحتلال، حتى تُعطى الصفة الشرعية، كونها موجودة بموافقة أهل البلد وطلبهم وقرار دولي. وهذا سيُبعد الدول الأخرى ومجلس الأمن عن التدخل في الشأن العراقي، ويجعل أميركا المتصرف الوحيد بكل شؤون العراق، وبذلك يسبغ على الاحتلال صفة الشرعية؛ لأن الذي أقر بقاءه ووجوده هو حكومة العراق الشرعية (المنتخبة). وسيوضع للعراق دستور جديد بإشراف الاحتلال، تُكرس فيه الفرقة وتُمزق الدولة بحجة الفدرالية، وستُشعل نيران الطائفية، وينشغل المسلمون ببعضهم بدل انشغالهم بإخراج الاحتلال؛ ولذلك سخّرت أميركا كل ما استطاعتها من وسائل وأساليب لاحتلال العراق كخطة موضوعة، ثم جعل هذا الاحتلال (مشروعاً) بإضفاء شكل قانوني دولي ومحلي عليه.

وبالمقابل كانت خطة فرنسا تقضي بتشكيل محور من الدول الكبرى بقيادتها لمواجهة الخطة الأميركية، وقضت هذه الخطة بعرقلة مجلس الأمن عن

إصدار قرارات صريحة لتغطية المشاريع الأميركية المتعلقة باستخدام المجلس لغزو العراق، وبذلك عجزت أميركا تماماً عن اللعب بورقة مجلس الأمن، وتم كشفها دولياً باعتبارها دولة خارجة على القانون، فظهرت أميركا على أنها تسير في طريق القوة الغاشمة الخارجة على القانون، بدل أن تظهر حامية للقانون الدولي كما كان ظاهر حالها سابقاً. واستطاعت فرنسا تحريك مشاعر الألمان وإثارتهم، لدرجة أزعجوا أميركا في تصرفاتهم، ووقفت روسيا أيضاً إلى جانب فرنسا في معارضة أميركا من استخدام مجلس الأمن لدعم خططها. وهكذا نجحت الخطة الفرنسية، لا في منع الغزو الأميركي، وإنما في فضح الأهداف الأميركية من هذا الغزو.

وأما الخطة البريطانية فكانت خطة معقدة، خبيثة، تساند أميركا في الظاهر لتشاركها بشيء من الغنيمة، وتظهر معها على المسرح الدولي إذا كانت كفة أميركا هي الراجحة، وتطعنها في الظهر كلما لاح لها إمكانية الطعن. فبريطانيا سارت مع أميركا؛ لأن كفتها راجحة في الموقف الدولي، ولكنها من جهة أخرى، ألجأتها إلى عرض استصدار قرار من مجلس الأمن بخصوص العدوان على العراق، وقد كانت تعلم مسبقاً عدم إمكانية صدور القرار نتيجة لمواقف فرنسا وروسيا وألمانيا، فأنكشف بذلك عوار أميركا بأنها تريد العدوان على العراق بقرار أو بدون قرار. وأكدت بريطانيا هذا التوجه في حضور بلير لاجتماع قمة مع شيراك وشرودر في ٢٠/٩/٢٠٠٣م؛ لاستعمال الدهاء السياسي البريطاني في تقوية وتمتين موقف الدولتين ضد الموقف الأميركي، باستفزازهما ببعض الآراء التي تعرضها بريطانيا أو نحو ذلك، فتدفعهما للتصلب دون الظهور البريطاني العلني بذلك أمام أميركا. واستمرت بريطانيا بالسياسة نفسها حتى بعد احتلال العراق، وتقديم أميركا مشاريع للأمم المتحدة لإضفاء شرعية على الاحتلال.

ومثالاً الخطة الأميركية، التي وضعت لمنع صيرورة الاتحاد الأوروبي لحملة واحدة تشكل خطراً على أميركا، قامت على أساس محاور ثلاثة هي:

أولاً: توسيع الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الشرقية، وهذه الدول صنيعة أميركا، ورأس حريبتها؛ لإدخال تأثير أميركا في الاتحاد. وقد ظهر هذا عندما أيدت هذه الدول رؤية أميركا في عدوانها على العراق، ما جعل رامسفيلد يتهمكم على أوروبا بمسمى القديمة والجديدة. ولقد استشاط شيراك الرئيس الفرنسي غضباً من تصرفات هذه الدول، وحاول أن يوحى إليها أن اصطفاها بجانب أميركا سيعرقل قبولها النهائي في الاتحاد، ومع ذلك أقر انضمامها في اجتماع الاتحاد الأوروبي الحاسم لقبول الأعضاء الجدد، ولم تستطع فرنسا تعطيل الانضمام.

ثانياً: استمرار وجود الحلف الأطلسي رغم حلّ حلف وارسو المقابل، ثم توسيع استراتيجية الحلف ليتدخل في المشاكل الأمنية في أوروبا، بدل الدفاع الخارجي عنها كما كان في أصل نشأته. ولما شعرت أوروبا بخخطر الحلف عليها، لقيادة أميركا الفعلية له، تداعت فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولكسمبورغ لتشكيل قوة أوروبية خاصة، فاعترضت الولايات المتحدة على ذلك، ولا زالت تثير لأوروبا المتاعب قبل أن ترى القوة الأوروبية الخاصة النور فعلاً.

ثالثاً: استغلال أميركا للموقف البريطاني. فبريطانيا بدهائها المعهود لا تريد للاتحاد الأوروبي أن يصبح قوةً واحدةً تذوب بريطانيا خلاله، وتصبح دولة هامشية كلكسمبورغ مثلاً، فهي لا تزال تحمل في أعماقها عظمة الإمبراطورية التي لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس؛ لذلك نراها عرقلت تكوين الاتحاد، ولم تدخله إلا لما رأت أنه أمراً واقعاً، فدخلته لإضعافه. ولا زالت حتى الآن لم تشترك في العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). وعقيلة الإمبراطورية عندها تجعلها تبحث عن دور على المسرح الدولي في أي طريق وجدته.

وبالمقابل فإن خطة فرنسا كانت تقوية الاتحاد الأوروبي، وجعله مظلة مناسبة في مواجهة المظلة الأميركية، والسعي لإنشاء جيش أوروبي مستقل عن حلف شمال الأطلسي، وقد استطاعت أن تشد إليها ألمانيا حول ذلك، وتصرفت

فرنسا تصرفاً ذكياً جداً باتفاق مع ألمانيا، لدرجة جعلت بريطانيا تنضم إليهما حتى لا يفوتها نصيب من المغنم إن نجح سعي فرنسا وألمانيا. وهكذا نجحت فرنسا مؤخراً مع بريطانيا وألمانيا في التأسيس لنواة هذا الجيش، بالرغم من الضغوط الأميركية الشديدة على بريطانيا وألمانيا لمنع إنشائه. كما ونجحت خطة الدول الثلاث في رسم سياسات بعيدة المدى للاتحاد الأوروبي، بعيداً عن تدخلات الدول الصغيرة في الاتحاد، والدول الطامعة للتأثير فيه كإيطاليا وإسبانيا.

وهكذا نجد أن فرنسا نجحت في إيجاد مدخل، وإن كان في بداياته لتقوية الاتحاد الأوروبي، بإيجاد نواة عسكرية مستقلة في أوروبا بالتوافق مع ألمانيا وبريطانيا. ولولا اعتناق هذه الدول للرأسمالية التي تجعل (المنفعة الخاصة) لكل دولة في سلم القيم عندها، لأمكنها أن توجد اتحاداً أوروبياً قوياً في وجه الولايات المتحدة. ومع ذلك فمجرد نجاح فرنسا في عرض الخطة على دول قوية في أوروبا (ألمانيا وبريطانيا) يعتبر عملاً مؤثراً في وجه أميركا لن تستطيع إغفاله.

ومثلاً الخطة التي وضعتها أميركا لتحجيم روسيا وجعلها دولة حتى دون نفوذ إقليمي، فإنها تقوم على دحرها من أماكن نفوذها في البلقان، وشرق أوروبا، ووسط آسيا، وكذلك إبطال مفعول ترسانتها النووية التي تشكل عاملاً مهماً من عوامل قوتها، بالإضافة إلى التفوق عليها في غزو الفضاء، فالتخذت لذلك عدة أساليب، منها أنها قامت بضرب الجيش اليوغسلافي (صربيا والجبل الأسود) حيث العلاقة (العرقية السلافية) مع الروس، مستغلة أزمة كسوف، كما أنها أقامت علاقات اقتصادية وعسكرية مع دول أوروبا الشرقية للنفوذ إليها، ثم قامت بضم الكثير منها إلى حلف شمال الأطلسي، كما أنها استغلت الحرب على الإرهاب، فأقامت قواعد عسكرية لها في دول وسط آسيا، وذلك بعد أن تمكنت من استقطاب بعض حكام تلك الدول بالمساعدات الاقتصادية، وقامت باحتلال أفغانستان وعمدت إلى تطوير نظام دفاعي للصواريخ المضادة للصواريخ؛ لإبطال مفعول الصواريخ الروسية العابرة للقارات، القادرة على حمل رؤوس نووية. كما

أنها استطاعت أن تستغل الفقر في جورجيا؛ لإيصال عملائها إلى قمة الهرم هناك، ما أسقط المنطقة العازلة بين روسيا وحلف الناتو في تركيا. وكانت أقنعت روسيا بالتخلي عن محطتها الفضائية مير، والمشاركة في المحطة الفضائية الدولية "إي إس إس"، وذلك للحد من تفوقها في سباق غزو الفضاء. وهكذا تستمر أميركا في خططها لحصار روسيا لتبقى دولةً مقطوعة النفوذ الإقليمي، بعد أن قطع نفوذها الدولي بالهيار الاتحاد السوفياتي.

وكذلك الحال مع الصين؛ لأن أميركا ترى وجوب تركيع الصين، وجعلها دولة عادية، لا سيما وأنها لا تملك مقومات الدولة العظمى، ولكنها أضحت من منتصف التسعينات، بما تملك من قوة، دولة إقليمية عظمى، لها حق النقض في مجلس الأمن، ولها أطماع وطموحات إقليمية، وهذا ما لا ترضى به الولايات المتحدة. فالصين في نظر أميركا سوق تجاري ضخم لابد من الاستفادة منه، وعملاق بشري يجب ترويضه؛ كي لا يصبح خطراً يهدد المصالح الأميركية في منطقة شرق آسيا؛ لذا كان على أميركا وضع خطة بعد انتهاء الحرب الباردة لتحجيم الصين، وحصرها في مجال حيوي ضيق في أحسن الأحوال، إن لم تتمكن من قطع مجالها الحيوي كاملاً؛ لذلك فإنها مهتمة بتطبيع العلاقات مع فيتنام لجعلها حجر عثرة في وجه الصين، حال تحسن العلاقات الأميركية الفيتنامية. كما أنها تحاول جعل شبه الجزيرة الكورية مركزاً خطراً متقدماً حول الصين، بزيادة الضغط على كوريا الشمالية بحجة محور الشر، وفي الوقت نفسه تعمل على الإبقاء على قواعدها العسكرية هناك متاخمةً لحدود الصين وعلى باب دارها. كما أنها تحاول جعل الهند نداً للصين، وتسعى أيضاً إلى إيجاد الحلفاء الاستراتيجيين والأحلاف العسكرية الإقليمية في وسط آسيا والشرق الأوسط. كما أنها قامت بإيجاد قواعد عسكرية في وسط آسيا على حدود الصين الغربية على الجهة الأخرى للهِمالايا.

وهكذا فإن الخطط والأساليب السياسية توضع للعمل المباشر، ولكن مع

ذلك ليس ببعيد على الدولة أن تغيّر الأساليب الموجودة، وأن تعثر على أساليب أخرى إذا كشفت تلك الأساليب وأصبحت لا تؤدي المطلوب، وكذلك يمكن أن تغير الخطة إذا أصبحت لا تجدي، أو إذا كان بقاؤها يكلف الدولة صعباً ليس من مصلحتها وجودها، ولكن الدولة حين تُغير خطتها إنما تستبدل بها خطة أخرى، وحين تُغير الأسلوب تضع مكانه أسلوباً آخر، ولا تقعد عن وضع الخطط والأساليب إلا إذا عجزت وانحطت عن مكانتها في الموقف الدولي، كما هي حال الدول التي فقدت فاعليتها السياسية منذ زمن، كاليابان، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، وإسبانيا، والبرتغال.

ومثال تغير الخطط ما فعلته أميركا في خطتها التي رسمتها لألمانيا، فقد كانت خطتها بعث العسكرية الألمانية، وإقامة جمهورية ألمانية غربية، ثم صارت خطتها إضعاف ألمانيا الغربية وإيجاد اتحاد بينها وبين ألمانيا الشرقية، وتحديد تسليح ألمانيا، ثم رأت توحيدها عام ١٩٩٠م لإيجاد دولة أوروبية قوية تزاخم فرنسا وبريطانيا، وتتنافس معهما على قيادة الاتحاد الأوروبي، وبذلك تضعف من إمكانية توحيد أوروبا كقوة واحدة.

وكذلك الخطة التي وضعتها أميركا للصين. فبعد أن رأت دعمها، وجعلها قطباً دولياً، وتحسين العلاقات معها، وكذلك تحسين العلاقات الصينية اليابانية، لجعلها ركيزة من ركائز النظام الدولي؛ وذلك لإضعاف موقف الاتحاد السوفياتي الدولي آنذاك، ولزيادة الشقة بين الحليفين الشيوعيين اللدودين، عادت بعد ذلك أميركا، بعد انقضاء فترة الحرب الباردة، وغيّرت خطتها، ورأت أن الأمر يتطلب الآن وضع خطة لتحجيم الصين، وإرجاعها خلف جدران سورها العظيم. فلجأت إلى وضع خطة كي لا تفكر في أن تصبح خطراً على مصالحها في شرق آسيا، لا سيما أن الصين تملك من العوامل ما يمكنها من ذلك.

ومثال تغيير الأساليب ما قامت به أميركا في بلدان العالم الإسلامي، فبعد أن كانت تعتمد على الانقلابات العسكرية لإيصال عملائها إلى الحكم، وعلى

المعونات الاقتصادية من مثل القروض وما يسمى بمشاريع التنمية، ومن مثل الخبراء، وغير ذلك، وعلى ما سمي بالترغيب والترهيب أو العصا والجزرة، أصبحت تعتمد الآن على الحلول العسكرية والترهيب، وعادت إلى الاعتماد على الأحلاف والقواعد العسكرية بعدما كانت قد تخلت عنها، ما أعاد إلى الأذهان فترة الاستعمار العسكري والإمبريالية الغربية.

وكانت بريطانيا قد غيرت من أساليبها فتخلت عن المعاهدات والقواعد العسكرية، واعتمدت على العملاء من الحكام، والاتفاقيات الاقتصادية، واتفاقيات التسليح. ويبدو أنها تحاول الآن السير في ركاب أميركا بأن تعود إلى القواعد العسكرية كأسلوب جديد قديم.

هذا بيان للخطط والأساليب السياسية؛ ولذلك كان واجباً على المسلمين أن يعرفوا يقيناً أن المعسكر الغربي لا يغير فكرته السياسية، ولا طريقته، ولكنه يغير خططه وأسلوبه، ليرسم خططاً أخرى، ويتبع أساليب جديدة حتى يتأتى له نشر مبدئه. وإذا قضي على أسلوبه وأحبط خططه، أخفقت مشاريعه التي رسمت من أجلها تلك الخطط والأساليب؛ ولذلك كان الكفاح السياسي موجهاً للخطط والأساليب - في كشفها ومقاومتها - في الوقت الذي يوجه لمحاربة الفكرة السياسية وطريقتها؛ وعليه فإنه من المحتم على المسلمين أن يعرفوا الخطط المرسومة لسياسة كل دولة، وأن يتبينوا أسلوبها.



الموقف الدولي

إن فهم الموقف الدولي يختلف عن فهم سياسة كل دولة؛ وذلك لأن فهم سياسة الدول المؤثرة يتعلق بفهم الفكرة والطريقة اللتين تقوم عليهما سياسة تلك الدول كما بيّنا سابقاً. وأما الموقف الدولي، الذي هو هيكل العلاقات الدولية المؤثرة، أي الحالة التي تكون عليها الدولة الأولى والدول التي تراحمها، هذا الموقف

لا يتعلق بالفكرة والطريقة، وإنما يتعلق بالعلاقات الدولية، والتسابق الدائم بين الدول على مركز الدولة الأولى، وعلى التأثير في السياسة الدولية؛ ولذلك كان لابد من فهم الموقف الدولي.

غير أنه يجب أن يكون واضحاً أن الموقف الدولي لا يلزم حالة واحدة، وإنما هو متغير ومتبدل في العالم حسب أوضاعه، وأحواله، وأحداثه، ولكن مع ذلك يمكن رسم صورة واضحة له، ويمكن إعطاء خطوط عريضة عنه، ويمكن إعطاء تفصيلات عن أحواله، إلا أن ذلك كله إنما يدل على حاله حين يظهر للناس وقت وصفه، فيصدق الوصف على واقع موجود، وحين يتغير الموقف الدولي لا يكون الوصف الذي أعطي غير صحيح، وإنما يكون وصفاً لشيء قد وجد ثم ذهب، فيصبح في عداد التاريخ، ويصير من المحتم إعطاء الوصف للواقع الذي يحصل، أي للموقف الدولي الجديد؛ وعلى ذلك فإن الوصف الذي سنسوقه للموقف الدولي في رسم صورته، أو إعطاء خطوط عريضة عنه، أو التعرض لتفصيلاته، إنما هو وصف لواقع شوهد من قبل، أو هو مشاهد الآن، أو متوقع حدوثه، ولكن مع ذلك لا يعتبر أمراً ثابتاً؛ ولهذا يجب على السياسي أن تكون لديه معلومات عن الموقف الدولي، وعن السياسة الدولية، يربطها بما يراه، حتى تتضح له الأمور، ويصدر حكمه عليها.

وفهم الموقف الدولي، يقتضي من المسلمين معرفة مركز الدولة الأولى في العالم، ومركز الدول الأخرى بالنسبة لها، وبالنسبة للسياسة العالمية. ويقتضي معرفة الدول التابعة، والدول التي في الفلك، والدول المستقلة.

أما الدولة التابعة فهي الدولة التي تكون مقيدة بدولة أخرى في سياستها الخارجية، وفي بعض المسائل الداخلية، مثل مصر مع أميركا، وكازاخستان (حالياً) مع روسيا. وأما الدولة التي في الفلك فهي الدولة التي تكون مرتبطة في سياستها الخارجية مع دولة أخرى ارتباطاً مصلحاً لا تبعية، مثل اليابان مع أميركا، وأستراليا مع كل من أميركا وبريطانيا، وكندا مع كل من أميركا

وبريطانيا وفرنسا، وتركيا (حالياً) مع بريطانيا وأميركا. وأما الدولة المستقلة فهي الدولة التي تتصرف في سياستها الخارجية والداخلية كما تشاء حسب مصلحتها، مثل فرنسا، والصين، وروسيا.

وهناك أحوال لا تدخل تحت السياسة الدولية، وإنما هي حوادث نشأت جراء خروج الدول الاستعمارية من البلاد. فهذه الأحوال وأمثالها لا تبحث في السياسة الدولية، ولا يعطى عنها خطوط عريضة، بل تدرس كل حالة بواقعها، ويعطى لها الحكم. فمثلاً العراق بعد خروج الإنجليز منه، ووقوع انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م، وإلغاء جميع المعاهدات والارتباطات، صار دولةً مستقلةً دولياً، مثله مثل فرنسا، وإنجلترا، وأي دولة مستقلة؛ ولكن لأن حاكمه كان حينئذ عميلاً أميركياً، فإن العراق صار في واقعه دولة تابعة لأميركا وإن كان من ناحية دولية مستقلاً، لكن حين قام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م، وجاء للحكم عملاء الإنجليز، صار العراق تابعاً لإنجلترا.

وهكذا، فالدول المستقلة حين يصبح حاكمها عميلاً، أو يتولى الحكم فيها عميل، فإن الدولة تصبح تابعة للدولة التي يعتبر حاكمها عميلاً لها. وهكذا جميع الدول التي كانت مستعمرة تعتريها هذه الحالات، وتخرج من يد إلى يد بفعل تغير الحكام. فمثل هذه الدول من ناحية دولية ظاهرية هي مستقلة، ولكن من ناحية حقيقية هي تابعة. ولكن هذه حالات فردية ناتجة عن تحرير المستعمرات من الاستعمار، ومحاولات الدول الاستعمارية الرجوع إلى المستعمرات، أو محاولة دول أخرى أن تحل في الاستعمار محل الدولة الخارجة منها، أي من المستعمرات.

إن المحتّم معرفته هو مركز الدولة الأولى في العالم، لما لذلك من الأهمية في فهم السياسة العالمية، وفي فهم الموقف الدولي. ففي السلم تعتبر الدولة الأولى في الموقف الدولي، هي صاحبة الكلمة دولياً، وتستوي فيه بعد ذلك الدولة الثانية، وأي دولة أخرى من حيث استطاعتها التأثير العالمي سياسياً.

والتأثير للدول الأخرى إنما يكون للدول التي لها وزنها في التأثير على الدولة الأولى، ويتفاوت هذا التأثير بتفاوت الدول في القوة الذاتية، والقوة العالمية. فبقدر قوة الدولة، ومدى وزنها العالمي، يكون مقدار ما لها من تأثير على الدولة الأولى، وبالتالي على السياسة العالمية من ناحية دولية.

وأوضح مثال اليوم على محاولة التأثير على الدولة الأولى، ومن ثمّ التأثير في السياسة العالمية، هو مثال بريطانيا هذه الأيام (٢٠٠٤م)، فإن تأثيرها في السياسة العالمية، من ناحية دولية آتٍ مما لديها من بعض التأثير على أميركا: الدولة الأولى في العالم، كما هو آتٍ من نفوذها المتواصل على مستعمراتها السابقة. وكذلك فرنسا، وروسيا، وألمانيا، فإنها اشتركت معاً بعد الحرب الأميركية البريطانية على العراق لإيجاد نوع من التأثير على الدولة الأولى، وبالتالي التأثير على السياسة العالمية من ناحية دولية.

وأما أمثلة الدول التي لا تؤثر على الدولة الأولى، وبالتالي فلا تأثير مستقل لها في السياسة العالمية، فمنها: الدولة التابعة، حيث لا يتأتى أن يكون لها تأثير على الدولة الأولى إلاّ بمقدار استعمال الدولة المتبوعة لها. وكذلك الدول التي في الفلك فإنها تستمد تأثيرها من الدولة الكبرى التي تدور في فلكها.

وأما باقي الدول غير التابعة، وغير التي في الفلك، وهي الدول المستقلة، كسويسرا، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا، والسويد، مثلاً، فإنها تستطيع التأثير في السياسة العالمية من ناحية دولية، إذا أمّنت مصالح الدولة الأولى أو هددتها، ومن الأمثلة على ذلك، تأمين كل من إيطاليا وإسبانيا لمصلحة مهمة من مصالح أميركا، وذلك عن طريق مساندتهما لأمركا في احتلالها للعراق في ٢٠٠٣م.

ولذلك وجب على أي دولة تريد أن تؤثر في السياسة العالمية وتجربها حسب مصلحتها، أن تسلك أحد طريقين: إما تهديد المصالح الحقيقية للدولة الأولى في الموقف الدولي تهديداً فعالاً، وإما تأمين مصالح الدولة الأولى عن طريق المساومة لمصلحتها.

وطريق التهديد الفعال المؤثر، هو الطريق المنتج حتماً، وهو الذي يليق بالدولة الصحيحة التي تنشد ضمان تأثيرها، وسماع صوته في الموقف الدولي. أما الطريق الثاني الذي يُستهدف من سلوكه تأمين المصالح، فإنه سبيل مظلم، غير مأمون العثار، قد يوصل إلى الغاية، وقد يؤدي إلى التهلكة، إذ هو مقامرة بكيان أمة، ومغامرة حمقاء بمصير دولة؛ لأن تأمين مصلحة الدولة الكبيرة من قبل أي دولة، لا يمنعها من المساومة على هذه المصالح مع أي دولة دونها مركزاً أو إمكانيات.

فقد ساومت أميركا في العام ٢٠٠٣م على حليفاتها التقليدية من الدول الأوروبية الغربية، بعد أن وصفتها بأوروبا القديمة، وبدأت تبحث عن دول شرق أوروبا لتحل محلها في تحالفها في مسألة العراق، ولوَّحت كذلك ضد بريطانيا عندما حاولت نفيها عن الماضي قُدماً في غزو العراق من دون الرجوع إلى الأمم المتحدة لتأخذ الشرعية الدولية منها، وقال رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي: «إن بمقدور أميركا الذهاب إلى العراق من دون بريطانيا».

ولتهديد المصالح، وإيجاد التأثير الفعال، يجب أن تكون الدولة قد توفرت لها إمكانيات الدفاع، وأسباب السيطرة الكاملة داخلياً. والسبيل الصحيح لذلك أن تكون سائرة في الطريق الارتقائي التصاعدي، أي يجب أن تكون صاحبة مبدأ تحمل دعوة عالمية، وتبدأ بمن جاورها، وحتى تحمي نفسها من حرب التدخل داخلياً، ولا تقتصر على حماية حدودها، بل تتوسع بمبدئها ونفوذها، حتى تراحم الدولة الأولى في الموقف الدولي.

ولتتمكن أي دولة من زحزحة الدولة الأولى عن مركزها الرئيسي، عليها أن تقوم بتحويل الجو السياسي لجهتها، وجر الدول الأخرى سياسياً لها ولفكرتها، كما حصل لألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، وعندما تتمكن أي دولة من ذلك، يصبح الموقف الدولي متأرجحاً، حتى تتسلم إحدى الدول مركز الدولة الأولى، وفي الغالب لا يتأتى ذلك إلا إذا وقعت حرب غيرت الموقف، سواء أكانت

عالمية عامة، أم محصورة جزئية، أو إذا كان خطر وقوع الحرب على الدولة الأولى أمراً راجحاً، وتحتاج في هذه الحرب إلى الدولة المزاخمة في معسكرها.

ومركز الدولة الأولى في العالم ليس جديداً، فإنه موجود منذ القدم. فمصر في التاريخ القديم كانت الدولة الأولى، وكانت آشور في العراق تزاخمتها على هذا المركز. ودولة الروم كانت الدولة الأولى، وكانت دولة فارس تزاخمتها على هذا المركز. والدولة الإسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين حتى الحروب الصليبية كانت الدولة الأولى، ولم يكن لها مزاحم على هذا المركز. وكانت فرنسا هي الدولة الأولى، وكانت إنجلترا تزاخمتها على هذا المركز. والدولة العثمانية، بوصفها دولة الخلافة الإسلامية، كانت الدولة الأولى مدة تقرب من ثلاثة قرون، ولم يكن لها مزاحم على هذا المركز، حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. وقبل الحرب العالمية الأولى كانت ألمانيا هي الدولة الأولى، وكانت إنجلترا وفرنسا تزاخمتها على هذا المركز. وبعد الحرب العالمية الأولى كانت إنجلترا هي الدولة الأولى، وكانت فرنسا تزاخمتها على هذا المركز. ثم قبيل الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا الدولة الأولى، وكانت ألمانيا تزاخمتها على هذا المركز، حتى كادت أن تكون الدولة الأولى، إلى أن كانت الحرب العالمية الثانية، واشتركت أميركا في الحرب، وانتهت الحرب بأن أصبحت أميركا هي الدولة الأولى في رسم السياسة الدولية والموقف الدولي، حيث كانت أقدر الدول على جعل السياسة الدولية بجانيتها، وظلت تسيطر على الموقف الدولي، لا تقع ولا تنفذ إلا الأحداث السياسية التي تريدها. ومع ذلك فقد استمر الاتحاد السوفياتي حينها، وبريطانيا، وفرنسا، تحاول مزاحمتها، وكانت تشاركها التأثير في السياسة العالمية بقدر ما، حسب قوة هذه الدول، وبخاصة الاتحاد السوفياتي بشكل قوي، ثم بريطانيا بشكل أضعف.

أما الاتحاد السوفياتي فقد نجح بالوقوف إلى جانب أميركا كشريك

وحليف، وتأخرت إنجلترا إلى الوراء، وصارت تنزل من أسفل إلى أسفل منه، حتى غدت على ما هي عليه الآن. وبيان ذلك أن إنجلترا، بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تستفيق من ضربة الحرب، وأخذت تحاول زحزحة أميركا عن مركز الدولة الأولى، وصارت تقوم بأعمال سياسية لتؤثر على أميركا، فلم تشترك في الحرب الكورية إلا إشتراكاً رمزياً، وكانت تنقل أخبار أميركا الحربية إلى الصين، والصين هي التي كانت تقوم في الحقيقة بالحرب الكورية، واستطاعت إنجلترا بوسائلها الخفية الخبيثة أن تؤثر على مركز أميركا الدولي في الحرب الكورية، ما زرع مركزها. وأيضاً وقفت في مؤتمر جنيف الذي عقد من أجل الهند الصينية بجانب المعسكر الشرقي، فخرجت بقرارات في صالح المعسكر الشرقي. وأيضاً فقد كانت تنقل لروسيا أخبار أميركا التجسسية والعسكرية، ومن ذلك ما نقلته عن طائرة (يوتو) لروسيا ما أدى إلى إسقاطها. ثم ما كان من موقف ماكميلان في مؤتمر باريس من الوقوف إلى جانب خروشوف ضد إيزنهاور، ومحاولة إذلال إيزنهاور بوصفه رئيس الولايات المتحدة، ما أدى إلى فشل المؤتمر وإضعاف مركز أميركا. وهكذا قامت بأعمال كثيرة لضرب أميركا، محاولة التأثير على مركز الدولة الأولى، ولكن أميركا فطنت لكل ذلك. ثم كان اجتماع خروشوف بكندي في فينّا، ومن ذلك التاريخ تحولت إنجلترا من موقف المهاجم لأميركا إلى موقف المدافع عن نفسها، حيث بدأت روسيا (الاتحاد السوفياتي) وأميركا معاً في تصفية إنجلترا في العالم.

لقد كان الاتحاد السوفياتي يشعل الحرب الباردة ضد المعسكر الغربي، ويخص أميركا بالقدر الأكبر من ذلك، فكان يحاول أن يأخذ زمام المبادرة من المعسكر الغربي، ويعمل لزحزحة أميركا عن مركز الدولة الأولى؛ ليكون هو الدولة الأولى في العالم، وقد نجح في عدة أعمال، فاستطاع أن ينقل أميركا من حصنها الحصين، وهو هيئة الأمم المتحدة، في حل المشاكل الدولية، إلى عقد مؤتمرات خارج هيئة الأمم، وكان يشجع إنجلترا على مزاحمة أميركا من أجل

إضعاف مركز الدولة الأولى، وتوسيع شقة الخلاف من أجل إضعاف مركز الدولة الأولى، ووسع شقة الخلاف بين فرنسا وأميركا، وأثر كثيراً في الأعمال الدولية. وإلى جانب ذلك تقدم في مجال الفضاء حتى سبق أميركا، وتقدم في الأسلحة النووية وفي الصواريخ عابرة القارات، وأنشأ قاعدة عسكرية له في كوبا لتهديد أميركا، وفضح كثيراً من الأساليب الأميركية في الكونغو، ومصر، والجزائر، وغيرها. إلا أن كل ذلك، وإن أثر على أميركا كل التأثير، ولكنه لم يزحزحها عن مركز الدولة الأولى، وإنما كان انتصارات جزئية في بعض المسائل السياسية دولياً، إلا أن الاتحاد السوفياتي لم ييأس في الهجوم على أميركا بأساليب الحرب الباردة، إلى أن حصل اجتماع خروشوف بكندي سنة ١٩٦١م، حيث اجتمعوا في شهر حزيران من ذلك العام في فيينا عاصمة النمسا، واتفقا على اقتسام العالم بينهما. وبعد ذلك التاريخ سقطت كل من بريطانيا وفرنسا من السياسة العالمية، وانفرد الاتحاد السوفياتي وأميركا معاً في رسم هذه السياسة. ولم تفلح جميع المحاولات التي قامت بها بريطانيا في أن يكون لها رأي في السياسة العالمية، وكذلك لم تفلح فرنسا، حتى في أيام ديغول، في أن تتقدم خطوة واحدة في إيجاد أي إمكانية لها في بحث السياسة العالمية، وظلت الحال كذلك حتى العام ١٩٨٩م، حيث سقط جدار برلين، وانفرد عقد الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بعامين بصورة رسمية، وانتهت الحرب الباردة، وورثت روسيا مكانة الاتحاد السوفياتي رسمياً في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، لكنها أُسقطت من المركز الثاني في السياسة العالمية، ونشأ وضع دولي جديد أصبحت فيه الولايات المتحدة الأميركية لأول مرة بلا شريك دولي، ودخل العالم في مرحلة دولية غير مسبقة، فحاولت أميركا في آخر عهد بوش الأب رسم سياسة دولية تفردية، ونادى بمصطلح النظام العالمي الجديد، ولكن هذا النظام لم يكتب له النجاح، وظلّ المصطلح ضبابياً، كما ظلّ الوضع الدولي غائماً، إلى أن جاء كلينتون إلى سدة الحكم في العام ١٩٩٢م، فأرسي نظاماً دولياً جديداً، لا يعتمد على التفرد، وإنما يعتمد على

التفوق. وبدأت إدارة كلينتون بإرساء قواعد هذا النظام الجديد، الذي كان من أهم أركانه انتهاج سياسة المشاركة مع القوى الكبرى الأخرى، التي تجلّت في حسم مشاكل البلقان في البوسنة والهرسك وكوسوفا، كما تجلّت في تفكيك الأسلحة النووية في كل من أوكرانيا، وروسيا البيضاء، بالتفاهم مع روسيا، وتم كذلك توقيع مذكرات تفاهم بين أميركا والدول التي كانت في السابق جزءاً من المنظومة الشرقية، واشترك في توقيع بعض هذه التفاهمات بريطانيا وألمانيا. واستطاعت أميركا في هذه الحقبة أيضاً، وبفضل سياسات المشاركة، أن توسع حلف شمال الأطلسي، بالتعاون مع الدول الأوروبية الغربية، التي استفادت هي الأخرى من توسيع دول الاتحاد الأوروبي، وتم هذا التوسع وذاك التوسيع على حساب روسيا، وعلى حساب نفوذها.

وتميزت هذه الفترة بصعود القوة الألمانية، حيث صاحب ضعف الاتحاد السوفياتي، وانهار جدار برلين، وإزالة السند عن ألمانيا الشرقية، صاحب ذلك توحيد ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية بسرعة قياسية، وأن أصبح أكبر قوة اقتصادية في أوروبا، وأن تتحول إلى قوة سياسية فاعلة ومؤثرة تقترب إليها أميركا وأوروبا، حتى صار الحديث عن دخول ألمانيا نادي الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن موضع تساؤل، أميركياً، وأوروبياً، وعالمياً.

ورافق هذا الوضع السياسي الجديد، وضع اقتصادي جديد، حيث تم تفعيل سياسات السوق بشكل كبير، وتمثل ذلك في سياسات العولمة التي فرضت نفسها على العالم، فاتحدت الشركات، وتعملقت، وبرزت كلاعب اقتصادي رئيسي يملّي سياساته على الحكومات، وصارت الشركات متعددة الجنسيات حديث الاقتصاديين، وتم تحويل اتفاقية الجات في العام ١٩٩٥م إلى منظمة تجارة دولية تحمي سياسات العولمة بغطاء قانوني، كما تم تفعيل دور صندوق النقد والبنك العالميين، بحيث صار هذا الثلاثي، وهو منظمة التجارة والصندوق والبنك، يستخدم من قبل الدول الكبرى، كأداة تدخل وضغط في سياسات

الدول الاقتصادية، وقد اعترف كل من لورنس إيجلبرجر وزير خارجية أميركا السابق، وميشيل كامديسو رئيس صندوق النقد الدولي، اعترفاً بأنهما استخدمتا الصندوق في الإطاحة بنظام سوهارتو عن طريق فرض سياسة تعويم العملة، وحرمانه من القروض إن لم يقبل بهذه السياسة، فخضع للطلب، وعمَّ العملة وأطيح به.

كما تم تفعيل دور G7 وهي الدول السبع الصناعية، وذلك بإضافة روسيا إليها، وهكذا سيطرت هذه الدول الثماني وهي: أميركا، واليابان، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا، وروسيا، سيطرت هذه الدول على السياسات العالمية الاقتصادية والنقدية، فإذا أضفنا إلى هذه الدول الثماني دولة الصين بما لها من ثقل اقتصادي كبير، وبما تملك من قوة نووية، ومركز ثقل سكاني، ومقعد دائم في مجلس الأمن، إذا أضفنا دولة الصين بما تملكه من هذه القوى، فإنه يمكننا القول، بشيء من التجاوز، إن الدول الكبرى في العالم اليوم هي هذه الدول التسع، ولكن تفاوت قوة هذه الدول يجعلنا نسقط منها دولتين وهما إيطاليا وكندا، كونهما لا تملكان أية قوى سياسية أو جيوسياسية، تؤهلها للعب دور عالمي، وبذلك تبقى الدول المؤثرة في السياسات العالمية سبع دول وهي: أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، واليابان. ومع اختلاف هذه الدول في التأثير العالمي، فالخمس الأولى تتطلع للتأثير في مناطق مختلفة من العالم، مع تفوق هائل لأميركا على الأربع الأخرى. والسادسة (الصين) يتركز تطلُّعها إلى التأثير في محيطها الإقليمي. والسابعة (اليابان) تتطلع إلى التأثير في مناطق مختلفة من العالم، ولكن على الأساس الاقتصادي.

يقول وزير خارجية فرنسا السابق هوبر فيدرين في كتابه "رهانات فرنسا في زمن العولمة": «إن هذه القوة الوحيدة (أميركا) التي تهيمن على كل المجالات الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، والنقدية، واللغوية، والثقافية، حالة غير مسبوقة في التاريخ» على حد وصفه. ثم يضع فيدرين تصنيفاً خاصاً للدول من

حيث القوة والنفوذ فيقول: «إن الولايات المتحدة تمثل المرتبة الأولى في العالم بلا منازع، ويأتي بعدها في الصف الثاني سبع دول ذات نفوذ عالمي هي: فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وروسيا، والصين، واليابان، والهند، شريطة أن تشجع في توسيع رؤيتها التي لا تزال إقليمية». ويقول: «إن معايير هذا التصنيف كثيرة، منها الدخل القومي، والمستوى التكنولوجي، والسلاح النووي، ثم المستوى الكمي والكيفي للأسلحة، والارتباط بمنظمات وتشكيلات دولية، مثل مجلس الأمن، ومجموعة الـ ٨، أو الاتحاد الأوروبي، ثم ترويج اللغة والتأثير الثقافي الموروث من الماضي».

ولكن الأدق من رأي فيدرين هذا هو أنه بعد أميركا الدولة العملاقة، التي لا تدانيها أية دولة في أوائل القرن الحادي والعشرين، تأتي ثلاث دول كبرى حقيقية هي: روسيا، وبريطانيا، وفرنسا، ثم بعد هذه الثلاث مباشرة تأتي ألمانيا، وهذه الدول الأربع لها تطلعات دولية في أنحاء كثيرة من العالم. ثم الصين وهي دولة كبرى في حدود محيطها الإقليمي، ولولا ضيق تطلعها الدولي لزاغت كل أو بعض الدول الأربع السابقة. وأما اليابان فهي أكبر الدول بعد أميركا اقتصادياً، وبذلك يكون ترتيب قوة الدول على النحو التالي: أميركا، روسيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، الصين، اليابان، على التوالي، حيث يمكن إطلاق دول كبرى على هذه السبع، أما الهند وكندا وإيطاليا فلا تستحق أن يطلق عليها دول كبرى، مع أنها هي التي تلي هذه السبعة، وتشكل معها الدول العشر الأولى في العالم.

ومع انتهاء القرن العشرين، وبداية الألفية الميلادية الثالثة، حاولت إدارة جورج بوش الابن تغيير قواعد اللعبة، فأسقطت سياسات المشاركة التي انتهجها كليتون، وبدأت تفرض على القوى الكبرى سياساتها بالإكراه، وانسحبت من عدة معاهدات دولية مثل اتفاقية كيوتو، ومحكمة الجنايات الدولية، واتفاقيات سالت لتخفيض نشر الأسلحة الباليستية، وغيرها، وتوترت العلاقة بينها وبين

الدول الكبرى أكثر فأكثر بوقوع أحداث الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١م، بتفجيرات مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومبنى البنتاغون في واشنطن، فمنحها ذلك دفعة جديدة في اتجاه التفرد، واتخذت من هذه التفجيرات مبرراً لمحاربة ما أسمته بالإرهاب، فاحتلت أفغانستان والعراق تحت هذه الذريعة. وسادت الغطرسة السياسية الإدارية الأميركية، فتبنت سياسة "إما معنا أو ضدنا"، وأثارت هذه السياسات الجديدة ردات فعل غاضبة من الأوروبيين ومن غيرهم، واتهموها بالتبسيط والسذاجة، وطالبوا الأميركيين بأن يعودوا إلى المشاورة والمشاركة، لكن الأميركيين رفضوا العودة إلى قواعد المشاركة والمشاورة التي سار عليها كلينتون، وتمكن من يسمون بالمحافظين الجدد بقيادة ديك تشيني نائب الرئيس، ورامسفيلد وزير الدفاع، وولفوفيتز نائبه، وريتشارد بيرل رئيس مجلس السياسات الدفاعية، ودوغلاس فيث، وجون بولتون، وكوندوليزا رايس، وآخرين، تمكن هؤلاء من التأثير في قرارات بوش، بحيث وظفوا كل قدراتهم، ونفوذهم، والشركات التي تدعمهم، لخدمة هذه السياسات.

وكان من أبرز هذه السياسات عدم الالتفات إلى الأمم المتحدة، وشرعيتها في اتخاذ القرارات، وجعل الأولوية للمصلحة الأميركية، فإن تعارضت هذه المصلحة مع الشرعية الدولية تم إهمال الشرعية الدولية، وإن لم تتعارض تم تفعيلها، وهكذا تعاملت مع مجلس الأمن، فإن نجحت في استصدار قرارات من المجلس كان به، وإلا تم إهماله وإغفاله.

وحاولت أوروبا ممثلة في بريطانيا أن تثني الإدارة الأميركية عن الالتفاف على الشرعية الدولية، واستقطبت هذه المحاولة وزير الخارجية الأميركي كولن باول، ومال إليها الرئيس بوش، ولكن تكتل مجموعة المحافظين الجدد أفشل هذه المحاولة، وبقيت أميركا تتجاهل سياسات المشاركة، كما تتجاهل إعطاء دور فاعل للمنظمة الدولية.

وعلى أية حال لم تستطع إدارة بوش الابن إسقاط الدول الكبرى،

كبريطانيا، وروسيا، وفرنسا، وألمانيا، من لعب دور في السياسة الدولية، بل إن هذه السياسات التي انتهجتها إدارة بوش الابن قوّت مواقف تلك الدول ولم تضعفها؛ لأنها لجأت إلى توحيد صفوفها دفاعاً عن نفسها أمام هذه الهجمة الأميركية الشرسة عليها، فتشكل محور فرنسا، ألمانيا، روسيا، وتعاون هذا المحور مع بريطانيا بشكل خفي، وتمكنت هذه الدول بالمقاومة والملاينة، أن تثبت مواقعها كدول كبرى فاعلة إلى حد ما في السياسة الدولية.



العرف الدولي والقانون الدولي

كانت المزاحمة على مركز الدولة الأولى في العصور السابقة لا تبرز فيها الأعمال السياسية المرتبطة بقانون دولي؛ لعدم وجوده، بل كانت تبرز فيها الأعمال العسكرية بالحروب، والغزوات، وانتقاص أطراف الدول، منذ فجر التاريخ، وظل الحال كذلك إلى منتصف القرن الثامن عشر، حيث توسع القانون الدولي، أو على الأصح وجد بشكل قانون وتشريع. ومنذ ذلك الوقت بدأت الأعمال السياسية تأخذ جانباً مهماً في العلاقات الدولية، وفي حل المشاكل الدولية، فصارت الأعمال السياسية تحل محل الأعمال العسكرية في حل المشاكل، وفي إيقاف سيطرة الدولة الأولى، والمزاحمة على مركزها. ومن يومئذ كثر تحكيم القانون الدولي في العلاقات الدولية، وكثر اتخاذ الأعمال السياسية أداة لحل المشاكل الدولية، إما وحدها، أو إلى جانب الحروب والغزوات. وتركز ذلك بشكل واضح بعد ١٩١٩م، حين أُنشئت عصبة الأمم، فقد كثر الاحتكام للقانون الدولي، والعرف الدولي. والأعمال السياسية التي تقوم بها الدول بشكل عام، والدول المزاحمة للدولة الأولى، والدولة الأولى نفسها بشكل خاص، إنما يستندون فيها إلى ما يسمى بالعرف الدولي، والقانون الدولي. فلا بد من إلقاء نظرة خاطفة على العرف الدولي، والقانون الدولي، لإدراك واقع الأعمال

السياسية، وكيفية القيام بالأعمال السياسية من ناحية دولية.

أما العرف الدولي فهو قديم قدم وجود الدول والإمارات والكيانات، وهو مجموعة القواعد التي نشأت جراء العلاقات بين المجموعات البشرية في حالة الحرب وفي حالة السلم، فصارت، جراء اتباع المجموعات لها أمداً طويلاً، أعرافاً دولية، ثم استقرت هذه المجموعة من القواعد لدى الدول، وصارت الدول تعتبر نفسها ملتزمة بهذه الأعراف التزاماً طوعياً، وصارت أشبه بالقانون، وهذا الالتزام التزام معنوي وليس التزاماً مادياً، وكانت المجموعات البشرية تتبعه طوعياً، وخوفاً من الرأي العام، ومن لا يتبعه يتعرض لنقمة الرأي العام، ويعبّر في ذلك. ويعتبر من هذا القبيل، أي من قبيل الأعراف الدولية، اصطلاح العرب قبل الإسلام على منع القتال في الشهر الحرام؛ ولذلك فإن قريشاً أقامت النكير على الرسول ﷺ حين قامت سرية عبد الله بن جحش بقتل عمرو ابن الحضرمي، وأسر رجلين من قريش، وأخذ قافلة التجارة، أقامت قريش النكير على ذلك، ونادت في كل مكان أن محمداً وأصحابه استحلوا الشهر الحرام، وسفكوا فيه الدماء، وأخذوا فيه الأموال، وأسروا الرجال، فاستعذت الرأي العام عليه؛ لأنه خالف الأعراف الدولية.

وهكذا كانت بين جميع المجموعات البشرية قواعد متعارف عليها يتبعونها في الحرب والسلم، ومنها الرسل أو من يسمون بالسفراء، ومنها غنائم الحرب، إلى غير ذلك. إلا أن هذه الأعراف منها ما هو عام تتبعها جميع المجموعات البشرية مثل السفراء أي الرسل، ومنها ما هو خاص بمجموعات معينة. وكان هذا العرف يتطور وفقاً لحاجات الدول والإمارات والكيانات، أي وفقاً لحاجات المجموعات البشرية في علاقاتها مع بعضها كمجموعات، فكانت هذه الأعراف الدولية يحتكم إليها الناس للرأي العام، ويعبّر من يخالفها، فكانت تتبع طوعاً واختياراً بالتأثير المعنوي ليس غير، ولم تكن هناك قوة مادية تطبقها، فاستناداً إلى هذه الأعراف كانت تقوم أعمال سياسية من قبل المجموعات البشرية.

وأما ما يسمى بالقانون الدولي فإنه نشأ ووجد ضد الدولة الإسلامية حين كانت تتمثل في الدولة العثمانية. وذلك أن الدولة العثمانية، بوصفها دولة إسلامية، قامت بغزو أوروبا، وأعلنت الجهاد على النصارى في أوروبا، وأخذت تفتح بلادهم بلداً بلداً، فاكسحت ما يسمى باليونان، ورومانيا، وألبانيا، ويوغوسلافيا، والمجر، والنمسا، حتى وقفت على أسوار فيينا، وأثارت الرعب في جميع النصارى في أوروبا، ووجد عرف عام لدى النصارى أن الجيش الإسلامي لا يُغلب، وأن المسلمين حين يقاتلون لا يبالون بالموت؛ لاعتقادهم بأن لهم الجنة إذا قُتلوا، ولاعتقادهم بالقدر، والأجل. وقد رأى النصارى من شجاعة المسلمين وشدة فتكهم ما جعلهم يفرون من وجههم، ما سهّل على المسلمين اكتساح البلاد، وإخضاعها لسلطان الإسلام. وكان النصارى الأوروبيون في هذا العصر عبارة عن إمارات وإقطاعيات، فكانت دولاً مفككة، كل دولة مفككة إلى إمارات، يحكم كلاً منها سيد إقطاعي يقاسم الملك في السلطات، ما جعل الملك لا يستطيع إجبار هذه الإمارات على القتال، ولا يملك التعبير عنها أمام الغازين في كل ما يسمى بالشؤون الخارجية، فسهّل ذلك على المسلمين الغزو والفتح. وظل حال الدول الأوروبية كذلك حتى العصور الوسطى، أي حتى نهاية القرن السادس عشر. وفي القرن السادس عشر، أي في العصور الوسطى، أخذت الدول الأوروبية تتجمع لتكوّن عائلة واحدة تستطيع أن تقف في وجه الدولة الإسلامية، وكانت الكنيسة هي التي تسيطر عليها، والدين النصراني هو الذي يجمعها؛ لذلك أخذت تقوم بمحاولات لتكوين عائلة نصرانية من مجموعة الدول، وأخذوا يحددون العلاقات بينهم، فنشأ عن ذلك قواعد اصطلاحوا عليها لتنظيم علاقاتهم مع بعضهم، فكان ذلك أول نشوء ما سمي فيما بعد بالقانون الدولي. فأساس نشأة القانون الدولي هو أن الدول الأوروبية النصرانية، في أوروبا تجمعت على أساس الرابطة النصرانية من أجل الوقوف في وجه الدولة الإسلامية، فأدى ذلك إلى نشوء ما يسمى بالأسرة الدولية النصرانية، واتفقت على قواعد فيما بينها،

منها التساوي بين أفراد هذه الدول بالحقوق، ومنها أن لهذه الدول نفس المبادئ والمثل المشتركة، ومنها أن جميع هذه الدول تسلم للبابا الكاثوليكي بالسلطة الروحية العليا على اختلاف مذاهبها، فكانت هذه القواعد نواة القانون الدولي. إلا أن اجتماع هذه الدول النصرانية في البداية لم يؤثر؛ لأن القواعد التي اتفقت عليها لم تستطع جمعها، فإن نظام الإقطاع ظل حائلاً دون قوة الدولة، ودون تمكينها من مباشرة العلاقات الخارجية، وكان تسلط الكنيسة على الدول جاعلاً لها تابعاً من توابع الكنيسة، وسالباً منها سيادتها واستقلالها؛ ولذلك حصل صراع في الدولة لكي تتغلب على أمراء الإقطاع، وانتهى بتغلب الدولة، وزوال نظام الإقطاع. وفي الوقت نفسه حصل صراع بين الدولة والكنيسة أدى إلى إزالة سلطة الكنيسة عن الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، بعد أن كانت الكنيسة تتحكم فيها، ولكن ظلت الدولة نصرانية، وكل ما في الأمر أنها نظمت علاقة الدولة بالكنيسة على شكل يؤكد استقلال الدولة. وقد أدى هذا إلى وجود دول قوية في أوروبا، ولكنها مع ذلك لم تستطع الوقوف في وجه الدولة الإسلامية، وظل الحال كذلك حتى منتصف القرن السابع عشر، أي حتى سنة ١٦٤٨م. وفي هذه السنة عقدت الدول الأوروبية النصرانية مؤتمراً هو مؤتمر وستفاليا، وفي هذا المؤتمر وُضعت القواعد الثابتة لتنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية النصرانية، ونظمت أسرة الدول النصرانية في مقابلة الدولة الإسلامية، فقد وضع المؤتمر القواعد التقليدية لما يسمى بالقانون الدولي، ولكنه لم يكن قانوناً دولياً عاماً، وإنما كان قانوناً دولياً للدول الأوروبية النصرانية ليس غير، ويحظر على الدولة الإسلامية الدخول في الأسرة الدولية، أو انطباق القانون الدولي عليها، ومنذ ذلك التاريخ وجد ما يسمى بالجماعة الدولية، وكانت تتكون من الدول الأوروبية النصرانية، جميعاً بلا تمييز بين الدول الملكية والدول الجمهورية، أو بين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية. وكانت قاصرة على دول غرب أوروبا في أول الأمر، ثم انضمت إليها فيما بعد سائر الدول الأوروبية النصرانية، ثم شملت الدول

النصرانية غير الأوروبية، ولكنها ظلت محرمةً على الدولة الإسلامية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أصبحت الدولة الإسلامية في حالة هزال، وسميت بالرجل المريض، وحينئذ طلبت الدولة العثمانية الدخول في الأسرة الدولية فرفض طلبها، ثم ألحت بذلك إلحاحاً شديداً، فاشتُرطَ عليها شروط قاسية، منها عدم تحكيم الإسلام في علاقاتها الدولية، ومنها إدخال بعض القوانين الأوروبية، فقبلت الدولة العثمانية هذه الشروط، وخضعت لها. وبعد قبولها أن تتخلى عن كونها دولة إسلامية في العلاقات الدولية قبل طلبها، وأدخلت الأسرة الدولية سنة ١٨٥٦م، ثم بعد ذلك دخلت الأسرة الدولية دول أخرى غير نصرانية كاليابان؛ ولذلك يعتبر مؤتمر وستفاليا الذي عقد سنة ١٦٤٨م هو الذي نظم القواعد التقليدية للقانون الدولي، وبناء على قواعده هذه وجدت الأعمال السياسية بشكل متميز، ووجدت الأعمال الدولية الجماعية.

وكان من أبرز هذه القواعد فكرتان خطيرتان: إحداهما: فكرة التوازن الدولي، والثانية: فكرة المؤتمرات الدولية. أما فكرة التوازن الدولي، فهي تقضي بأنه إذا حاولت إحدى الدول التوسع على حساب الدول الأخرى، فإن سائر الدول تتكفل لتحول بينها وبين التوسع، محافظة على التوازن الدولي الذي هو كفيل بمنع الحروب وانتشار السلام. وأما فكرة المؤتمرات الدولية، فإن المؤتمر يتألف من مختلف الدول الأوروبية، وينعقد لبحث مشاكلها وشؤونها على ضوء المصالح الأوروبية، ثم تطورت هذه الفكرة إلى مؤتمرات الدول الكبرى التي تنعقد للنظر في شؤون العالم على ضوء مصالح هذه الدول الكبرى. وهاتان الفكرتان كانتا أساساً لما يعانيه العالم من الصعوبات التي يلاقيها في سبيل رفع سلطة الدول الاستعمارية والدول الكبرى.

وأول مرة استُعملت فيها هاتان الفكرتان كانت في أيام نابليون، في أوائل القرن التاسع عشر. فحين قامت الثورة الفرنسية، ونشرت الأفكار التي تقوم على الحرية والمساواة، وعلى الاعتراف بحقوق الأفراد وحقوق الشعوب، استطاعت أن

تغير الخريطة السياسية لأوروبا، وأن تنشئ دولاً جديدة، وأن تقني دولاً قديمة. حينئذ تجمعت الدول الأوروبية بحجة التوازن، وتألّبت على فرنسا. وبعد أن هُزم نابليون اجتمعت هذه الدول في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م، ونظرت في إعادة التوازن، وتنظيم شؤون العائلة الدولية النصرانية، فأعيدت الملكية إلى بروسيا والنمسا، وأقيم اتحاد فدرالي بين السويد والنرويج، وضمّت بلجيكا إلى هولندا لتكونا دولة واحدة تحول دون التوسع الفرنسي، ووُضعت سويسرا في حياد دائم. ولتنفيذ قرارات هذا المؤتمر عقدت الدول المشتركة في المؤتمر تحالفاً فيما بينها، وهو حلف بين ملوك بروسيا وروسيا والنمسا، بموافقة ملك إنجلترا، ثم انضمت إليه فرنسا، أي تحالف بين الدول الكبرى للسيطرة على الدول الأخرى. ثم في سنة ١٨١٨م، عقدت معاهدة إكس لا شابل بين روسيا، وإنجلترا، وبروسيا، والنمسا، وفرنسا، التي اتفقت فيها هذه الدول على التدخل المسلح لقمع أي حركة ثورية تهدد النتائج التي انتهى إليها مؤتمر فيينا. وهكذا جعلت الدول الخمس الكبرى من نفسها الهيئة الحامية للأمن والنظام في الجماعة الدولية، أي في الأسرة الدولية النصرانية، ثم وسعت سلطتها فشملت بعض الأقطار الإسلامية بعد أن ضعفت الدولة العثمانية. وقد قامت هذه الدول بعدة تدخلات بحجة المحافظة على السلام، فتدخلت في نابولي سنة ١٨٢١م، وتدخلت في إسبانيا سنة ١٨٢٧م، وفي البرتغال سنة ١٨٢٦م، وفي مصر سنة ١٨٤٠م. وقد حاولت هذه الدول الكبرى أن تتدخل في أميركا، فحاولت مساعدة إسبانيا على استرداد مستعمراتها في أميركا، ولكن الولايات المتحدة، وقد أصبحت دولة قوية يحسب لها حساب، حالت دون ذلك، فأصدر رئيس الولايات المتحدة جيمس مونرو تصريحه المشهور والمعروف بتصريح مونرو، وذلك سنة ١٨٢٣م، وقد قال فيه: «إن الولايات المتحدة الأميركية لا تسمح لأية دولة أوروبية بالتدخل في شؤون القارة الأميركية، واحتلال أي جزء منها» فارتدعت هذه الدول عن التدخل.

هذا هو أصل القانون الدولي وهذا هو الذي أوجد المبررات للتدخل،
وأتاح للدول الكبرى أن تتحكم في الدول الأخرى، وهذا هو الذي تستند إليه
الأعمال السياسية التي تقوم بها الدول لقضاء مصالحها، أو لمزاحمة الدولة الأولى.
إلا أن هذه القواعد الدولية قد طرأ عليها شيء من التحويل، ولكنه كله تحويل
في صالح الدول الكبرى، ومن أجل تنظيم مطامعها، أو بعبارة أخرى تقسيم منافع
العالم فيما بينها على وجه لا يؤدي إلى الحروب والنزاع المسلح. فإن القرن
التاسع عشر الميلادي كان عصر الاستعمار، فاندفعت فيه الدول في العالم تستعمر
البلدان الضعيفة، فكان ينشأ جراء هذا الاستعمار نزاع لم يصل إلى حد الحرب
الكبيرة، ولكن لما تبين لإنجلترا وفرنسا وروسيا أن ألمانيا بقوة الجبارة صارت
تهددها، ورأوا أنها ستأخذ بترول البلاد الإسلامية في العراق، وتهدد إنجلترا في
بترول إيران والجزيرة العربية، اتفقت هذه الدول الثلاث ضد ألمانيا، وأعلنت
عليها الحرب، ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء،
فكان النصر للحلفاء، إلا أن روسيا خرجت من هذا الحلف، فظلت فرنسا
وإنجلترا وأميركا. أما أميركا فقد رجعت إلى عزلتها، فظل الميدان بين إنجلترا
وفرنسا، فقامت هاتان الدولتان من أجل تنظيم الاستعمار بينهما، ومنع وجود
النزاع المسلح، بإنشاء عصبة الأمم؛ وذلك لتنظيم شؤون الدول، ومنع الحروب
فيما بينها. إلا أن عصبة الأمم فوق كونها نشأت في جو غريب من التناقض، فإنها
صارت تتعثر؛ لأن سياسة الدول الكبرى لم تتغير، فكان هم كل منها في مؤثر
الصلح تحقيق التوازن بين القوى المختلفة، وحماية مصالحها، واقتسام ممتلكات
ألمانيا والدولة العثمانية، فلم تقبل الدول الاستعمارية أي مساس بسيادتها،
واحتفظت بمستعمراتها، وأضافت إليها نوعاً جديداً من المستعمرات سمي باسم
خدّاع (الدول تحت الانتداب) وكان من أثر هذا أن تعثرت عصبة الأمم في
محاولتها للتوفيق الدولي واستتباب الأمن. وقد حاولت عقد اتفاقات دولية لضمان
السلم، أي لضمان عدم نزاعها على المستعمرات. فوضع تحت كنف العصبة

بروتوكول جنيف ١٩٢٤م، والغرض منه تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وفرض الرجوع إلى التحكيم الإجباري. ووضعت اتفاقيات **لوكارنو ١٩٢٥م**، وقد قررت الضمان المتبادل والمساعدات المشتركة. ووضع ميثاق **بريان كيلوج ١٩٢٨م**، وقد حرم اللجوء إلى الحرب، و**ميثاق جنيف ١٩٢٨م**، وكان خاصاً بالتحكيم الإجباري. ولكن جميع هذه الاتفاقيات لم تستطع أن تحول دون فشل عصبة الأمم في مهمتها، واندلعت تحت سمعها وبصرها عدة حروب، منها الحرب الصينية اليابانية سنة ١٩٣٣م، والحرب الإيطالية الحبشية سنة ١٩٣٦م، وغزو ألمانيا للنمسا سنة ١٩٣٨م، وغزوها لتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٨م، ثم بولندا سنة ١٩٣٩م، إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م.

هذا هو التحوّل الذي طرأ على العلاقات الدولية، فتحوّلت من مؤتمرات إلى منظمة دولية تقوم هي على حفظ الأمن الدولي، ولكن هذا التطور لم يغير شيئاً، وظلت الدول الكبرى تتنازع على المغام إلى أن وقعت الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية رأت الدول الكبرى أن إنشاء منظمة دولية هو خير وسيلة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وجعلتها في أول الأمر منظمة للدول التي دخلت الحرب، ثم وسعتها وجعلتها منظمة عالمية، يتاح دخولها لجميع دول العالم. ونظمت العلاقات الدولية بميثاق هذه المنظمة. وبهذا تكون العلاقات الدولية قد تحوّلت من مؤتمر للدول الكبرى للسيطرة على العالم، وتوزيع المغام بينها، والحيولة دون نشوء دولة كبرى غيرها، تحوّلت إلى منظمة دولية لتنظيم العلاقات بينهما، وضمان سيطرة الدول الكبرى، ثم إلى منظمة دولية تصبح كدولة عالمية، تنظم شؤون دول العالم وتسيطر عليها.

إن الموقف الدولي بعد مؤتمر فينا ١٨١٥م كان متمثلاً في الدول الأربع الكبرى: بروسيا، وروسيا، والنمسا، وإنجلترا. فلما حاولت فرنسا زحزحة هذه الدول عن مراكزها، وغيّرت خريطة العالم، وغيّرت الموقف الدولي، وصارت الدولة الأولى، تألّبت عليها الدول الكبرى والأخرى، وقضت على مطامعها ثم

أشركتها معها بالسيطرة على العالم، وصار الموقف الدولي متمثلاً في هذه الدول الخمس. وأخذت إنجلترا تبرز شيئاً فشيئاً حتى صارت الدولة الأولى. ولما حاولت ألمانيا مزاحمة الدولة الأولى، والظفر بنفط البلاد الإسلامية، اتفقت إنجلترا وفرنسا وروسيا عليها، وحاربتها، وقضت على مطامعها، وانفردت باستعمار أكثر أجزاء العالم، وكانت حصّة إنجلترا هي حصّة الأسد، وأرضت فرنسا بفتات المائدة، وبإعطائها بعض المستعمرات. وصار الموقف الدولي متمثلاً في إنجلترا وفرنسا ومعهما إيطاليا، إلا أن إنجلترا ظلت هي الدولة الأولى، ثم وُجدت عصبة الأمم، وكانت الغاية الحقيقية من إيجادها هي المحافظة على مركز الدولة الأولى، ومنع دول أخرى من أن تزاحمها، ومنع أي دولة أخرى من أن تصبح دولة كبرى، وإن كانت أنشئت تحت حجة حفظ السلام العالمي. ولما حاولت ألمانيا مرة أخرى مزاحمة الدولة الأولى، وصارت دولة كبرى، اتفقت إنجلترا وفرنسا في أول الأمر، ثم إنجلترا وفرنسا وروسيا وأميركا، وشتوا عليها الحرب العالمية الثانية حتى قضوا عليها.

إلا أن نتيجة الحرب هذه المرة كانت ضد إنجلترا، فقد خرجت من الحرب محطمة الأضلاع. والدولة التي خرجت منتصرة إنما هي أميركا؛ ولذلك تحولت القوة الدولية من يد إنجلترا إلى يد أميركا، فصارت أميركا هي الدولة الأولى، وصار الموقف الدولي متمثلاً في أن أميركا هي الدولة الأولى، وأن الاتحاد السوفييتي هو الذي يزاحمها، وأن إنجلترا وفرنسا دولتان من الدرجة الثانية، أي دولتان ثانويتان في الموقف الدولي.

إلا أنه طرأ على الموقف الدولي، بعد الحرب العالمية الثانية، عامل جديد هو انقسام العالم دولياً إلى معسكرين، وهذا ما ضاعف حدة النزاع الدولي، وعقد الموقف الدولي، ولم يكن ذلك بشكله الحالي موجوداً من قبل. نعم كان الموقف الدولي، قبل الحرب العالمية الأولى، مؤلفاً من كتل، ولكنها لم تكن معسكرات. وكان قبل الحرب العالمية الثانية منقسماً إلى جبهة الديمقراطية،

وجبهة الدكتاتوريات النازية والفاشية، ولكنه مع ذلك لم يكن انقسامه بشكل معسكرات مبدئية؛ لأن النازية والفاشية ليست أيّ منهما مبدأ، ولا ترقى لأن تصل إلى مبدأ؛ ولذلك لم تكن قبل الحرب العالمية الثانية معسكرات بالمعنى المبدئي. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح العالم ينقسم دولياً إلى معسكرين هما: المعسكر الغربي، والمعسكر الشرقي، وتعتبر أميركا الدولة الأولى في المعسكر الغربي، وتعتبر روسيا (الاتحاد السوفياتي) الدولة الأولى في المعسكر الشرقي. وإنه وإن كان المعسكران يتصارعان على أساس مبدئي، ويتنازعان على المصالح المتضاربة بينهما، إلا أنهما قاما على أساس دولي، إذ لم يكن المبدأ وحده هو مركز الانقسام إلى معسكرين، بل كانت معه المصالح الدولية أيضاً، غير أن هذه المصالح الدولية كانت تسير في المعسكر الشرقي وفق المبدأ الشيوعي، وحسب مقتضيات التي يستوجبها نشره. وتسير في المعسكر الغربي حسب سياسة نشر المبدأ، وفق المصالح القومية والوطنية، على أساس المبدأ الرأسمالي الذي يجعل النفعية مقياساً لكافة الأعمال في الحياة؛ ولذلك تجد في المعسكر الغربي دولاً على غير مبدئه، ولكن مصالحها مرتبطة بمصالحه، ولم يكن هذا موجوداً في المعسكر الشرقي؛ ولهذا كانت دول المعسكر الشرقي كلها شيوعية، ومن المعسكر نفسه، ولم يوجد فيه دول غير شيوعية؛ لأن مركزها كان المبدأ، في حين كان المعسكر الغربي مفككاً؛ لذلك كان بالإمكان إحداث ثغرات في المعسكر الغربي، وكان بالإمكان إخراج دول منه إلى المعسكر الشرقي، وكان بالإمكان أن يتكون من المعسكر الغربي معسكر آخر غير المعسكرين، يقف وحدة لها تأثيرها في الموقف الدولي في حالتي السلم والحرب.

والذي كان يُنعم النظر في المعسكر الغربي كان يجد أن فيه انقساماً داخلياً ناتجاً عن تسنّم أميركا مركز الدولة الأولى. بعد أن كان هذا المركز لبريطانيا، وبعد أن كانت أميركا في عزلة عن الموقف الدولي. وهذا الانقسام ظاهر غير خفي، وهو الذي كان يؤخر قيام حرب عالمية. والدولة الأولى لم تسلك في

السياسة الدولية مسلك زعيمة المعسكر، كما كانت الحال مع بريطانيا حينما كانت الدولة الأولى، بل تسلك مسلك قائدة المعسكر، وتفرض هذه القيادة على الجنود فرضاً؛ ولذلك كانت دول المعسكر القريبة في القوة من الدولة الأولى كبريطانيا مثلاً أكثر حقداً وأشدّ عصياناً من الدول الضعيفة، وسر ذلك يرجع إلى سياسة أميركا نفسها، فإنها، بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، صممت على انتزاع السيادة من جميع الدول، كما صممت على فرض سيادتها على العالم، واعتراها غرور لما لمست من قوتها وضخامة ثروتها، حتى رأت نفسها أنها يجب أن تسود جميع العالم، وأن الشعوب والدول تطلب عونها وتنشد رضاها؛ ولذلك غزت أوروبا بأعمال سياسية ومشاريع مالية ثم من بعدُ بانقلابات عسكرية في مستعمراتها، ولا سيما إنجلترا، وقد كانت الدولة الأولى وأكثر الدول مستعمرات، ثم فرنسا ثم هولندا. وهي بدل أن تهاجم المستعمرات هاجمت الدول المستعمرة نفسها في مشروع مارشال، وفي بذل العون والقروض. حتى إذا تمكنت منها، اتجهت إلى المستعمرات، وأخذت تضمها إلى سيطرتها شيئاً فشيئاً، حتى تنتزع المستعمرات جميعاً، ولكن بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي هاجمت فيه باقي الدول الأوروبية.

وبذلك استحكم الخلاف بين دول المعسكر الغربي. وليس هذا الخلاف جديداً بل هو خلاف قديم. فقد بدأ هذا الخلاف في المعسكر الغربي قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يكن خلافاً في معسكر واحد، وإنما خلاف اقتصادي بين دولتين، ثم تحول إلى خلاف سياسي في معسكر واحد. ويرجع هذا الخلاف إلى المشاكل الاقتصادية، ولا سيما مشكلة البترول؛ لأن الاتفاقيات المتعلقة به هي بين بريطانيا وأميركا، وحاجة بريطانيا إلى مساندة أميركا لها هي التي أدت إلى الخلاف بين هاتين الدولتين، وبالتالي بين دول المعسكر الغربي، وذلك أن بريطانيا بعد أن تركز لها الموقف بعد الحرب العالمية الأولى، كانت تزاخمها فرنسا، وكانت هذه المزاحمة ظاهرة، فكانت تعمل لإضعاف فرنسا بتقوية ألمانيا من جهة،

وبتشجيع الحركات الوطنية والقومية في المستعمرات من جهة أخرى. فأوجدت متاعب لفرنسا، وأشغلتها بالعمل لاتقاء خطر ألمانيا.

غير أنه نبت في الموقف الدولي حينئذ أمر إيطاليا، وظهر أمر ألمانيا في قوة تهدد موقف بريطانيا وفرنسا معاً، وظهر محور روما-برلين. فكان لابد لبريطانيا من أن تُخرج أميركا من عزلتها، فأطعمتها في بترول الشرق، وكانت اتفاقيات البترول. إلا أن أميركا بعد أن بدأت في التنقيب عن البترول أدركت الشركات الأميركية فيها قيمة بترول الشرق، لا بالنسبة للربح الاقتصادي فقط، بل بالنسبة للكيان الأميركي نفسه؛ ولذلك بدأت تنتزع آبار النفط، وامتيازات البترول، من الشركات الإنجليزية، وبدأت تتفوق عليها، فصار التزاحم بين الشركات الإنجليزية والأميركية. وبخروج الشركات الأميركية إلى الشرق، خرجت أميركا من عزلتها، ثم كانت الحرب العالمية الثانية، فانتقلت أميركا إلى منزلة الدولة الأولى في الاستعمار، وهبطت إنجلترا وفرنسا وهولندا. أما هولندا فإنها لضعفها قد انتهت أمرها. وأما بريطانيا فإنها قد خسرت بعض نفوذها في الشرق، وخسرت بعض نفوذها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخسرت بعض نفوذها عند بعض الدول الصغرى، ما جعل موقفها دولياً يهبط إلى مستوى أدنى، واستمرت أميركا تلاحقها في تصفية نفوذها في جميع العالم. وأما فرنسا فإنها بعد أن ذهبت مستعمراتها في الشرق الأقصى وأفريقيا فقد ضعف أمرها، وبالرغم من محاولات ديغول لإثباتها، وإعادة نفوذها دولياً، إلا أنه لم يتمكن من إعادتها إلى المسرح الدولي كما كانت سابقاً، وإن كانت لا تزال تعد من الدول الكبرى.

ومن هذا كله يتبين أن انقسام المعسكر الغربي وتفككه بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة، قد أضعف جميع دوله ما عدا أميركا، فإنها بتصفيتها لهذه الدول، بأخذ مستعمراتها، وبما لها من قوة ونفوذ، ظلت الدولة الأولى، وقوي مركزها. ولكن بريطانيا بقيت فترة من الزمن تقوم بمناورات سياسية، وأعمال عسكرية فرعية؛ للتأثير على مركز حليفها أميركا، ولزحزحتها

عن مركز الدولة الأولى، ثم اكتفت لاحقاً بمحاولة الحفاظ على مصالحها دون التأثير على مركز حليفها أميركا، بعد أن بان لها قدر ضعفها، وما وصلت إليه من انحسار لقوتها، لاسيما في مواجهة دولة عملاقة بقدراتها العسكرية والاقتصادية كأمریکا؛ لذلك كان المعسكر الغربي باعتباره وحدة، مفككاً متنازعاً يسود الشقاق والخلاف دوله كلها، وتتسابق فيما بينها على المنافع، ويكيد بعضها لبعض.

أما المعسكر الشرقي، فإنه كان يقوم على الأساس المبدئي وحده، إلى أوائل ستينيات القرن الماضي، وكانت تقوده روسيا (الاتحاد السوفياتي) قيادة فكرية وعسكرية، فكانت بمقام المعلم الوصي من جهة، وبمقام الحارس والقائد من جهة أخرى؛ ولذلك لم يكن بين دوله من ينافس روسيا (الاتحاد السوفياتي) على القيادة الفكرية والسياسية، بل ولم تكن تجرؤ أية دولة من دوله على الاعتراض على السياسة السوفياتية، فإن حدث فقد كان يتم القضاء على هذا الاعتراض بالقوة العسكرية إذا لزم. وسياسة المعسكر الشرقي قائمة منذ أيام ستالين داخلياً على أساس تقوية جهاز الدولة، وإعداد القوى العسكرية الحربية للدفاع والهجوم في آن واحد، وكانت سياسته الخارجية تقوم على أساس عدم إمكانية التعايش السلمي بين الرأسمالية والاشتراكية؛ ولذلك كان يرى أنه لابد من دوام اتخاذ الرأسمالية خصماً سياسياً؛ لأنها في حقيقتها خصم فكري. وحين وقعت الحرب العالمية الثانية، تعاونت روسيا (الاتحاد السوفياتي) مع إنجلترا وفرنسا وأميركا في الحرب، وعاشوا فترة جنباً إلى جنب، ولكن هذه حالة ضرورية استثنائية ما لبثت أن تبخرت بعد انتهاء الحرب، ورجعت الحرب الباردة بين روسيا (الاتحاد السوفياتي) والدول الغربية، مع بقاء الاتصال السياسي. وهذا الاتصال السياسي كان في هيئة الأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية، والمجاملات الدبلوماسية، بالإضافة إلى التمثيل، ولم يكن يعني تغييراً في السياسة الشيوعية الأساسية، وإنما كان أسلوباً من الأساليب السياسية المتنوعة. أما السياسة الشيوعية تجاه المعسكر

الغربي، فالأصل فيها أنها من الفكرة التي يقوم عليها الاتحاد السوفياتي، وذلك أن المبدأ الشيوعي يتضمن ما يدل على أن الرأسمالية والشيوعية لا يمكن أن يعيشا بسلام جنباً إلى جنب، وأنه لا بد من تغلب أحدهما على الآخر في آخر الأمر، وجميع الكتب الشيوعية تقول باستحالة تلافي النزاع بين المبدئين، وهذا الرأي من الآراء التي كان يراها كل من لينين وستالين، ولم يختلف رأي أحدهما عن الآخر، وجميع الشيوعيين كانوا متفقين على هذه الفكرة، ولم يكن متاح لأي سياسي شيوعي، حاكماً كان أو غير حاكم، أن يسير في سياسة التعايش السلمي بين الرأسمالية والشيوعية؛ لأنه كان يعتبر خارجاً عن الفكرة الشيوعية في السياسة الخارجية.

هذا هو واقع ما كان عليه المعسكران من ناحية مبدئية، ومن ناحية سياسية، ومن ناحية دولية، إلا أنه منذ سنة ١٩٦١م قد طرأ تغيير على المعسكرين من ناحية دولية أدى إلى تغيير وضعهما الحقيقي، وأدى إلى تغيير الموقف الدولي. وذلك أن المعسكرين منذ النصف الثاني من العقد السادس، أي منذ سنة ١٩٥٦م، بدأت في كل منهما تحركات وتدخلات، وأخذت تنمو حتى أدت إلى تفسخ المعسكرين تفسخاً كاملاً، وأصبح المعسكران دولتين: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، دون أن تحسب هاتان الدولتان لباقي دول معسكرهما أي حساب.

أما بالنسبة للمعسكر الشيوعي فإن الدولة الشيوعية قامت على أساس غير قومي، على أساس مبدئي، أي قامت على أساس أن تكون دولة شيوعية في جميع العالم، ولجميع العالم. وهذا الأساس ألزمها أمرين: أحدهما أن تظل في حالة استنفار دائم في الداخل، وإعداد جدي للقوى الاقتصادية، والقوى العسكرية؛ من أجل نشر الاشتراكية، وهذا يتطلب الضغط الشديد بشكل دائم على الشعب من ناحية سياسية، ومن ناحية اقتصادية؛ ولذلك ظلت الدولة الشيوعية كابوساً ثقيلاً على الشعب الروسي، وظلّ الروسي محروماً من ناحية اقتصادية من

الكماليات، وحتى من بعض الضروريات، كل ذلك في سبيل نشر الاشتراكية في العالم. أما الأمر الثاني الذي أُلزمت به الدولة الشيوعية فهو الوقوف في حالة عداء مستحكم مع جميع الدول الغربية، بوصفها دولاً رأسمالية إمبريالية، وإشعال الحرب الباردة معها بشكل دائم، والاستعداد لخوض الحرب الحامية في كل وقت، وهذا هو الذي جعل العالم معسكرين متعادين بشكل سافر، وفي وضع قد يجرهما للحرب الفعلية كل وقت. غير أن مفاصد الشيوعية المتراكمة لم تمكن أصحابها من الاستمرار في شوط نظرياتها إلى منتهاه؛ ولذلك ففي أواخر الخمسينات من القرن الماضي، جاءت مدرسة جديدة للحكم، وأخذت تفسر الشيوعية تفسيراً جديداً يتفق مع مصالح روسيا، وهو أقرب إلى التفسير القومي منه إلى الشيوعي. فبالنسبة للسياسة الداخلية أوجدوا انفراجاً على الناس من ناحية سياسية، ومن ناحية اقتصادية، فخففوا الضغط على الناس، وأخذوا يسمحون تدريجياً بالبضائع الاستهلاكية. وبالنسبة للسياسة الخارجية أخذوا يحاولون التقرب من أميركا، وإيجاد علاقات أوثق معها، وصارت تجري بين روسيا (الاتحاد السوفياتي) وأميركا اتصالات سريعة سرّية للاتفاق على منع الحرب بينهما، ثم أخذت تتسع جوانب هذه الاتصالات حتى شملت جميع المسائل الدولية التي يمكن أن يكون هناك خلاف عليها بينهما، ولما نضجت هذه الاتصالات، عقد الاجتماع الخطير بين خروشوف وكندي في حزيران سنة ١٩٦١م، وجرى فيه الاتفاق الشامل على جميع المسائل الدولية، وبذلك تخلت روسيا (الاتحاد السوفياتي) عن فكرة مهمة من ناحية دولية، هي فكرة العداء الدائم بين الشيوعية والرأسمالية، واعتنقت فكرة التعايش السلمي. بمعناها الرأسمالي.

وأما المعسكر الرأسمالي فإن أميركا أدركت أن إنجلترا تعمل ضدها، وتحاول مزاحمتها على المغنم، ورأت أن حالة الحرب الباردة القائمة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي هي حالة منهكة لقواها، فهي حالة ليست بالحرب فتتصرف إلى الإعدادات العسكرية عن التنمية الاقتصادية، وليست بالسلم

فتنصرف إلى التنمية الاقتصادية عن الإعدادات العسكرية، بل هي حالة بين السلم والحرب، وهي تستهلك ثروة هائلة من ثروات الدولة في سبيل الإعداد العسكري لشيء وهمي، أي لحرب غير معروف أنها ستقع. وإلى جانب ذلك رأت أن إنجلترا بالذات هي التي تضرم نار هذه الحرب الباردة وتؤثرها، وأن قصدها من ذلك إبقاء أميركا في حالة تستنزف معها ثروتها وإمكاناتها، فتضعف تدريجياً، ويحصل حينئذ الإخلال بالتوازن الدولي، وأدركت أميركا أن مصلحتها هي في التقارب مع روسيا (الشيوعية) ضد بريطانيا (الرأسمالية). وحيث إن مفاسد الرأسمالية متراكمة كذلك، ولأن (النفعية) هي في أعلى سلم القيم عند الرأسماليين، حيث لا قيمة ثابتة عندهم، بل لهاث وراء المصالح المادية؛ لذلك صارت أميركا هي أيضاً تحاول تضيق شقة الخلاف بينها وبين روسيا (الاتحاد السوفياتي) وأخذت تحاول الدخول معها بمفاوضات، وذلك منذ النصف الثاني من العقد السادس من القرن الماضي، أي منذ أيام إيزنهاور وقبل مجيء كندي، وما إن جاء كندي حتى بادر لإتمام خطوة التقارب بين أميركا وروسيا، وما مرت سنة وبعض السنة على تسلمه الحكم حتى كان اجتماع فيينا في حزيران ١٩٦١م بينه وبين خروشوف، وحصل فيه الاتفاق الشامل على جميع المسائل الدولية التي يمكن أن يكون هناك خلاف عليها بينهما، وبذلك تخلت أميركا هي الأخرى عن فكرة مهمة اعتنقتها مدة تقرب من نصف قرن، ألا وهي فكرة القضاء على الشيوعية، وإزالتها من خريطة العالم، وبدأت بالتقارب مع الاتحاد السوفياتي فيما سمي بالتعايش السلمي، واستمرت في ذلك ما يزيد عن عقدين، إلى أن جاء ريغان لرئاسة أميركا في الثمانينات، حيث أعاد إحياء العمل للقضاء على الاتحاد السوفياتي من جديد.

وهكذا اتفقت مصالح زعيمتي المعسكرين لتبقيا هما المتنفذتين دولياً، ولتحولا دون بروز غيرهما. ويبدو أنهما كذلك قد اتفقتا على سياسة احتواء الصين، وإخراج بريطانيا من مستعمراتها، وقلع نفوذها من الشرق الأوسط

والأقصى، ومنع ألمانيا من عودتها دولةً نوويةً. ثم إنهما اتفقتا على التعايش السلمي بينهما أو ما سمي بالوفاق، وكذلك على عدم اللجوء إلى القوة العسكرية في حل المشاكل بينهما، واتفقتا على اقتسام العالم بينهما، وتحديد مناطق نفوذ كل منهما، ومدى وجوب مساعدة إحداهما للأخرى في منطقة نفوذها، وبعبارة أخرى صارتا حليفتين تشكلان قوة عالمية واحدة. وبهذه الاتفاقات كلها تغير وضع العالم، وتغير الموقف الدولي.

أما بالنسبة للموقف الدولي، فإن العالم لم يعد معسكرين تجاه بعضهما يتنازعان سياسياً واقتصادياً، وتتداول العلاقات بينهما مشاكل متعددة كما كان الحال قبل ١٩٦١م، وإنما صار العالم معسكرين فكرياً، فالفكرة الشيوعية بقيت، في تلك الحقبة، تتمثل في الدول الشيوعية، والفكرة الرأسمالية تتمثل في الدول الرأسمالية. والفكرتان لا يمكن التوفيق بينهما، فالعالم من هذه الناحية معسكران بلا شك. أما من ناحية دولية فقد زال المعسكران، وأصبح العالم كله قوة واحدة تتمثل في أميركا وروسيا، وصار هذان العملاقان وحدهما يتحكمان في العالم، مع السبق لأميركا في مركز الدولة الأولى.

وعليه فإن المعسكرين الشرقي والغربي قد زالا، ولم تبق هناك معسكرات دولية في العالم، وإن الموقف الدولي قد تغير تغيراً جذرياً، ورجع إلى ما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى، أي صار دولاً منفردة تسعى كل دولة منها لأخذ المغائم وإضعاف غيرها من الدول، وصار الاحتكاك بين دولة ودولة لا بين معسكر ومعسكر، والفرق بين الحال في فترة الوفاق بعد اجتماع فينّا والحال قبل الحرب العالمية الأولى، أن الموقف الدولي صار تتحكم فيه دولتان كبيرتان، وتحاول باقي الدول أن تتقي شر الدولتين، وأن توجد بينها تجمعاً يشكل قوة تقف في وجه الدولتين، بخلاف الحال قبل الحرب العالمية الأولى، فقد كانت الدول الكبرى تكاد تكون متقاربة القوى، وإن كانت الدولة الأولى أقوى الجميع، وهذا التقارب قد تحول إلى إحلال بميزان القوى، ونزاع حاد على المغائم، أدى إلى

نشوب الحرب العالمية الأولى.

أما في فترة الوفاق، فإن قوة الدولتين مجتمعيتين كانت تفوق بأضعاف كثيرة قوة أي دولة من دول العالم، أو حتى قوة جميع دول العالم؛ ولذلك لم تنشأ حرب عالمية كبرى بالمعنى المعروف سابقاً، بل لم يكن هناك احتمال أن يؤدي تجمع الدول الأخرى إلى احتكاك يؤدي إلى حرب عالمية. وكذلك الحال بين حالة الموقف الدولي في فترة الوفاق، وبين حالته قبل الحرب العالمية الثانية. فإنه قبل الحرب العالمية الثانية كان دولاً متفرقة، وإن كان قد أخذ شكل جبهات، ولكنه على أي حال كان قوى متقاربة في أول الأمر، ثم حصل اختلال بالتوازن، فقويت ألمانيا، وقويت إيطاليا، وقويت اليابان، ولم تقو إنجلترا وفرنسا، وكانت أميركا في عزلتها، فأدى هذا الاختلال في التوازن إلى اندفاع إيطاليا، وألمانيا، واليابان، كل بمفردها، إلى أخذ بلدان بطريق الحرب، وأدى ذلك بتتابعه إلى احتكاك قوي نتجت عنه الحرب العالمية الثانية، بخلاف الحال في فترة الوفاق، فإن الموقف الدولي كان يتمثل في العملاقين الكبيرين والاتفاق بينهما، وهو وضع لا يسمح بحدوث نزاع دولي يؤدي إلى حرب عالمية، وإنما يسمح فقط بنزاع بين بعض الدول والدولتين، أو بين بعض الدول مع بعضها، ولكن مثل هذا النزاع، وإن نتجت عنه حرب محلية، فإن قوة الدولتين العملاقين كانت كفيلة بإطفاء هذه الحرب متى أرادتا.

إلا أنه لم تكن سياسة الوفاق التي بدأت باتفاقية ١٩٦١م بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعني نهاية الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، ولكنها كان لها مبرراتها وأسبابها، وكان كلا الطرفين قد أهلكته الحرب الباردة، والإعداد لشيء مجهول قد يحدث أو لا يحدث، فانصرفتا إلى الوفاق بينهما، واقتسام العالم؛ من أجل أن يتفرغ كل منهما لترتيب أموره الداخلية. وبانتهاء حرب فيتنام كان الوفاق قد بدأ يفقد أهميته. فقد أخرجت فرنسا من مستعمراتها، وعادت إلى أوروبا لتتقوى بها. وأما بريطانيا فقد شعرت بضعفها وبدأت تحاول التقوى

بأوروبا من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأصبح الاتحاد السوفياتي قوة عسكرية استراتيجية عملاقة، وحقق تفوقاً في مجال غزو الفضاء، واستطاع مدّ وجوده إلى مناطق بعيدة عن مجاله الحيوي، فأصبح قوة عالمية بشكل فعال.

وبدأ الهجوم على سياسة الوفاق من معظم الفئات السياسية، من اليمينيين، ومن الليبراليين، وبدأت الولايات المتحدة تتصل من الوفاق، وذلك راجع إلى أن الاتحاد السوفياتي بنى في ظله قوة دمار شامل هائلة أصبحت هاجس الولايات المتحدة، ومصدر الخطر عليها. وانتهى زمن أمن الولايات المتحدة المطلق، وأصبح يقوم على الردع المتبادل، أي على ربط مصير بمصير. وكان من آثاره الجانبية أن أخذت الدول الأوروبية في الانشقاق عن الولايات المتحدة، وأخذت تتبع سياسة مستقلة عنها في تعاملها مع الاتحاد السوفياتي، ما حدا بكيسنجر أن يطلق على عام ١٩٧٣م عام أوروبا. وذلك راجع إلى أنه بحلول عام ١٩٧٣م، حيث تم توقيع اتفاق باريس حول الوضع في فيتنام، كانت الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفياتي) قد أخرجتا فرنسا من معظم مستعمراتها، وأجرتا بريطانيا على تفكيك معظم قواعدها العسكرية حول العالم، وأخرجتاها من الكثير من مستعمراتها، وتم احتواء الصين. وبذلك يكون الوفاق قد فقد مبرراته. ولا شك أن الولايات المتحدة خرجت من الوفاق كقوة عسكرية عملاقة أكثر مما كانت، كما أنها أصبحت لها نفوذ سياسي بالغ بسبب إخراج بريطانيا وفرنسا وهولندا من مستعمراتها والحلول محلها؛ لذا كان الوفاق قد آتى أكله بالنسبة للولايات المتحدة، ولا يعني أنه لم يكن له سلبيات، ولكن سلبياته لم تكن لتقارن بإيجابياته بالنسبة للولايات المتحدة، ولكنه في العام ١٩٧٣م فقد مبرراته، فالتفتت أميركا إلى إنهاء الآثار السلبية التي تولدت عن سياسة الوفاق، ووضعت في أولويات عملها: الحد من مدّ الاتحاد السوفياتي نفوذه إلى مناطق بعيدة عن مجاله الحيوي، وإرهاق الاتحاد السوفياتي اقتصادياً، وإعادة أوروبا تحت المظلة الأميركية.

أما بالنسبة لمدّ الاتحاد السوفياتي نفوذه خارج مجاله الحيوي، فكان هشاً،

وذلك راجع إلى هشاشة الاقتصاد السوفياتي، وأنه يسهل قلعه في أي لحظة، لكنه كان يعطي الاتحاد السوفياتي حق المشاركة في القضايا الدولية، وهذا ما لم تكن تراه الولايات المتحدة، فهي رأت في سياسة الوفاق السبيل لاحتواء الاتحاد السوفياتي، لا لجعله نداً للولايات المتحدة؛ لذا رأت وجوب إخراجها من مناطق نفوذها خارج مجاله الحيوي.

وأما إرهاق الاتحاد السوفياتي اقتصادياً، فقد رأت الولايات المتحدة أن خوض سباق تسلح مع الاتحاد السوفياتي يرهق اقتصاده، ويدفعه للانحياز. وقد بدأ ذلك في أواخر السبعينات في عهد كارتر، ولكنه اشتد وأصبح الحدث الأبرز الذي ميز سياسة إدارة ريغان، فإنه هو الذي أجج سباق التسلح. فسار في البرامج التي وضعها سلفه كارتر، وأهمها صواريخ إم إكس المتحركة، وزاد عليها بأن تبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي، أو حرب النجوم. وتقضي هذه الاستراتيجية بإطلاق تكنولوجيا لإيجاد درع واقية من صواريخ الأعداء. ما أوهم الاتحاد السوفياتي بأن ترسانته النووية ستكون دون أي مفعول حال قيام حرب نووية؛ وهذا يعني احتلال ميزان القوى، وتشجيع قيام أمريكا بحرب نووية، ما دفع الاتحاد السوفياتي إلى المحاولة لتطوير أنظمته الدفاعية. ذلك أنه بحسب المعطيات الموجودة لم يعد بالإمكان التنافس في مجال الأسلحة الهجومية؛ لذا كان انتقال التنافس من تطوير وسائل الهجوم إلى تطوير وسائل الدفاع. ومع أن استراتيجية ريغان الدفاعية، أو حرب النجوم، وإن أحرزت بعض التقدم في بدايتها، لم تكن وصلت إلى حد القول إنه تم التوصل إلى تكنولوجيا قادرة على بناء هذه الدرع الصاروخية، فإنه قد ثبت علمياً أنه من شبه المستحيل التوصل إلى مدافع ليزر، قادرة على تصويب أشعة الليزر بالكثافة المطلوبة؛ لتستطيع تدمير الصواريخ عابرة القارات، وهي لازالت في الفضاء قبل عودتها إلى المجال الجوي، لكن ريغان أعلن عن تبني هذه المبادرة الدفاعية، رغم أنها لم تكن وصلت مراحل متقدمة في

التطوير، واستطاع بها إرباك الاتحاد السوفياتي، وجره إلى سباق تسلح جديد لم يكن ليحتمله اقتصاده المهترئ أصلاً، هذا على الرغم من أن استراتيجية حرب النجوم تخالف المعاهدة التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٢م، المتعلقة بالصواريخ المضادة للصواريخ. ولكن ريغان أصر على أن مبادرته لا تتناقض مع ذلك الاتفاق، مصعداً بذلك الموقف مع الاتحاد السوفياتي، ومن الممكن القول إنه بفعله هذا قد أنهى آخر معالم سياسة الوفاق.

لقد جرّت أعمال ريغان هذه الاتحاد السوفياتي إلى سباق تسلح جديد، وإن كان هذه المرة لتطوير الأنظمة الدفاعية لا الهجومية؛ وذلك لإرهاق الاتحاد السوفياتي اقتصادياً، ودفعه إلى الرجوع إلى مجاله الحيوي المتفق عليه في اتفاقية ١٩٦١م في فينّا، أو حتى دفعه إلى الانهيار.

أما أوروبا التي استغلت فترة الوفاق للتفكك من هيمنة الولايات المتحدة، فقد باشر الساسة الأميركيون أعمالهم لإعادتها تحت المظلة الأميركية، بعد أن كادت تغادر هذه المظلة منذ عام ١٩٧٣م، الذي أطلق عليه كيسنجر عام أوروبا، حيث أخذت دول أوروبا تردد أن مصالحها غير مصالح الولايات المتحدة، وأخذت تنأى بنفسها عن أن تدخل في حرب إلى جانب الولايات المتحدة دفاعاً عن المصالح الأميركية فحسب. فقامت أميركا عام ١٩٨٢م بنشر صواريخها متوسطة المدى من طراز بيرشنغ ٢ وكروز في أوروبا، بحجة أن الاتحاد السوفياتي ينشر صواريخه المتوسطة المدى في أوروبا، وبعدها رفض إزالتها. وبذلك ربطت الولايات المتحدة أمن الدول الأوروبية بأمنها، بحجة الدفاع عنها، فربطت مصيرها بمصير الولايات المتحدة ربطاً لا تستطيع أوروبا الانفكاك عنه.

ومع فوز ريغان بفترة رئاسة ثانية، أصبح غورباتشوف، سنة ١٩٨٥م، زعيماً للاتحاد السوفياتي، وما إن وصل للسلطة حتى بدأ الاتحاد السوفياتي يقدم التنازلات تلو التنازلات للولايات المتحدة، وأصبح بذلك الاتحاد السوفياتي يترنح على طريق الانهيار؛ لذا كان ريغان محقاً عندما سئل لدى مغادرته البيت

الأبيض عما يعتقد أنه أهم إنجازاته كرئيس، فأجاب ريغان: «يقولون إنني رجحت الحرب الباردة».

وهكذا فقد طرأ تغير جذري على الموقف الدولي مع مغادرة ريغان للبيت الأبيض، حيث أصبحت سياسة الوفاق منتهية تماماً، وأصبح الاتحاد السوفياتي يترنح بجره إلى سباق التسلح وإرهاقه اقتصادياً، إضافة إلى ما كان يتم من وقوف بجانب المنشقين السوفييات وصفوف المعارضة. وشنت حملة إعلامية دولية لمحاربة الأيديولوجية السوفياتية، ما يعني أن الولايات المتحدة لم يعد عندها شيء يسمى الوفاق، بل شنت هجوماً سياسياً، واقتصادياً، وأيديولوجياً، على الاتحاد السوفياتي، ما أدى إلى تقهقر نفوذه، أو محاولاته للنفوذ في العالم خارج مجاله الحيوي، وإلى انهياره اقتصادياً داخلياً، إلى جانب ظهور جهات معارضة للسياسة السوفياتية في داخل الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي بشكل عام، ثم في العالم. واستمر ذلك إلى أن انهار الاتحاد السوفياتي في أوائل تسعينات القرن الماضي، وأصبحت الولايات المتحدة دولة أولى دون مزاحم يقترب منها، كما كان عليه الحال سابقاً.

والخلاصة أن الوضع الذي تقلبت عليه الدول في العالم، هو أن العالم في القديم كانت تتحكم فيه: الدولة العثمانية، وبروسيا، وروسيا، والنمسا، وإنجلترا، وفرنسا، وكانت هذه الدول هي التي تصرف شؤون العالم، وتهدد السلم، وتقرر الحرب. ثم وُجدت الولايات المتحدة، فحدّت من هذه الدول، وجعلتها محصورة في العالم القديم، وأبعدتها عن أميركا. ثم سقطت النمسا عن اعتبارها دولة كبرى، فصارت دول العالم خمساً هي: روسيا، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، والدولة العثمانية. ثم سقطت الدولة العثمانية، فبقيت الدول الكبرى المتحكمة في العالم أربعاً هي: روسيا، وألمانيا، وفرنسا، وإنجلترا. ثم بعد الحرب العالمية الأولى، صارت روسيا في عزلة بقيام الشيوعية فيها، واستيلاء الحزب الشيوعي فيها على الحكم، وسقطت ألمانيا بهزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فصارت الدول الكبرى

دولتين، هما: إنجلترا وفرنسا. وكانت إنجلترا هي المتصرفة في العالم كله ما عدا أميركا، وأصبحت فرنسا تلهث وراء إنجلترا. وفي أوائل العقد الرابع، أي سنة ١٩٣٣م، قبض الحزب النازي على الحكم، وأخذ يعمل لرفع شأن ألمانيا، حتى عادت دولة كبرى. وقبل ذلك بقليل استولى موسوليني على الحكم في إيطاليا، وأخذ يعمل لرفع شأن إيطاليا، حتى صارت تعتبر دولة من الدول الكبرى. وظهر نجم اليابان، واتسع نفوذها بعد أن أصبحت من الدول الصناعية، فصارت تعتبر من الدول الكبرى. وقوي عود دولة الاتحاد السوفياتي، وصار لها وجود دولي، فرجعت إلى أن تعتبر دولة كبرى، فصارت الدول الكبرى ستاً هي: الاتحاد السوفياتي، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وظلّت أميركا في عزلتها. وبعد الحرب العالمية الثانية، هُزمت ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وضعف شأن هذه الدول الثلاث، إلى جانب ذلك خرجت الولايات المتحدة من عزلتها، واندفعت تشارك في شؤون العالم، وحافظت على بقاء اعتبار إنجلترا وفرنسا دولتين كبيرتين، فصارت الدول الكبرى أربعاً هي: الاتحاد السوفياتي، وإنجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة، ثم بعد اتفاق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سنة ١٩٦١م، سقطت كلٌّ من إنجلترا وفرنسا عن اعتبارهما دولتين كبيرتين، وبذلك صارت الدول الكبرى دولتين اثنتين هما: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وباتفاقهما صارتا قوةً واحدةً، فصار العالم قوة كبرى واحدة تتكون من دولتين، ولم يبق هناك دول كبرى تتحكم في العالم غيرهما إلى قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي.

وبتولي غورباتشوف، سنة ١٩٨٥م، زعامة الاتحاد السوفياتي، إبان فوز ريغان بفترة رئاسة ثانية، بدأ الاتحاد السوفياتي يقدم التنازلات تلو التنازلات للولايات المتحدة، وأصبح بذلك الاتحاد السوفياتي يترنح على طريق الانهيار؛ لذا كان ريغان محقاً عندما سئل لدى مغادرته البيت الأبيض عما يعتقد أنه أهم إنجازاته كرئيس، فأجاب ريغان: «يقولون إنني ربحت الحرب الباردة». وهذا ما

أعاد سيطرة الدولة الواحدة الأولى على الموقف الدولي، وسقط اعتبار الاتحاد السوفياتي دولة كبرى. ثم تفكك الاتحاد السوفياتي، وورثت روسيا طاقاته وقوته العسكرية، إلا أنها أصبحت تعاني من الإفلاس السياسي، وفقدان الهوية المبدئية، إلى جانب مشاكلها الداخلية من اقتصادية، وسياسية، بسبب ما خلفته الشيوعية، ما أدى إلى تراجع تأثيرها على السياسة العالمية.

بذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الكبرى الوحيدة في العالم، أي الدولة الأولى القادرة على تسيير دفة السياسة العالمية، دون منافس يزاومها على هذا المركز. وإنه وإن كان (الثالوث) الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، وألمانيا) قد حاول ويحاول دخول حلبة المراحة، كما حدث أثناء احتلال العراق سنة ٢٠٠٣م، وكما حدث في اجتماعاتهم حول إيجاد قوة أوروبية منفصلة عن حلف الأطلسي في العام نفسه، وفي مناقشتهم المشروع الأميركي للشرق الأوسط الذي عُرض على قمة الدول الصناعية الثماني في حزيران ٢٠٠٤م، إلا أنها ليست إلا محاولات لا ترقى إلى وصف المراحة المعروفة على مركز الدولة الأولى، وإنما هي محاولات لمشاركة أميركا قدرًا من التأثير في السياسة الدولية.

هذه هي الحال التي وصل إليها الوضع الآن. وينبغي أن يُدرك أن الذي يتحكم في العالم على مر التاريخ هو الدول الكبرى، ولا سيما الدولة الأولى، وأن الدول الكبرى قد تضعف وتحل محلها دول أخرى فتغير فيتعير الموقف الدولي، وأن هذا التعير في الوضع الدولي هو الذي يغيّر شكل العلاقات بين الدول الكبرى، ويجعل التفاوت في القوة والضعف بين وضع الدولة الأولى ووضع باقي الدول التي تزاومها، فيضعف موقف الدولة الأولى كما حصل لإنجلترا حين زاحتها ألمانيا، أو يقوى كما حصل من أميركا حين ضربت نفوذ إنجلترا وفرنسا، وأبقت التأثير الدولي فيها وفي روسيا بعد اجتماع فيينا، أو تصبح الدولة الأولى دون مزاحم على هذا المركز كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ وعليه فلا بد من إدراك هذا كله إدراكاً دقيقاً ومتطوراً حتى يتسنى فهم السياسة الدولية.



دوافع الصراع بين الدول

لا يخرج الصراع الدولي منذ فجر التاريخ وحتى قيام الساعة عن أحد دافعين: إما حب السيادة والفخر، وإما الركن وراء المنافع المادية. وحب السيادة: إما حب سيادة الأمة والشعب كما كان الحال مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وإما حب سيادة المبدأ ونشره كما كان الحال مع الدولة الإسلامية طوال ما يقارب الألف وثلاثمائة عام، وكما كان الحال مع الدولة الشيوعية خلال ثلاثين سنة من عمرها، قبل أن تنهار في أوائل تسعينات القرن الماضي، بعد سبعين سنة من إنشائها.

أما دافع الحد من نمو قوة دولة أخرى، كما حصل مع الدول ضد نابليون، وكما حصل مع الدول ضد الدولة الإسلامية، وكما حصل مع الدول ضد ألمانيا النازية، فإنه يدخل في حب السيادة؛ لأنه وقوف في وجه سيادة الغير.

وبزوال الدولة الإسلامية، وزوال الدولة السوفياتية، صار الدافع الذي يسيطر على العالم كله، هو الركن وراء المنافع المادية، وسيظل كذلك حتى تعود الدولة الإسلامية إلى الوجود كدولة كبرى تؤثر في الصراع الدولي، ويعود معها دافع حب السيادة للمبدأ ونشره.

وأخطر دوافع الصراع بين الدول هو دافع الاستعمار بجميع أشكاله، فإنه هو الذي سبب الحروب الصغيرة، وهو الذي سبب الحربين العالميتين، وهو الذي سبب حروب الخليج، وحروب أفريقيا، وهو الذي سبب حرب أفغانستان والعراق، وهو الذي ما زال يُسبب القلاقل والأزمات في العالم.

والتنافس والتشاحن والتصارع الموجود اليوم، بين أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، الظاهر منها والخفي، حول قضايا العراق، وأفغانستان، والشرق الأوسط، وغيرها من القضايا الدولية، إنما هو من أجل الاستعمار، ومن

أجل السيطرة على المنافع والموارد؛ لذلك فإن الاستعمار هو الذي يتحكم في الصراع الدولي الآن، بما يتضمنه من نزاع على الموارد، وصراع على النفوذ، وتنافس على السيطرة بكافة أشكالها وأنواعها.

والحقيقة أن الركض وراء المنافع المادية، وخاصة النهم الاستعماري، هو الذي أوجد الصراع السياسي بين الدول الكبرى، وأدّى هذا الصراع بالفعل إلى نشوب حروب محلية وحروب عالمية. ومن أجل تلافي هذه الحروب ابتدع ما يسمى بالسلام والسلم العالمي، ووجدت حجة المحافظة على الأمن والسلام.

وحجة المحافظة على الأمن ليست جديدة في العالم، بل هي حجة قديمة، وجدت منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، فإن المعاهدة المسماة معاهدة إكس لاشابل، المعقودة سنة ١٨١٨م بين الدول الخمس الكبرى حينئذ، إنما وجدت بحجة المحافظة على الأمن، فبواسطة هذه المعاهدة، أو هذا التحالف، جعلت الدول الخمس الكبرى من نفسها الحامية للأمن والنظام في الجماعة الدولية، وتدخلت في شؤون غيرها من الدول، كلما لاح لها، حسب زعمها، أن هناك تهديداً للسلام أو النظام. وهذه الحجة، حجة المحافظة على السلام والنظام في الجماعة الدولية، اتُخذت بعد ذلك ذريعةً لتدخل الدول الكبرى، وذريعةً للحرب، وصارت شعاراً دولياً، يُتخذ أداةً للمحافظة على الاستعمار، وعلى النفوذ.

وقد كان هذا السلام يُحفظ -على حدّ زعمهم- عن طريق التحالف بين الدول الكبرى، أو عن طريق مؤتمرات دولية. وبعد الحرب العالمية الأولى صار يُحفظ عن طريق منظمات دولية، فقد أُدمج في معاهدات الصلح سنة ١٩١٩م النصّ على إنشاء منظمة دولية للمحافظة على السلام، هي عصبة الأمم، وكان المفروض أن تقوم هذه المنظمة بحفظ السلام. ولكن الدول التي أقامتها قد أخلّت بتعهداتها، وخالفت الغاية من إقامتها، فقد كان المفروض أن تتنازل هذه الدول عن سيادتها، وأن تتولى المنظمة نفسها المحافظة على السلام ومنع الحروب، ولكن

الدول الكبرى لم تتنازل عن مستعمراتها، ولم يتغير وضعها، بل جعلت ههنا تحقيق التوازن بين القوى المختلفة، وحماية مصالحها، وزادت على ذلك أن اقتسمت ممالك ألمانيا والدولة العثمانية بينها، وأخذت إنجلترا منها حصة الأسد، وأدى ذلك إلى الإخلال بالسلام الذي أنشئت المنظمة من أجله، وإلى وقوع حروب عدة، انتهت بالحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب العالمية الثانية تكررت محاولة إقامة منظمة عالمية لحفظ السلام والأمن الدوليين، فقد تابحت الدول الكبرى: إنجلترا، وأميركا، والاتحاد السوفياتي، وأشركوا معهم فرنسا فيما بعد، تابحتوا في وجوب إنشاء عالم ما بعد الحرب، على نحو جديد يكفل استقرار السلام ومنع الحرب، وأضافوا إلى ذلك تسهيل التعاون الاقتصادي، بين الأنظمة المختلفة والمتباينة، وحماية حقوق الإنسان. ومن يومئذ صارت هيئة الأمم المتحدة هي الحامية للسلام، وظلت كلمة السلام، والسلام العالمي، شعاراً دولياً يردده الجميع، ويُتخذ حجة من قبل الدول الكبرى للمحافظة على السلام، وللحيلولة بين الدول الأخرى وبين التحرير، والانعقاد من ربة الاستعمار. وهكذا تطورت فكرة المحافظة على السلام حتى استقرت على ما هي عليه الآن.

وقضية المحافظة على السلام في منظمة دولية أوجدت خرافة نزع السلاح، فحاولت عصبة الأمم السير بموضوع نزع السلاح، واتخذته إنجلترا وسيلة من أجل إضعاف فرنسا، وشجعت ألمانيا على السلاح من أجل إيجاد توازن في أوروبا بين ألمانيا وفرنسا، فأخفق موضوع نزع السلاح، وكانت الحرب العالمية الثانية.

ولما جاءت هيئة الأمم المتحدة سارت كذلك في موضوع نزع السلاح، إلا أنه حتى الآن لم تستطع أي دولة كبرى أن تتخذ دولة أخرى كما فعلت إنجلترا بفرنسا في عصبة الأمم، وأيضاً لم تستطع هيئة الأمم أن توجد له أثراً؛ ولذلك لا يكاد الناس يحسون بوجوده، ولا يزال اسماً لا مسمى له.

والصراع بين الدول الكبرى مع بعضها قد أوجد ما يسمى بالمؤتمرات

الدولية، وكذلك ما يسمى بالأحلاف. أما المؤتمرات، فأول مؤتمر عُقد في هذا الشأن هو مؤتمر فيينا، الذي عقد سنة ١٨١٥م. ثم قبل الحرب العالمية الأولى، عقدت عدة مؤتمرات، منها مؤتمر برلين، الذي عقد للاتفاق على إنهاء وجود الدولة الإسلامية واقتسام ممالكها. وبعد الحرب العالمية الثانية عقدت عدة مؤتمرات، منها مؤتمر برلين، ومؤتمر جنيف وباريس. ولكن بعد اتفاق أميركا وروسيا (الاتحاد السوفياتي)، وتشكيلهما قوة عالمية، لم تعقد أية مؤتمرات، اللهم إلا في العام ١٩٦٩م، حيث عقد مندوبو الدول الكبرى: فرنسا، وإنجلترا، وروسيا (الاتحاد السوفياتي)، وأميركا، مؤتمراً ضمن أعمال هيئة الأمم؛ للنظر فيما يسمى بأزمة الشرق الأوسط. ولكن عقده من رؤساء هذه الدول لا يسمى مؤتمراً؛ لأنه محصور ضمن منظمة هيئة الأمم.

وقد كانت المؤتمرات تعقد بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل بحث المشاكل الموجودة بين المعسكرين الشرقي والغربي؛ لأن المعسكر الشرقي ضعيف في هيئة الأمم؛ ولذلك حاولت روسيا (الاتحاد السوفياتي) أن تأخذ زمام المبادرة من المعسكر الغربي، وتعمل لرحضة أميركا عن مركز الدولة الأولى، فأخذت تحاول نقل المشاكل من هيئة الأمم، ونجحت في مؤتمر برلين بتوسيع شقة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا وبين أميركا، وفي أخذ قرار بعقد مؤتمر جنيف، ونجحت في مؤتمر جنيف. فكان عقد المؤتمرات إضعافاً لأميركا وتقوية لروسيا (الاتحاد السوفياتي). وقد حاولت إنجلترا عقد مؤتمرات بينها وبين أميركا لحل مشاكلها خارج هيئة الأمم، فعقد مؤتمر برمودا، ولكنها لم تنجح فيه. ثم لم تعقد أية مؤتمرات بين دول المعسكر الغربي، واقتصر على اجتماعات تقليدية بين أميركا وإنجلترا. وقد أدركت أميركا أن عقد المؤتمرات خارج هيئة الأمم المتحدة يضعف موقفها، ويؤدي إلى إضعاف مركزها دولياً؛ ولذلك صارت لا توافق على عقد مؤتمرات خارج هيئة الأمم، لاسيما بعد أن قام الاتفاق، بل التحالف، بينها وبين روسيا (الاتحاد السوفياتي) بعد اجتماع فيينا سنة ١٩٦١م.

أما الأحلاف بين الدول، فإنها قديمة جداً، وتقوم بها الدول لتقوية نفسها تجاه قوة أخرى، أو لمنع بعضها البعض من الإخلال بالتوازن بينها. فمعاهدة إكس لاشابل المعقودة سنة ١٨١٨م هي عبارة عن تحالف. والأحلاف التي كانت تقوم بين إنجلترا وفرنسا وبين النمسا وألمانيا هي تحالف للتقوية ولحفظ التوازن. ثم الحلف الذي قام بين فرنسا وإنجلترا ضد ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، والتحالف بين أميركا وإنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، هو تحالف ضد دولة كبرى، وحلف الأطلسي الذي عُقد بعد الحرب العالمية الثانية ضد روسيا (الاتحاد السوفياتي)، وحلف وارسو الذي عُقد بعد الحرب العالمية الثانية ضد المعسكر الغربي، كلها أحلاف عقدت ضد قوة أخرى، فتكون الأحلاف مثل المؤتمرات الدولية وسيلة من وسائل التقوية ضد قوة أخرى، أو من أجل حفظ التوازن، وهذه هي الأحلاف التي تعتبر أداة من أدوات الصراع الدولي.

وهناك أحلاف أو معاهدات تعقدها الدول الكبرى بين الدول الصغرى، أو بينها وبين الدول الصغرى، فهذه الأحلاف لا تعتبر أداة من أدوات الصراع الدولي المباشر، بل تعتبر وسائل استعمارية، أو وسائل لتقوية الدولة الكبرى التي تتولى إيجادها، فالحلف الذي عقد بين العراق وتركيا، والاتفاق قبل الحرب العالمية الثانية المسمى بحلف سعد آباد، تولت إنجلترا عقده؛ من أجل تركيز نفوذها في تلك البلاد، ومن أجل ترجيح كفتها الدولية أمام الدول الكبرى الأخرى، مثل فرنسا والاتحاد السوفياتي، والمعاهدات التي عقدها إنجلترا بينها وبين العراق، وبينها وبين مصر، قبل الحرب العالمية الثانية هي وسائل لتثبيت استعمارها، وليست من أجل الحرب. والأحلاف التي عقدها إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية كحلف بغداد، أو عقدها أميركا كحلف جنوب شرقي آسيا، أو جعل أميركا الكويت، وباكستان، ومصر، والمغرب، والأرجنتين، وكوريا الجنوبية، والبحرين، وأستراليا، ونيوزلندا، والفلبين، وتاييلاند، بالإضافة إلى (إسرائيل)، ما يسمى

بالحلفاء الاستراتيجيين خارج حلف الأطلسي هي وسائل استعمارية، ولشيت النفوذ، وليست هي أحلافاً للحرب، وكذلك لا تعتبر مثل هذه الأحلاف من أدوات الصراع الدولي المباشر، بل تلك الأدوات هي فقط الأحلاف التي تعقد بين الدول الكبرى بعضها مع بعض.

وكان من المفترض أن ينتهي دور حلف الأطلسي بانتهاء الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي، لكن أميركا أبقت على الحلف، بل سعت إلى توسيعه، وقامت بذلك بالفعل، فضمت الكثير من دول أوروبا الشرقية إليه، وتسعى إلى ضم دول أخرى أيضاً، وذلك راجع إلى تغير الغاية من الحلف، إذ إنه لم يعد موجهاً ضد المعسكر الشرقي، بل أصبح موجهاً ضد دول المعسكر الغربي الأعضاء فيه، ذلك أن أميركا لمست محاولة الأوروبيين التملص من قبضتها، فأبقت على الحلف لتبقيهم تحت وصايتها، لاسيما وأنها المهيمنة على حلف الأطلسي، ولتبقى أمنهم ودفاعاتهم مرتبطة بها.

وفي هذه الأيام تعتبر الدول التي اشتركت مع أميركا في حرب الخليج الثانية، وفي احتلال العراق، والتي سميت بدول التحالف، تعتبر نموذجاً للأحلاف التي يراد منها تقوية النفوذ الأميركي في المنطقة، وتقوية اتجاه التفرد لدى الإدارة الأميركية، وهي وسيلة من وسائل الاستعمار الأميركي الحديث.

هذه هي الأسس التي تقوم عليها السياسة الدولية بوجه عام، والتي تقوم عليها السياسة لدى كل دولة من الدول التي تؤثر في السياسة الدولية، وعلى ضوء هذه الأسس يمكن فهم الأعمال السياسية التي تقع في العالم، ويمكن تفسير الأعمال تفسيراً يتفق مع الحقيقة ويطابق الواقع، أو يكون قريباً من ذلك. فالأعمال السياسية التي تقوم بها دولة، سواء أكانت دولة كبرى أم صغرى، لا يمكن فهمها إلا على هذه الأسس، أو ما يتفرع عنها، أو يتصل بها، فيُعرف العمل ما هو، وأين يقع، وما هي ملابساته، ويُربط بأساس من الأسس السابقة،

وحيث يُدرك ما هو، وتُدرك دوافعه، وحتى يمكن أن تُدرك نتائجه.



قضايا العالم الكبرى

إن الأعمال السياسية التي تقع في العالم كثيرة، وتعلق بقضايا عدة، ولكن أهم هذه القضايا يمكن حصرها بست قضايا كبرى هي: قضية أوروبا، وقضية الشرق الأوسط، وقضية آسيا الوسطى، وقضية شبه القارة الهندية، وقضية الشرق الأقصى، وقضية أفريقيا.

وتم حصر البحث في هذه القضايا الست للأسباب التالية:

أولها: إن الصراع القائم بين الدول الكبرى، أو التنافس فيما بينها، إنما يقع في هذه المناطق؛ لذلك فمن الطبيعي أن تكون قضاياها هي أهم القضايا العالمية. **ثانيها:** إن الشعوب في هذه المناطق تعيش في حالة غليان وتفلت شديدين؛ لذلك كان لا بد من محاولة ضبط أحوال هذه الشعوب، خاصة وأن غالبية هذه المناطق فيها شعوب إسلامية، تتحرق شوقاً للتخلص من حكامها لإقامة دولة إسلامية فيها.

ثالثها: إن معظم الأحداث السياسية التي تقع في العالم من ناحية واقعية تدور في هذه المناطق، وبالتالي فهي تشكل نموذجاً جيداً لفهم القضايا السياسية الأخرى.

رابعها: إن هذه المناطق تعج بالموارد والثروات؛ لذلك تتكالب عليها الدول الاستعمارية، والشركات الاحتكارية، وتسعى بكل ما أوتيت من قوة للسيطرة عليها، والاستحواذ على مواردها وثرواتها.

خامسها: لأن مناطق القارة الأميركية تم تقييدها من الصراع منذ مبدأ مونرو عام ١٨٢٣م، الذي منعت أميركا بموجبه الدول الأوروبية الكبرى من التدخل في القارة الأميركية، وتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه

القارة؛ ولذلك فإن الصراع الدولي في تلك القارة بالمعنى المعروف غير وارد، فمصالح أميركا فيها بعيدة عن التهديد الفعلي. أما ما حدث من علاقات للاتحاد السوفياتي مع كوبا في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، وأوائل الستينات من القرن الماضي، فقد سكنت عنه الولايات المتحدة؛ لأنها كانت تريد استدراج الاتحاد السوفياتي لتوسيع التزاماته خارج مناطق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، فتثقل كاهله اقتصادياً وعسكرياً حيث سيضطر الاتحاد السوفياتي لحماية كوبا من خطر الولايات المتحدة. فإثقال كاهل الاتحاد السوفياتي في حماية كوبا هو الذي جعل الولايات المتحدة تسكت عن علاقاته مع كوبا؛ ولذلك فإنها لما تصاعدت الأمور، ووصلت حد القاعدة النووية، بذلت الولايات المتحدة الوسع في إخراج تلك القاعدة من كوبا.

والخلاصة أن القارة الأمريكية هي خارج الصراع الدولي بالمعنى المعروف، بل كل ما يمكن حدوثه هو قلاقل داخلية، ليست الولايات المتحدة بعيدة عنها. لذلك كانت تلك القضايا الست هي قضايا العالم الكبرى. وقبل أن نتكلم عنها يجدر بنا أن نعرف الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية؛ وذلك لأن تصنيف أية قضية بأنها قضية عالمية كبرى، يتطلب أول ما يتطلب أن تكون هذه القضية ميداناً للأعمال السياسية المؤثرة. وحيث إن الأعمال السياسية التي تؤخذ في الاعتبار هي الأعمال التي تحصل من الدول الكبرى، فإذا لا بد من معرفة الدول الكبرى في كل عصر.

إن الدول الكبرى هي الدول التي لها تأثير في السياسة الدولية، والتي تقوم بأعمال تؤثر في غيرها من الدول. وليست الدولة الكبرى هي التي يكثر عدد سكانها، أو تكون غنية، أو ما شاكل ذلك، بل إن الدولة الكبرى المعنية هي الدولة التي لها وجود يؤثر في السياسة الدولية وفي الدول الأخرى. وبناءً على هذا فإن الدولة الكبرى الأولى في الوقت الحاضر، أي القرن الخامس عشر الهجري (١٤٢٥هـ) القرن الحادي والعشرين الميلادي (٢٠٠٤م) هي الولايات المتحدة

الأميركية؛ لأنها ذات التأثير الأقوى في السياسة الدولية، بل تكاد تتحكم في الموقف الدولي وحدها، وما عداها من الدول لا ترقى إلى أن تزاخم أميركا على مركزها، أو على التحكم في الموقف الدولي. إلا أنه لما كانت روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر دولة كبرى حتى انهياره، وكانت هي وإنجلترا وفرنسا دولاً كبرى قبل الحرب العالمية الثانية، ولا تزال كل منها تتشبث ببقائها في السياسة الدولية، وتقوم كل منها، منفردة أو عبر أوروبا، بأعمال تؤثر في السياسة الدولية، وتؤثر في أميركا، حتى وإن كان هذا التأثير ضعيفاً لا يبلغ المزاخمة بالمعنى المعروف لمركز أميركا في السياسة الدولية، فإن هذه الثلاث يمكن أن توصف بأنها دول كبرى. وذلك من قبيل التسامح في الإطلاق، نظراً لما يحصل من إنجلترا من أعمال سياسية تكسبها وجوداً أو بعض الوجود في السياسة الدولية، ولما يحصل من فرنسا، وكذلك روسيا، من محاولات لإثبات وجودهما في السياسة الدولية، كما حدث في أزمة حرب العراق.

وأما ألمانيا فإنها من حيث الشعب الألماني، والدولة الألمانية في التاريخ كانت تعتبر دولة كبرى، ولكنها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية سقطت عن اعتبارها دولة كبرى تماماً مثل سقوطها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى؛ ولذلك فإنه كما عادت بعد الحرب العالمية الأولى بقليل دولة كبرى، فإنها من الممكن أن تعود دولة كبرى مرة ثانية مهما طال الزمن، وتحركها مع فرنسا في بعض القضايا الدولية يدل على ذلك.

وأما الصين فإنه من الصعب اعتبارها من الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية بالمعنى المعروف، أي في العالم، أو في كثير من مناطقها، بالرغم من أن سكانها ١.٢ مليار نسمة، وبالرغم من أن روسيا تحسب لها حساباً، وبالرغم من أن أميركا كذلك تدخلها في حساباتها الدولية. وإنما لا تعتبر دولة كبرى لسببين: أحدهما أنها لم تكن دولة كبرى في يوم من الأيام، ولم تؤثر في السياسة الدولية في أي زمن مضى. وفوق ذلك فإنها منذ صيرورتها دولة شيوعية حتى

الآن، لم تهتم بنشر الشيوعية عالمياً، والتأثير في المناطق المختلفة من العالم، بل حصرت اهتماماتها في إقليمها، وبخاصة بعد أن فشلت في محاولاتها السياسية التي قامت بها في أفريقيا، وفي بعض دول آسيا، فلم يؤثر هذا النشاط بشيء، ثم لم تستطع متابعته، ورجعت إلى محيطها الأصلي.

وأما الهند، وإن كان سكانها قد فاق الـ ٩٣٥ مليون نسمة، ولديها أسلحة نووية، لكن تأثيرها في السياسة الدولية يكاد يكون معدوماً؛ ولهذا فإنه لا يصح أن يخطر بالبال أنها دولة كبرى، لعدم احتمال أن يكون لها تأثير في السياسة الدولية. وأما اليابان فإنها قبل الحرب العالمية الثانية في أيام المحور صار لها تأثير في السياسة الدولية، ولكنه كان تأثيراً مؤقتاً مثل إيطاليا؛ ولذلك لا تعد هي ولا إيطاليا من الدول الكبرى.

وأما الأمة الإسلامية فقد كانت دولة كبرى حتى الحروب الصليبية، ثم عادت دولة كبرى منذ أن نجحت في القضاء على الحروب الصليبية، وظلت كذلك تؤثر في السياسة الدولية حتى القرن التاسع عشر الميلادي، ثم بعد ذلك ضعف تأثيرها الدولي إلى أن قضى على دولة هذه الأمة، في أوائل القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الأولى.

ولكن مقومات الدولة الكبرى لا زالت كامنة في هذه الأمة، وقد بدأت إرهابات عنفوانها تتحرك منذ أواخر القرن الماضي، وهي الآن يكاد يبرز فجرها، وتعود من جديد دولة كبرى بل الدولة الأولى بإذن الله.

ولذلك فلا بد من التعرف على هذه الشعوب والدول؛ لأنها تؤثر في قضايا العالم الكبرى:

أولاً: الدول الكبرى الأربع الأولى: أميركا، بريطانيا، فرنسا، وروسيا.
ثانياً: شعوب الدول التي كانت كبرى ومهيأة لأن تعود دولاً كبرى وهي: الأمة الإسلامية، وألمانيا.

ثالثاً: يضاف إلى هذه الشعوب والدول: الشعب الياباني، كونه قوة

اقتصادية ذات تأثير اقتصادي دولي كبير في قضايا العالم الكبرى، وإن لم تكن اليابان دولة كبرى بالمعنى المعروف.

أما الصين، وإن كانت دولة كبرى لكنها في محيطها الإقليمي، أي يمكن وصفها دولة كبرى إقليمية؛ ولذلك فتأثيرها في القضايا الدولية في مناطق العالم المختلفة تأثير ضعيف باستثناء محيطها الإقليمي؛ ولذلك سنترك الحديث عنها هنا في بحث الدول والشعوب المؤثرة عالمياً، وسنتناولها بالبحث عند التعرض لقضايا محيط الصين الإقليمي.

ولنبداً الحديث عن هذه الدول والشعوب على النحو التالي:

١ - الأمة الإسلامية

ظهرت هذه الأمة بعد أن بعث الله سبحانه رسوله محمداً ﷺ بالإسلام لينقذ الناس من ظلم الجاهلية إلى نور الإسلام. ثم ظهرت دولة الإسلام، دولة هذه الأمة، بعد أن هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة.

واستمرت الدولة الإسلامية بعد رسول الله ﷺ في عهد الخلفاء الراشدين، والخلفاء من بعدهم، تفتح الفتوح، وتنشر الخير في ربوع العالم، إلى أن قضى عليها في أوائل القرن الماضي، وتُتوقع عودتها بعد أمد قريب بإذن الله. وقد حملها في البداية العرب، ثم انتشر الإسلام في أرجاء العالم، ودخلت الإسلام أجناسٌ عدة من الناس، من العرب وغير العرب، صُهِرُوا كلهم بيوقة الإسلام، لا فرق بين أعجمي وعربي إلا بالتقوى.

ولأن العرب أول من حملوا الإسلام، فلا بد من التعرف على الشعب العربي بخاصة، ثم الأمة الإسلامية بعامة.

أما الشعب العربي، فقد كان يعيش على الغزو، ويألف الحروب، فوجد عنده جرأة ذلك ما يسمى بالطبيعة العسكرية، وما يسمى بالمسؤولية عن الغير؛ ولذلك كان أهلاً لحمل الرسالة الإسلامية بطريقتها التي أنزلها الله، وهي الدعوة والجهاد، أي القتال المادي لنشر الخير لا للاستعباد، فيدخل في الحروب مع الناس

بعد تبليغهم الإسلام تبليغاً لافتاً للنظر، من أجل نشر الفكرة الإسلامية التي حملها، لا من أجل أن يستعمر هذه الشعوب ويستعبدهم. ووجدت عنده فكرة أن يكون شمعة تحترق لتضيء، وأن يكون من أبرز صفاته تحمّل المسؤولية عن الغير، ومساواته بنفسه.

والأمة الإسلامية بعد اعتناقها الإسلام صارت كلها كالشعب الواحد، ووجد عندها ما يسمى بالطبيعة العسكرية الجهادية، حيث الجهاد ذروة سنام دينها، ووجدت عندها فكرة نشر الهداية للناس، وتأصلت فيها النصر الإنسانية؛ لذلك فإنها مهما انخطت، ومهما تباعد الزمن بينها وبين أصولها التي اعتنقت الإسلام، وحملت بطريقته وهي الدعوة والجهاد، فإنها في مجموعها لا تزال فيها الطبيعة العسكرية الجهادية، وما يسمى بالمسؤولية عن الغير، ونشر الهدى للناس، شأنها شأن العرب الذين هم أول من حمل الإسلام، حيث انصهرت الشعوب التي أسلمت، مهما كانت أجناسها، في بوتقة الإسلام.

٢ - وأما الشعب الألماني، فهو شعب عريق من حيث الوجود، ومن حيث الأصالة، وهو شديد المراس، قوي الشكيمة، صلب، شجاع، ولكنه مفرط بالثقة بنفسه، مغال في ادّعائه بحق السيادة على غيره، وتعتبر العسكرية والحرب سجية من سجايه، أي كأنها فطرية فيه، أو كأنها صفة من صفاته الطبيعية التي تولد معه، وهذه العسكرية الألمانية هي التي تثير الخوف في جيرانه، وخاصة الدول الكبرى، كبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وقد قطع الشعب الألماني سنوات طويلة في حروب وغزوات داخلية، وأمضى أجيالاً متعددة في حروب مع جيرانه كفرنسا مثلاً، وكان عيشه على الصناعة، وخاصة الصناعة الحربية المتطورة؛ ولذلك فإنه حتى وهو ممنوع من السلاح النووي، فإنه يخيف جيرانه، ويعتث الرعب في منافسيه وأعدائه؛ لذلك غالباً ما كانت تتآمر القوى المتضادة للحيلولة بينه وبين الانطلاق ليصبح في مصاف الدول الكبرى، ومع ذلك فهو شعب حي، فيه إمكانية العودة دولةً كبرى؛ لأن نمو الكائن الحي يتغلب عادةً على عوائقه، وهو

كغيره من الشعوب الغربية، عندما اعتنق الرأسمالية أصبحت النفعية جزءاً من حياته. فتعتبر ألمانيا، وهي موطن الشعب الألماني، دولة استعمارية، وقد كان لها مستعمرات قبل الحرب العالمية الأولى، ودخلت الحرب العالمية الثانية، وفي نيتها إرجاع ما ضاع منها من مستعمرات، وسلب مستعمرات من الدول الأخرى، وإيجاد مستعمرات جديدة لها، وبالتالي فالاستعمار سياسة ألمانيا وليست كما يُظن سياسة هتلر وحده. وألمانيا اليوم لم تتعد كثيراً عن الاستعمار، فهي وإن حرمت من الاستعمار المباشر الواسع، ولكنها اليوم من طليعة الدول في الاستعمار الاقتصادي، وها هي تتوسع اقتصادياً، خاصة في مناطق دول شرق أوروبا في هيمنة اقتصادية متميزة.

أما نظام الحكم فيها فظلت الناحية الاستبدادية ظاهرة فيه بصورة جلية، بالرغم من ادعائها بالديمقراطية، فهي تظهر في تصرفات كل حكام ألمانيا قديماً وحديثاً.

وألمانيا، بعد الحرب العالمية الأولى، وإن فرضت عليها ظروف قاسية، ولكنها استطاعت أن تتغلب على هذه الظروف، وأن ترجع دولة كبرى، وساعدها على ذلك عاملان: أحدهما الإحساس الفكري الذي ظهر على أبنائها، فحفزهم للعمل من أجل إعادة دولة كبرى، والعامل الثاني كون إنجلترا أرادت أن تحدث خللاً في الميزان الدولي بينها وبين فرنسا، فشجعت ألمانيا سراً من أجل أن تعود لمزاحمة فرنسا والوقوف نداً لها. فأدى ذلك إلى تمكن ألمانيا من أن تعود دولة كبرى. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه لم يتح لها أي عامل يساعد على إعادة دولة كبرى، فقد وضع الحلفاء كلهم دون استثناء جميع القيود التي تحول دون عودة ألمانيا دولة كبرى، وأهم العوامل التي حالت دون عودة ألمانيا دولة كبرى حتى الآن: العامل الأول هو إشغال أبنائها بالاقتصاد عن الصناعة الحربية، وبالتالي التأثير في السياسة الدولية، وتوجيه همهم للناحية الاقتصادية، ما صرف أحاسيسهم، وحول نشاطهم، عن الصناعة الحربية التي تجعل الدول دولاً كبرى

مؤثرة، وتمكنها من الناحية السياسية المنتجة. والعامل الثاني هو يقظة روسيا (الاتحاد السوفياتي) الدائمة على الخطر الألماني عليها، فهي لا يفارقها الخطر الألماني لحظة واحدة، وتتخذ تجاه ألمانيا سياسة صارمة خالية من أية رحمة، مجردة من أية قيمة من القيم، ولا يسيطر على هذه السياسة تجاه ألمانيا إلا شيء واحد، وهو سحق ألمانيا إلى الأبد؛ ولذلك تسحق كل محاولة تقوم بها ألمانيا للتحرك. ومن هنا لم تنجح أميركا حين تبنت إحياء العسكرية الألمانية بعد عام ١٩٥٥م. ولم تنجح إنجلترا في إعادة توحيد ألمانيا. ولم تنجح فرنسا، حين حاول ديجول وحدة أوروبا، وجعل هذه الوحدة مساعدة لألمانيا في تمكينها من التسليح ومن إعادة وحدتها، لم تنجح أية محاولة لوقوف روسيا (الاتحاد السوفياتي) بصلاية في وجهها.

أما الوحدة الألمانية التي حدثت فليست نتيجة لسياسات أو لأعمال وخطط سياسية قام بها الساسة الألمان، وإنما جاءت نتيجة التنازلات التي قدمتها روسيا لأميركا إبان انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك راجع إلى أن الولايات المتحدة رأت أن تضرب الوحدة الأوروبية بالوحدة الألمانية، لعرقلتها أو تأخيرها بإيجاد مشاكل اقتصادية لألمانيا الاتحادية، الممول الأكبر للوحدة الأوروبية، بضم ألمانيا الشرقية الضعيفة اقتصادياً إليها. إلا أن ألمانيا استطاعت تجاوز هذا المأزق وبدأت تتطلع إلى التفلت من ضغوط أميركا، وتتجه إلى أوروبا، وبخاصة فرنسا لتكون في صورة الأحداث محاولة التأثير فيها. وقد كان لها دور فاعل في السوق الأوروبية المشتركة، التي أصبحت لاحقاً الاتحاد الأوروبي. لكن ألمانيا لازلت تسعى إلى ذلك بالوسائل الاقتصادية، ما يعني أنها سيصبح لها نفوذ في دول أوروبا، خاصة الشرقية، عن طريق الدعم الاقتصادي، لكن هذا لا يعني أنها ستصبح ذات دور في السياسة الدولية؛ لأن التأثير في السياسة الدولية يركز أساساً على القوة العسكرية والأعمال السياسية المؤدية إلى تنفيذ وتحقيق خطط سياسية، وهذا مازالت ألمانيا تفتقر إليه، وإن كانت بدأت تحاول ذلك بالتنسيق مع فرنسا، ولكنها محاولات أو

أعمال لا تعتبر أفعالاً أكثر من كونها ردات أفعال. غير أن ردات الفعل هذه تصاعدت لدرجة مؤثرة في وجه أميركا، كما في أحداث العدوان الأميركي على العراق، وكذلك محاولة ألمانيا مع فرنسا، ثم اشتراك بريطانيا في موضوع القوة الدفاعية الأوروبية المشتركة المنفصلة عن حلف الأطلسي، فهي أزعجت أميركا، وإن كانت لا زالت قيد الإنشاء.

كل هذا يدل على أن ألمانيا بدأت تتطلع نحو أن يكون لها دور في السياسة الدولية؛ وعليه فإنه وإن طال الزمن فإن عودة ألمانيا دولة كبرى مرة أخرى أمر متوقع؛ لأن القوى المصطنعة مهما نجحت في الحيلولة دون نمو الشعوب الحية، فإن نجاحها إنما يكون مؤقتاً وإلى حين، ولكن أخيراً لابد أن يتغلب نمو الكائن الحي على كل عوامل الإعاقة عن النمو.

وخلاصة سياسة ألمانيا الحالية يمكن إجمالها على النحو التالي:

إن سياسة ألمانيا الأوروبية مبنية على أسس أوروبية براغماتية، فهي من جهة تتعاون مع فرنسا في تشكيل المحور الفرنسي الألماني باعتباره حجر الزاوية للسياسة الأوروبية الموحدة في المستقبل، وهي من جهة ثانية تراعي المصالح الأميركية في أوروبا، وتراعي الحماية الأميركية الاستراتيجية للأمن الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تجازف بالمصالح الأميركية، بل تضعها دائماً في أعلى سلم أولوياتها، ومن جهة ثالثة فإن السياسات الألمانية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاقتصادية، وتتمثل هذه السياسة بمحاولة التفرد باقتصاد دول شرق أوروبا، وابتلاعها بمفردها من دون مشاركة حليفاتها الأوروبيات.

ويلاحظ مؤخراً في السياسة الألمانية أنها بدأت تظهر اهتماماً متزايداً في النواحي العسكرية والسياسية ذات البعد العالمي، ومن الأمثلة على ذلك مساهمتها المتزايدة في نشاطات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وفي البوسنة، وكوسوفا، ومشاركة وزير خارجيتها في نشاطات سياسية مع نظيره الفرنسي والبريطاني، كما حصل في الزيارة الثلاثية للوزراء الثلاثة لإيران، والضغط عليها

من أجل قبولها بالتوقيع على بروتوكول إضافي، للتفتيش المباحث على منشآتها النووية، ومنها أيضاً قيام ألمانيا بدور نشط في الوساطة الناجحة في مسألة تبادل الأسرى بين الكيان اليهودي وحزب الله.

وهكذا فإننا نرى تطوراً في السياسة الألمانية يتمثل في الخروج من الدور الانعزالي السابق، الذي جعل ألمانيا تنكفى على النواحي الاقتصادية فقط، بحيث أصبح المراقب يلاحظ دور الألمان السياسي المتعاضم الذي بدا وكأنه مكافئ ومساوٍ للدور الفرنسي والدور البريطاني.

وإذا أرادت ألمانيا تسريع عودتها دولةً كبرى، فيجب أن تبادر إلى الصناعة الحربية، وتجعلها قضيةً مصيريةً لها. وكذلك أن تكون واعيةً سياسياً على لقاءاتها مع فرنسا وبريطانيا، حيث إنه ومن المعلوم أن فرنسا وبريطانيا تسعيان إلى تسخير الاتحاد الأوروبي من أجل دعم نفوذهما الدولي، وأن فرنسا تتقوى بألمانيا لتبرز هي في أوروبا، وبريطانيا تستعمل دهائها السياسي في لقاءاتها مع فرنسا وألمانيا لتحقيق مصالحها هي. فالواجب على ألمانيا، وإن استمرت في التنسيق مع فرنسا خاصة، وباقي دول الاتحاد بشكل عام، أن تلتفت هي نفسها لأن تكون قوة عسكرية ذات ثقل سياسي ألماني داخل الاتحاد، لكي لا تسخر فقط من أجل مصالح الآخرين. وأن تراقب الموقف الدولي من منظور ألماني لا أوروبي، ولتتخذ من تاريخ أوروبا موعظة.

٣ - وأما الشعب الياباني، فقد نشأ على التجارة والملاحة، وعاش في بلاد ضيقة، وتجد من أبرز سجاياه الشجاعة، ومن أهم صفاته حسن التأني للأمور؛ ولذلك بادر فوراً إلى الصناعة بمجرد أن وجد الانقلاب الصناعي، وصار دولة تعد من الدول الكبرى بالرغم من صغر حجم بلاده. ولم يبال في أن يدخل في حرب مع الصين لسلخ جزء منها، ولم يتردد في مهاجمة أميركا؛ لأنه كان يراها خطراً عليه؛ ومن أجل ذلك كان من أهم خطط أميركا لفرض السيطرة عليه جعل صناعاته غير مبنية على الأساس الحربي، بل مبنية على أساس التجارة

وتنمية الاقتصاد، كل ذلك للحيلولة بينه وبين الانطلاق في المجال الدولي. وهو الآن قوة اقتصادية يحسب لها كل حساب.

٤ - وأما الشعب الأميركي، فإنه شعب غني وُجد في بلاد ثروتها كبيرة، ثم دخل في صراع مرير مع الدول الأوروبية التي كانت تستعمره، وبالذات مع إنجلترا، ونال استقلاله بقوة السلاح عن وعي وإدراك، وقد أوجد هذا عند الأميركيين سجايا من أهمها ما يعرف بالبراغماتية، أي فلسفة الذرائع، ووجد فيه، على أثر مقاومته للاستعمار الأوروبي، ميل للقيم الرفيعة وتقدير لها. إلا أن الشعب الأميركي اعتنق المبدأ الرأسمالي كسائر العالم النصراني، فصار يتجاذبه عاملان: عامل القناعة والعفة، وعامل النفع والاستعمار. وكانت بريطانيا تستغل فيه العامل الأول فتسخره ليكون قوة لها في الحرب والاقتصاد، حين كان العامل الأول هو الذي يتحكم فيه. وما أن جاءت الحرب العالمية الثانية، وتذوّق الشعب الأميركي طعم الاستعمار في نفط الخليج، حتى تغلب عليه العامل الثاني، وهو عامل النفع والاستعمار، وسيّر المبدأ الرأسمالي؛ فخرج من عزلته لاستعمار الشعوب، وإخضاع العالم لسيطرته ونفوذه، ولن يرجع لعزلته مرة ثانية إلا بالقوة، لأن المبدأ الرأسمالي قد تحكم فيه، وصار هو المسير لحياته، وصارت النفع وحدها هي التي تتحكم في سلوكه، بالإضافة إلى العنجهية والغرور اللتين ملأتا عليه حياته.

لقد كانت أميركا مستعمرةً للدول الأوروبية، ولاسيما إنجلترا، وكانت مقسمة إلى دول متعددة، فحاولت أولاً التخفيف من وطأة الاستعمار الإنجليزي، ثم دخلت معه في حرب تحريرية قوية أدت إلى طرد الإنجليز من بلادها. ثم اتفقت هذه الدول على إقامة اتحاد بينها، وتشكيل دولة واحدة منها، فتم لها ذلك، ثم صارت تضم باقي الدول إليها تارة طوعية، وتارة بالقوة العسكرية، وتجعلها ولايات في الدولة، حتى تم تكوينها على الوجه الحالي، وأصبحت الآن إحدى وخمسين ولاية. وقد نشأت دولة قوية، وسارت في المعترك الدولي دولة قوية،

واستطاعت أن تحمي القارتين الأمريكيتين من تسلط الدول الأوروبية، وصارت عالماً آخر، وهو الذي يعرف بالعالم الجديد، وقد قامت على شعب نشيط، وُجد في بلاد ثرواتها كبيرة. وقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية لها نظام حكم، وإن كان من الأنظمة الديمقراطية، ولكنه كان نظاماً وضع بتفكير عميق، وبإدراك عملي لمعنى الحكم، وكونه حكماً للبشر، ويتولاه ناس من البشر، فلم تتصور الحكم المثالي تصوراً منطقياً، وإنما أدركته إدراكاً واقعياً عملياً، ويلاحظ ذلك جيداً في كيفية نصب رئيس الجمهورية، وفي الصلاحيات الواسعة التي أعطيت له، وفي دوره في الدولة، وفي تحديد صلاحيات باقي أجهزة الدولة، وفي الوحدة القوية التي تتمثل في الدولة، وتقوم عليها بالرغم من أنها نظام اتحادي، وفي المساحة الكبيرة التي أعطيت للشعب في اختياره رئيس الدولة، وفي اختيار أجهزتها، وقد كان لهذا تأثير كبير في قوة الدولة، وفي نمو هذه القوة بسرعة هائلة. وقد كانت قبل الحرب العالمية الثانية خرجت من عزلتها، وشاركت في إدارة العالم، بل وصارت تحاول أن تنفرد وحدها في هذه الإدارة، ثم شاركت معها عدوها روسيا السوفياتية منذ العام ١٩٦١م حتى ١٩٧٩م في إدارة العالم، وحدّت من طموح باقي الدول الكبرى. ولما رأت أنها استنفذت أغراضها من الوفاق، والمشاركة مع روسيا (الاتحاد السوفياتي) وأنّ هذه المشاركة جلبت لها بعض الجوانب السلبية، فأصبحت دول أوروبا تحاول التغلّت منها، وإنشاء علاقات مع روسيا (الاتحاد السوفياتي)، وأنّ الاتحاد السوفياتي أصبح يقوم بمحاولات جريئة، وإن لم تكن ناجحة، لخوض غمار السياسة الدولية؛ ليفرض بذلك نفسه قطباً دولياً مستقلاً عن سياسات أميركا، لما رأت الولايات المتحدة ذلك قررت العودة إلى التصعيد مع روسيا (الاتحاد السوفياتي)، وخوض سباق تسلح جديد، ما أذن بحرب باردة جديدة، وخاضت مع روسيا (الاتحاد السوفياتي) والمعسكر الشرقي حرباً حضارية فكرية واقتصادية، وكبلتها بالمعاهدات، ما أدى إلى انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الأمر، وترك الولايات

المتحدة الدولة الأولى، والقطب الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية.

ويقوم فيها حزبان رئيسيان هما: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، ولا يكاد يلمس المرء فرقاً كبيراً بين برامج الحزبين المكتوبة، حتى ولا في السياسة المتبعة. والحزبان يكادان يسيران في منهج واحد، ولا يكاد يحصل أي تغيير في تداول الحكم بين الحزبين، سواء في السياسة الداخلية، أم السياسة الخارجية، وإذا حصلت تغييرات فإنما تكون قد اقتضاها تغيير الظروف، لا اختلاف برامج الحزبين.

والحزب الديمقراطي هو الحزب العريق، وهو حزب الشعب، ويملك أكثرية ساحقة في الشعب؛ ولذلك غالباً ما تظل أكثرية الكونغرس بجانبه. أما الحزب الجمهوري فهو حزب أحدث في نشأته من الحزب الديمقراطي، وهو حزب الأغنياء وأصحاب الثروات الطائلة، وأكثر أعضائه من أصحاب الأموال الضخمة، ومن أصحاب الشركات الاحتكارية، وفيه عدد كبير من المثقفين، ولا يُعنى بكسب سواد الناس، ولا يأخذ العامة بجانبه. ولولا أن نظام انتخابات الرئاسة يساعده لما نجح في أخذ الرئاسة مطلقاً، فإنه حزب الأقلية وليس حزب الأكثرية.

والولايات المتحدة مثل باقي الدول الرأسمالية، يسيطر عليها أصحاب الشركات الاحتكارية ورجال الأعمال، وهم الذين لهم تأثير في سياستها. إلا أنه نظراً إلى أن كل فرد يتمتع بالفعل بحق الرعوية، ويستطيع أن يؤثر في الحكم، سواء من حيث الانتخابات، أم من حيث المحاسبة، فإنه يظهر في حكمها أنه حكم الشعب كله أكثر من باقي الدول الرأسمالية. ونظراً لثروتها التي هي معين لا ينضب، ونظراً لوفرة الرجال المتعلمين والمثقفين والمفكرين فيها، ونظراً لأجواء (الحرية) وأجواء النشاط التي تسيطر عليها، فإن قوتها قوة حقيقية لا قوة ظاهرية، وإن كانت ليست شعباً عريقاً في الوجود، وعبارة عن أفراد وجماعات من مواطن مختلفين، ولكن التابعة أو المواطنة تجمعهم بحق في رابطة قوية. وحتى

الأجنبي الذي يعيش بضع سنوات، ثم يأخذ التابعة ويصبح له حق المواطنة، يصبح أحرص على الدولة والشعب ومصالحها من حرصه على موطنه الأصلي، وهذا ناتج عن القوة التي تتمتع بها البلاد في أفرادها، وفي العلاقات بين الناس.

أما سياستها الخارجية، فهي سياسة الأغنياء وأصحاب الشركات الاحتكارية فيها، أي هي سياسة استعمارية بحتة - ليس فيها مجال للقيم الرفيعة-، وبالرغم مما يظهر فيه سياستهم من سذاجة تكاد تكون بلهاء في بعض الأحيان، فإنهم عميقو التفكير بشكل يفوق كثيراً من السياسيين في العالم، ويتمتعون بمقدرة هائلة على السرعة في التغيير، والتنوع في الأساليب، وحل المشاكل. ولعل الاندفاع الاستعماري، إلى جانب الثقافة العالية، له أثر في نشاطهم السياسي، وهم ينظرون إلى باقي العالم بأنه مزرعة لهم، وإلى الدول التي كانت كبرى بأنها ليست أهلاً لما تتمتع به من نفوذ، وأنه آن لها أن تحال على التقاعد، وتستريح وترضى بما هو عليه باقي العالم من الخضوع لسيطرة الأقوياء.

وأمركا اليوم تملك ترسانة نووية ضخمة تفوق ما تملكه جميع الدول النووية الأخرى مجتمعة بأضعاف المرات. والإنفاق العسكري لأميركا مقارنة مع الدول الكبرى الأخرى يُظهر مدى التفوق الأميركي على تلك الدول، ففي العام ٢٠٠٢م كان الإنفاق العسكري للدول الغربية الكبرى على النحو التالي:

بريطانيا	٣٥ مليار دولار
فرنسا	٣٢ مليار دولار
ألمانيا	٢٣ مليار دولار
المجموع	٩٠ مليار دولار

أما أميركا فأنفقت وحدها ٣٥٠ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الفارق النوعي من حيث التسليح، وقول بعض المطلعين بأن أميركا تسبق أوروبا بعشرات السنين من حيث التقدم التكنولوجي. وتسيطر على الأمم المتحدة وعلى المنظمات

المنبثقة منها، وتستحوذ على أكبر رصيد مالي في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي فهي تستحوذ على النفوذ السياسي الواسع الذي يمارسه البنك والصندوق على دول العالم. وكذلك سعت أميركا لتقوية تجارتها عن طريق سياسات العولمة، التي جندت لها منظمة التجارة الدولية، وعملت على اتخاذها وسيلة من وسائلها، للتدخل في الأسواق المحلية بحجة التعرفة الجمركية الموحدة، وعملت بذلك على تحرير التجارة، وبحكم أنها تملك قوة اقتصادية كبيرة، وبحكم أن لديها أكبر عدد من الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للبحار، فإنها استفادت من الغطاء القانوني الذي توفره منظمة التجارة الدولية لأميركا في فتح الأسواق التي كانت شبه مغلقة، أو مستعصية على الاندماج في الاقتصاد العالمي المفتوح الذي تُديره أميركا.

وهذه القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية الضخمة لأميركا جعلتها تتدخل في جميع الدول القائمة في عالمنا اليوم، وجعلتها جزءاً من السياسة المحلية لكل دول العالم، فهي تحاول أن تمارس سياسات الهيمنة على جميع الدول بلا استثناء، لا فرق بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة. ورغم فشلها أحياناً في هذه الهيمنة، إلا أنها لا تترك محاولة هيمنتها.

فلأميركا ضلع في كل المشاكل الموجودة في العالم، وهي التي تثير بؤر التوتر في المناطق الملتهبة، فأدخلت تصنيفات جديدة للدول مثل مصطلح دول محور الشر، ومصطلح الدول الراحية للإرهاب، أو ما شاكل ذلك من التصنيفات التي لم تسلم من ضررها حتى الدول الحليفة أو الدول التابعة لها، بل إنها أوجبت على العالم إما أن يكون معها أو مع الإرهاب، أما أن لا يكون معها أو مع الإرهاب فلا!

إنها تخلق الأزمات، وتثير المشاكل، وتوجد التوترات، ثم بعد ذلك تدير هذه الأزمات، وتبحث لها عن حلول، تفعل ذلك كله باعتباره جزءاً من استراتيجيتها للهيمنة على

العالم.

وقد استغلت أميركا إذاً قواها العسكرية والاقتصادية في أعمالها السياسية أسوأ استغلال، بحيث لم يقتصر نفوذها على الجانب الاقتصادي والتجاري، كما هي حال الدول الاستعمارية التقليدية عادةً، وإنما مدّت نفوذها إلى جميع نواحي الحياة المدنية، بحيث صار لها نفوذ في التعليم، والإعلام، والاجتماع، والفكر، والثقافة، والأمن.

ففي التعليم صار واضحاً دورها في تغيير المناهج بحيث تتلاءم مع رؤاها الأيديولوجية؛ ولذلك وجدنا دولاً عربية، كالسعودية، والكويت، والأردن، ومصر، وغيرها، قد انهمكت في إعادة النظر في مناهجها بحجة التطوير وملاءمة العصر، فغيّرت السعودية إحدى أهم المواد الدينية من فصول كتبها المدرسية وهي مادة ((الولاء والبراء))، وغيّرت الأردن ومصر والكويت، وغيرها من الدول، مواد تتعلق بجهاد الكفار المعتدين من اليهود والنصارى وقتالهم، وما شابه ذلك من أفكار إسلامية تكرهها أميركا.

وفي الإعلام رصدت أميركا مئات الملايين من الدولارات من أجل التأثير الإعلامي في جماهير العرب والمسلمين، فأنشأت ((راديو سوا)) ومحطة تلفزيون ((الحرّة)) لتبث سمومها في كل بيت في البلاد العربية.

وفي المجال الاجتماعي ركّزت أميركا على المرأة؛ لإبعادها عن القيم الإسلامية، ورصدت الأموال، وضغطت على الحكومات لعقد مؤتمرات للمرأة، وضغطت لإدخالها في الحكومات والبرلمانات، وأشاعت فكرة حرية المرأة من جديد بقوالب جديدة، ومعطيات جديدة.

وفي مجال الفكر والثقافة، جنّدت أميركا مراكز للفكر، وللديمقراطية، والتعددية، وأقامت منظمات لحقوق الإنسان، بحيث تقوم هذه المراكز والمنظمات بالترويج لأفكار الحرية بالمفاهيم الغربية، وعلى الطريقة الأميركية، وساندت هذه المنظمات والمراكز بالأفلام السينمائية الهوليوودية، وبالإنتاج الفني التكنولوجي

المتقدم، الذي سيطر على بث معظم القنوات التلفزيونية العربية وغير العربية. وأما في مجال الأمن فعملت أميركا على ربط أجهزة المخابرات في الدول العربية، والدول القائمة في العالم الإسلامي، بأجهزتها الاستخبارية، وخاصة جهازى الـ CIA والـ FBI، حتى صرنا نرى تجوّل رجال الاستخبارات الأميركية في مدن البلاد الإسلامية بحرية تامة، وضمن حماية القانون، كما هي الحال في السودان، واليمن، وكينيا، وتنزانيا، وليبيا، وباكستان، وغيرها من الدول. وقد شمل هذا الربط الاستخباري تسليم المطلوبين لأميركا، وسمح بقيام القوات الأميركية الخاصة بأعمال عسكرية معينة ضد من تسميهم أميركا بالإرهابيين.

وهكذا أصبحت الأيدي الأميركية تطال مفاصل الحياة اليومية في مجتمعات البلدان الإسلامية، ومجتمعات البلدان غير الإسلامية، فتعيث فيها فساداً كما يحلو لها. وذلك كما تفعل في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، وحتى في أميركا اللاتينية حيث أسقطت رئيس هايتي المنتخب أرسيتيد ونفته إلى الخارج، وتسعى الآن لإسقاط تشافيز رئيس فنزويلا من الحكم. وبذلك تكاد أميركا تتمكن من مفاتيح الدول الضعيفة بسبب خضوع حكامها، وخنوعهم لها. لكن هذه الهيمنة الأميركية لن تدوم طويلاً، وهي في طريقها إلى زوال، وإنه بالرغم من رؤية الوجود الأميركي في كل زوايا الكرة الأرضية، وبالرغم من تعاون الحكام والحكومات مع هذا الوجود، إلا أن تعاظم حقد الشعوب، خاصة الإسلامية منها، ضد أميركا، وتنامي كراهية السواد الأعظم منها للأميركيين بسبب عجزهم، واستكبارهم، وانحيازهم لليهود، وبسبب استعمارهم واستعبادهم للآخرين، نقول: إن هذا التعاظم للحقد، وهذا التنامي للكراهية، سيوجدان المقاومة والنضال ضد الوجود الأميركي في كل مكان، سواء في داخل قارتها، أم في خارجها. يضاف إلى ذلك ما أصاب الدول الكبرى الأخرى من ضيق وضرب

لمصالحها بسبب غطرسة أميركا، والاستحواذ على المنافع وحدها، ومحاولتها الهيمنة المستمرة، وكذلك محاولتها الاحتكار الأميركي لإدارة الشؤون الدولية. إن وجود دولة تتبنى المبدأ الرأسمالي القائم على الاستعمار ومص دماء الآخرين، ووقوف هذه الدولة على رأس العالم دون وجود قوة توازن أخرى تزاخمها على قيادة العالم، يجعل العالم في شقاء مستمر، تتوالى عليه المشاكل، وتتلاحق فيه الأزمات. والمشاهد المحسوس من فساد وإفساد الولايات المتحدة للعالم، وافتعالها للأزمات المتلاحقة، يؤكد ذلك.

ولن يزول شقاء العالم وبؤسه الناتج عن الدول الرأسمالية، وبخاصة الولايات المتحدة، لن يزول هذا الشقاء والبؤس إلا بإقامة دولة الخلافة التي تطبق المبدأ الحق، الإسلام العظيم، الذي أنزله الله على رسوله ﷺ رحمه للعالمين، وعندها يكشف عدل الإسلام بشاعة الرأسمالية في فكرها المادية، وطريقتها الاستعمارية، وكذلك تقضي قوة الإسلام الخيرة على طغيان أميركا وعنجهيتها، وتكرهها على رجوعها إلى عزلتها وعالمها الجديد إن بقي لها عالم جديد، ثم ينتشر الخير في ربوع العالم، ويتنفس العالم الصعداء بعد أن عانى طويلاً من البؤس والشقاء.

٥ - وأما الشعب الإنجليزي، فإن صناعة السمك والسفن قد غلبت عليه منذ نشأته، ثم وجدت عنده الملاحة والتجارة، فأوجد ذلك فيه طبيعة صيد المنافع والاستغلال، وطبيعة التاجر. ونظراً لصغر حجم بلاده كان لا بد له أن يستعين بالغير، شأن الصيادين يستعينون ببعضهم في البحار، ونادراً ما يخرجون وحدهم. ثم جاء المبدأ الرأسمالي واعتنقه فتأصلت فيه النفعية؛ ولذلك تجد حياة إنجلترا السياسية منذ وجدت حتى الآن قائمة على الاستعانة بالغير، وعلى إعداد الطعم كلما أرادت أن تصيد شيئاً، سواء أكان بلداً تستعمره، أم دولة تستعين بها. فقامت سياستها كلها على الأحلاف والتكتلات والمشاركة في الاستعمار، ومن أجل ذلك كانت في القرن التاسع عشر تشرك الدول الأخرى في

الاستعمار، وتطلق يدها لأن تستعمر بعض البلدان من أجل أن تكون بجانبها تدافع عن مصالحها؛ ولذلك عملت على إدخال فرنسا في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، من أجل أن تقف بجانبها إذا وُجد خطر على المنطقة، وتضعها أمام الأخطار، حتى قيل: إن إنجلترا تقاتل حتى آخر جندي فرنسي. وهكذا فإن طبيعة صيادي السمك أوجدت عندها سجية الاستعانة بالغير لتحقيق مصالحها.

ثم إن هناك سجية أخرى اشتهرت بها بريطانيا، بل إنها من أهم سجاياها، وهي التمسك بالقديم، وعدم التفريط بتغييره أو تطويره إلا ببطء، وعندما يصبح لا مناص من التغيير، فالشعب الإنجليزي شعب محافظ. بمعنى الكلمة. وهو منذ القديم وحتى الآن تسيطر عليه العائلات العريقة، والأغنياء، وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة، وعلى الرغم من أنه يدّعي بأنه يسير على الديمقراطية، وأنه شعب ديمقراطي، ولكن بالتدقيق يتبين أنه ليس كذلك، وأنه ليس للشعب أي أثر في إيجاد الحكام، بل الذي ينصب الحكم هو العائلات العريقة وأصحاب الاحتكارات وليس الشعب، ولا فرق في ذلك بين العصر القديم والعصر الحديث، فإنه لا يزال حتى الآن كما كان منذ القديم تتحكم في مصيره العائلات العريقة والرأسماليون. وقد كان منذ القديم يقاوم كل حركة شعبية تنشأ في إنجلترا مقاومة خبيثة، ويقضي عليها بأسلوب من جنسها. وثورة كرمويل التي يفتخر الإنجليز بها ليست ثورة شعبية، بل ثورة العائلات العريقة على الثورة الشعبية، فقد قامت في ذلك الوقت ثورة شعبية تريد إزالة سلطان العائلات العريقة والرأسماليين، وكادت تنجح هذه الثورة، فكادت لها العائلات العريقة، وأرسلت كرمويل ليقوم بثورة يطالب فيها ببعض الحقوق، فالتفّ حوله الكثيرون، وحققت له بعض المطالب، فقضى على الثورة الشعبية وقتلها في مهدها. والذي يحكم إنجلترا منذ عشرات السنين إنما هو حزب المحافظين، وما حزب العمال إلا أداة يؤتى بها حين يلزم ذلك الحاجة لإنجلترا إليها، أو حينما تكون هناك قضايا يعجز حزب المحافظين عن

حلها، فيؤتى بحزب العمال ليسخر في حلها. ويبدو أن زعماء حزب العمال في الآونة الأخيرة أدركوا هذه الحقيقة فحاولوا أن يتكيفوا معها وأصبح تداول الحزبين للسلطة أقرب إلى تبادل الأدوار بين المحافظين والعمال، منه إلى كون حزب العمال أداة بيد المحافظين؛ ولذلك نجد أن طوني بلير، زعيم حزب العمال الحالي ورئيس الوزراء البريطاني، قد غير من طبيعة الحزب واقترب كثيراً من سياسات حزب المحافظين، وظهر في الصورة السياسية بطريقة لا يختلف فيها عن صورة جهابذة حزب المحافظين، حتى إنه اتخذ من مارغريت تاتشر، زعيمة حزب المحافظين السابقة، قدوة له في السياسة الخارجية والداخلية. وصار حزب العمال كذلك لا يختلف كثيراً عن حزب المحافظين، وأصبح هذان الحزبان في بريطانيا صنوين للحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في أميركا.

وحزب العمال نفسه إذا وجد فيه أشخاص يدركون ما عليه إنجلترا من تحكم العائلات العريقة والرأسماليين فيها، فإن هؤلاء الأشخاص يوضعون في ظروف تؤدي إلى إبعادهم عن التأثير في الحزب، وبالتالي عن التأثير السياسي. والعضو العمالي بيفان في الثلاثينات وحتى الستينات، وجورج براون في الستينات، خير مثال على تحكم حزب المحافظين حتى في حزب العمال، وعلى إقصاء الذين يريدون الحد من سيطرة القوة الحاكمة على الحكم. وحزب المحافظين نفسه لا ينتخب زعامته انتخاباً، وإنما يعينها الرئيس السابق تعييناً، كما حصل مع ماكميلان حين عين اللورد هيوم، ومارجريت تاتشر حين عينت جون ميجر. وإنه وإن كان قد انتخب هيث وميجر انتخاباً، ولكنه انتخاب شكلي، فقد عُين أولاً ثم جرى الانتخاب شكلياً؛ ومن هنا فإن نظام الحكم في إنجلترا، وإن سمي ديمقراطياً، ولكنه في الحقيقة تعيين، وتعيين من طبقة معينة، والذي يقوم بالتعيين هو العائلات العريقة، والرأسماليون، وأصحاب الاحتكارات.

ونظراً لأن إنجلترا جزيرة في وسط البحر، وسكانها لا تكفي جزيرتهم لمعيشتهم؛ لذلك كان خروجهم من الجزيرة طلباً للعيش أمراً لا مفر منه. إلا أنهم

وإن خرجوا للتجارة، فإنهم خرجوا مستعمرين لا تجاراً، خرجوا لمص دمء الشعوب ونهب ثرواتها لا طلباً لمقايضة بمال، وذلك لأنه لم تكن عندهم في أول الأمر ثروات يقايضون بها، فخرجوا لطلب الثروات. وقد كان هذا حالهم منذ خروجهم من الجزيرة، فلما اعتنقوا المبدأ الرأسمالي، والنفعية جزء لا يتجزأ منه، تجاوب هذا المبدأ مع طبيعتهم، فتركزت فيهم الناحية الاستعمارية، فصاروا دولة استعمارية من الدرجة الأولى. ثم إنهم لما كانوا قليلي العدد، ولا يستطيعون الوقوف أمام قوى تفوقهم، توسلوا لذلك بتسخير غيرهم من الشعوب والدول لمساعدتهم، ووضعوا هذه المساعدة بقوالب من التكتلات مثل الأحلاف، والمؤتمرات، والاتفاقات؛ ولذلك كانت الناحية التكتلية جزءاً لا يتجزأ من سياستهم. وهم وإن كانوا في الذكاء عاديين كباقي الشعوب، ولكنهم يستعملون ذكاءهم إلى آخر حد من حدوده، وبذلك برزوا في تفهم الأعمال، وفي تفهم السياسة، وفي حل المشاكل، ووجدت عندهم عقلية حل المشاكل بشكل بارز. ونظراً لحاجتهم الماسة للتوسع أقاموا صناعاتهم على أساس الصناعة الحربية، فأدى ذلك إلى أن يكونوا دولة بمعنى الكلمة، يتمتعون بالقوة الحربية، والآلة الحربية، ويتمتعون بالقوة الصناعية، إلى جانب درايتهم العريقة في السياسة والحكم، وما يتمتعون به من دهاء يتسم في أكثر الأحيان بالخبث.

أما سياستهم الخارجية فإنها تقوم على أساس الاستعمار، ولكن يتجلى فيها أمران: أحدهما المحافظة على التوازن الدولي، والثاني المحافظة على وجودهم في السياسة الدولية مهما كلف ذلك من ثمن؛ ولذلك فإنهم في الحروب الصليبية اشتركوا بشكل بارز، وفي الحلف المقدس كانوا في طليعة الدول الكبرى، وعند اندفاع نابليون بالفتح كانوا على رأس القوات التي قامت بتحطيمه وإرجاع فرنسا إلى ما كانت عليه. وحين تحركت ألمانيا في أيام بسمارك شاركت إنجلترا في مؤتمر برلين، وكان من أغراضها الحد من قوة ألمانيا، وحين شعرت بوجود نمو غير عادي في قوة ألمانيا أشهرت عليها الحرب، وحاربتها في حربين عالميتين،

وحاولت جر العالم كله إلى حرب عالمية من أجل تغيير خريطة العالم، ومن أجل إضعاف العمالقة، آنذاك، اللذين كانا يتحكمان في العالم في ذلك الوقت، أثناء فترة الوفاق. وحين أُبعدت عن السياسة الدولية بعد اتفاق العمالقة كانت كمن فقد كيانه، فصارت تتصرف بعصبية، وتحاول باستماتة من أجل الرجوع إلى الوجود الدولي، والاشتراك في السياسة الدولية. وهي تعتمد على عقد الصفقات مع الدول، وعلى جلب الرجال والتأثير بهم، ولا تبالى بأن تطعم الخصم لقمة كبرى في سبيل أن تساومه، وهي لا تعرف في السياسة صديقاً ولا عدواً، وإنما تعرف مصلحة، ولا تعرف سواها، وما يسمى بالأخلاقية الدولية تعتبره أداة تغرير ولا تصدق بوجوده. والكذب، وإن حاولت أن لا تظهر فيه من أجل إيجاد الثقة بها، ولكنها تتخذ السلاح الفعال في سياستها. كان تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في اجتماع مع روزفلت وستالين لبحث أمر الحرب ومستقبل ألمانيا، فكان مما قاله لهم بمنتهى الصراحة: «إن الحقيقة في الحرب ثمينة إلى حد أنه لا بد من المحافظة عليها بحرس كامل من الأكاذيب» وهذا يُري إلى أي حد يعتبر الكذب جوهرية في السياسة البريطانية.

هذا هو واقع بريطانيا وواقع سياستها. ومعاملتها يجب أن تكون على أساس أنها دولة استعمارية، وعلى أساس أنها تعيش على استغلال شعبها، ولم تستطع السنون والأحداث أن تغير طريقتها هذه، وأنها قد احتالت على الثورات الشعبية التي قامت بها حتى لم تدع ثورة تنجح. فكذلك مقاومة استعمارها لن تتأتى إلا بإدراك وسائلها، وبالمواجهة السافرة المصحوبة بالدهاء الساذج المظهر، الخفي الأساليب. وقوتها في بلادها تكمن في قول الشاعر: «وداوي بالتي كانت هي الداء» وقوتها في الخارج تكمن في تسخيرها غيرها لها، وحتى نفس الذين يقاومونها. ولا سبيل للتغلب عليها إلا بتجريدتها من أسلحتها السياسية التقليدية، وبمواجهتها منفردة دون نصير أو شريك.

٦ - وأما الشعب الفرنسي، فهو شعب كوّن دولة عريقة في قلب

أوروبا، وتفتخر على سائر دول أوروبا بأن الشعب الفرنسي هو الذي جاء بالأفكار العالية كالحرية والعدالة والمساواة، ومعروفة بأنها أنبتت الرجال الأفذاذ في السياسة والفكر، وهي على أي حال دولة استعمارية، تتميز عن غيرها بتأثير أفكار الحرية عليها، بوصفها صفةً فرديةً عليها، تحولت إلى سجية من السجايا عند الفرنسيين، بل طبيعة من الطبائع عندهم.

والشعب الفرنسي منذ أن أخذ الحرية فكرةً له تأصل فيه التفكك، فصار أقرب لأن يكون مجموعة أفراد من أن يكون أمة، أو شعباً، أو جماعة؛ ولذلك قلما وجدت فيه حكومات قوية، وقلما سادته حكم قوي، ومن أجل ذلك سَهِّلَ على إنجلترا استخدام فرنسا عدة مرات، المرة تلو المرة؛ ولذلك فإن فرنسا، من بعد ذهاب نابليون حتى عهد ديغول، وهي تسير في ركاب إنجلترا. وذلك بسبب تأصل فكرة الحرية فيها، وحتى حين خرجت للاستعمار في أميركا، وآسيا، وأفريقيا، إنما أخرجتها إنجلترا لتتقوى بها، حتى وإن بدا أن التراحم بين الدولتين هو الذي كان يطفو على السطح في التاريخ الاستعماري للبلدين.

وبناء عليه فإن المرء لا يستطيع أن يحكم على الشعب الفرنسي بميزة واحدة تزيد عن ميزة الحرية. فالحرية الفكرية أوجدت الفلاسفة، والشعراء، والمفكرين، وغيرهم. والحرية السياسية أوجدت الكرامة، والعزة، والثقة بالنفس، فأوجدت الحشد الكبير من الرجال الأفذاذ. والحرية الشخصية جعلت من باريس موطن عهر، وفجور، واندفاع مع الشهوة واللذة. والحرية هي التي أوجدت الثغرات في فرنسا لاندساس الأجانب فيها ولا سيما الإنجليز؛ لذلك تعتبر الحرية بمعناها المطلق هي أساس البلاء في فرنسا.

ولا يستطيع المرء أن يقول إن في فرنسا أحزاب كذا، وأن الحزب الفلاني هو كذا، والحزب الفلاني كذا، فإنه من العسير بل المتعذر على شعب، هذا شأنه، أن توجد فيه أحزاب بالمعنى الحزبي، وإنما توجد فيه مجموعات من الأفراد تسمى نفسها أحزاباً. ومن هنا كان من الصعب أن يوجد فيها حكم قوي، أو حكم

مستقر، فإن كل فرنسي حاكم بنفسه، وكل فرنسي يطمع أن يكون حاكماً، ومن هنا لا يستطيع المرء أن يقول إن سياسة فرنسا الداخلية هي كذا، وسياسة فرنسا الخارجية هي كذا، فالسياسة الداخلية تكون حسب مزاج الحكام، وحسب فهمهم للحرية، والسياسة الخارجية تكون حسب قدرة فرنسا على التغلب على الآخرين لاستعمارهم ومد نفوذها إليهم. وتعدّ فرنسا دولة استعمارية؛ لأنها قد اعتنقت المبدأ الرأسمالي. فالنفعية جزء جوهري من حياة فرنسا؛ ولذلك كانت حريصة على الاستعمار، وحريصة على بقاء المستعمرات. وإذا كان لابد أن تعطى فكرة عن سياسة فرنسا الخارجية، فإنه يلاحظ أن سياستها مبنية على أساس إيجاد نفوذ لها في الخارج، سواء أكان ذلك بمستعمرات، أم بالنفوذ الثقافي، أم بالنفوذ الاقتصادي. وأعمالها السياسية ضد الدول الكبرى إنما تتناول إبراز شخصيتها، والمشاركة في المجد والتسلط، وهي لا تحسن المداورات السياسية، بل تغلب عليها المجاهدة في أغلب الأحيان؛ لذلك يسهل اكتشاف وجود الصراع بينها وبين أميركا في هذه الأيام، بينما يصعب اكتشافه مع غيرها لاسيما بريطانيا؛ ولذلك فإن طريق السير في مواجهة أعمالها هو عدم جرح كبريائها، وعدم تمكينها من أخذ زمام المبادرة، وعدم اعتبارها دولة كبرى، إلا بمقدار ما تقبلها الدول الكبرى في السياسة الدولية.

٧ - وأما الشعب الروسي، فهو شعب نشيط، فيه الحيوية والقوة، ولكن فيه السذاجة والبساطة، وإنه وإن اعتنق المبدأ الرأسمالي أولاً، ثم الشيوعي ثانياً، ثم عاد إلى المبدأ الرأسمالي، إلا أنه ظل متأخراً عن أوروبا، ولم يصل إلى مستوى الشعوب الأوروبية، فصارت عند الروس عقدة نقص تجاه الأوروبيين، أثرت هذه العقدة في سلوكهم سلباً.

والشعب الروسي شعب محارب شجاع في بلاده، فإذا خرج من بلاده فقدَ خصائصه؛ ولذلك كان متوقعاً أن يفقد سيطرته على دول شرق أوروبا منذ فترة طويلة، وها هو قد فقدتها فعلاً بعد فقده للاتحاد السوفياتي. وحقائق التاريخ

تؤكد أن الشعب الروسي لم ينتصر خارج بلاده في كل حوادث التاريخ، ومأزقه في الشيشان البلد الصغير يؤكد ذلك. بينما كان ينتصر على أعدائه عندما كان يُهاجم داخل بلاده. ومن أشهر انتصاراته عندما كان يهاجم داخل بلاده ما حدث مع نابليون وهتلر.

ونظام الحكم في روسيا أيام القيصرية هو غيره أيام الشيوعيين، وغيره في الزمن الراهن، إلا أنه في كل الحالات استبدادي، فقد كان القيصر يستند بوجه خاص إلى إقطاعيي الأراضي، وكان كبار ملاكي الأراضي بالتحالف مع كبار الأغنياء يسيطرون على البلاد سيطرة السادة، وكانوا يؤيدون السياسة القيصرية الداخلية والخارجية تأييداً تاماً، وكان هؤلاء جميعاً يستغلون الشعب على شكل بشع، ما أدى إلى انحطاط البلاد وتأخر الشعب.

وقد كانت روسيا قبل الحرب العالمية الأولى متأخرة عن أوروبا، ومستغلة من بعض الدول الأوروبية. فالصناعات الرئيسية في روسيا كانت في أيدي فرنسا، وإنجلترا، وبلجيكا. فكانت أهم مصانع التعدين في أيدي الفرنسيين، وكانت صناعة الفحم في حوض الدونيتز في أيدي الأجانب، وكان ما يقرب من نصف آبار البترول في أيدي الإنجليز والفرنسيين، وكان قسم كبير من أرباح الصناعة الروسية يذهب إلى البنوك الأجنبية، وخاصة البنوك الإنجليزية والفرنسية، فكانت البلاد حتى سنة ١٩١٤م متأخرة في نظام الحكم، والاقتصاد، والثقافة، والتعليم، ومع ذلك كانت روسيا دولة كبرى، وتعتبر دولياً من الدول الكبرى، وكانت تؤثر في السياسة الدولية. فلما تولى الحزب الشيوعي الحكم، لم يتغير وضع الحكم إلا من حيث الأسلوب. فقد قام الشيوعيون بحكم البلاد بالحديد والنار، وبالقتل وسفك الدماء، وبالاضطهاد والإرهاب، وثبتوا حكمهم على جماجم الشعب. واستطاعت أن تجبر الدولة الأولى على نبذ فكرة محاربتها، ودخلت في اتفاقات معها حتى صارت حليفة لها، أو شبه حليفة، وبذلك كانت روسيا (الاتحاد السوفياتي) شريكة الدولة الأولى في إدارة العالم، بل إن العالم كله

كان يتحكم فيه العملاقان روسيا (الاتحاد السوفياتي) وأميركا. أما سياسة روسيا الشيوعية فإنها كانت تقوم على أساس الفكرة. ففكرتها نشر الشيوعية، وطريقتها التخريب، والهدم، والتدمير، وإثارة التناقضات، وهي تحاول كلما أتيح لها أن تدخل الشيوعية إلى بعض الدول، كما تحاول أن تسيطر على الدول التي تجعل نظام الحكم فيها نظاماً شيوعياً.

أما بعد انهيار الشيوعية فقد وجد الشعب الروسي نفسه، وكذلك قادته، بحاجة إلى هوية جديدة تختلف عن روسيا القيصرية، وتغاير الحقبة الشيوعية، فلجأوا إلى الرأسمالية، فكانوا كالمستغيث من الرمضاء بالنار، فازدادوا فقراً على فقر، واهتزت صورة روسيا، واهتز مركزها في العالم.

لقد أصبح نظام الحكم في روسيا رأسمالياً، وأصبح مشابهاً لأيام القياصرة، مع احتفاظه ببعض المعالم من الحقبة الشيوعية، فعادت الطبقة الرأسمالية وأصحاب الثروات الضخمة إلى الوجود، وأصبح لهم تأثيرهم في الحكم تماماً كما كان الحال في عهد القياصرة، ولكن هذه المرة بدل القياصرة، أصبحت روسيا تحكم من رجال المخابرات السوفياتية سابقاً "الكي جي بي" ورجال السياسة من الشيوعيين سابقاً، الذين غيروا جلدتهم، وأصبحوا رأسماليين حسب (التقليعة) الجديدة.

أما سياستها الخارجية فقد أصبحت منصبة على أن يكون لها دور وحسب، دون وجود نظرة عالمية للسياسة الخارجية؛ لذا انخرس وجودها على الساحة الدولية، وأصبحت فقط تبحث أن يكون لها أي دور، وأن لا تهمش نهائياً عن السياسة الدولية. وهذه الحال من فقدان الهوية الفكرية العقديّة لدى الشعب الروسي، وحالة الإفلاس السياسي على مستوى القادة والشعب الروسي، تعطي الفرصة للوقوف في وجه سياسات روسيا بإيجاد علاقات تجارية مع روسيا تمكن المسلمين من دخول روسيا، وتمكن الروس من رؤية الإسلام حياً في علاقات الناس، وأن تكون مقاومة محاولات روسيا للتأثير على السياسة الدولية بعدم إعطائها الفرصة لذلك، وحصر العلاقات معها في الجانب التجاري، وتقاوم

في باقي المجالات كباقي الدول الرأسمالية؛ لأن سياستها الخارجية مبنية على الاستغلال والاستعمار، وإن كان هذا لا يظهر إلا في الدول المجاورة لها. إن الشعوب الأربعة الأخيرة، أي: الشعب الأميركي، والإنجليزي، والفرنسي، والروسي، هي شعوب الدول المعتبرة حالياً دولاً كبرى ذات تطلُّع للتحكم في السياسة الدولية في مناطق مختلفة من العالم، والمزاحمة عليها مع التفاوت بينها قوةً وضعفاً. وتتبع تأثيرها في السياسة الدولية في هذا القرن الحادي والعشرين الميلادي، يمكن إجمال الخطوط السياسية العريضة لهذه الدول الأربع على النحو التالي:

أما أميركا فقد تعاظمت قوتها بوتيرة متسارعة منذ سقوط دولة الاتحاد السوفييتي المفاجئ، وأصبحت الدولة العملاقة الأقوى تأثيراً في العالم، خاصة وأن الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفييتي لم تتمكن أية دولة كبرى من ملئه، حتى غدت أميركا الدولة العملاقة من دون منازع، ولم تتمكن حتى الآن أية دولة من الدول الكبرى الموجودة من الارتقاء إلى منزلة الدولة الثانية التي كان يشغلها الاتحاد السوفييتي. وهذه الحالة الغريبة في الوضع الدولي، والتي مكنت أميركا من التفوق على الآخرين، جعلت السياسيين الأميركيين يميلون إلى التعالي والعجرفة في التعامل مع الآخرين، ولعل وزيرة خارجية أميركا في عهد كلينتون السيدة مادلين أولبرايت تعبّر عن هذه الحالة في قولها: «إن أميركا هي (الأمة-الضرورة) وهي صاحبة المسؤوليات العالمية، والمستعدة لعمل كل شيء وقتما تريد، وليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد، ونغير ما نشاء، ولا نقف في طريقنا عقبات؛ لأن العالم لنا، العالم للأميركيين».

هذه الغطرسة والعنجهية في السياسة الأميركية دفعت حتى الأوروبيين الذين كانوا حلفاءها أن لا يطيقوا تعاليها على العالم، ولا تلك التصريحات بالنبرة الأميركية المتعالية؛ لهذا ردوا عليها من خلال صحفهم التي تعبّر عن انزعاجهم منها، فقالت الصحيفة الفرنسية (لوموند دبلوماسيك) رداً على تصريح أولبرايت:

«إن الهيمنة الأميركية لا ينبغي أن تكون قدراً محتوماً، وإن على أميركا أن تفهم منذ الآن فصاعداً أنها لن يكون بمقدورها أن تفرض قوانينها على القارات الخمس وفقاً لمصالحها فقط، كما أنها لن تكون (شرطي العالم) في مناطق الصراعات والأزمات إلى الأبد».

ولذلك فإن أميركا تنطلق في سياستها من نظرتها إلى أنها مالكة هذا العالم والأحقُّ به وأهله! تعلن جهاراً نهاراً أنها قائدة العالم كما قال بوش خلال جولته الانتخابية على الولايات الأميركية في شهر آب سنة ٢٠٠٤م. وهي تعلن كذلك مشاريع للعالم (العالم الجديد)، (الشرق الأوسط الجديد)، (الشرق الأوسط الكبير)... إلخ. إلا أن هذا التكبر والعجرفة من أميركا ستكون نتيجته وبالأعلى عليها، بل إن إرهابات ذلك قد بدت. فهي أميركا تغرق في وحل أفغانستان والعراق، وقد أهينت وديست هيبتها رغم ما صنعتها من جرائم القصف العشوائي للمدنيين، وما اقترفته من فظائع الأعمال الوحشية في السجون، إلا أنها مع ذلك أصبحت تصدر جثث جنودها إلى موطنهم أميركا بعد قتلهم في أفغانستان والعراق. لقد أصبحت شعوب المنطقة تمتلئ غيظاً عليهم؛ لبشاعة جرائمهم التي طالت البشر، والشجر، والحجر، بل ومناهج التعليم، والإعلام، والفكر... وكذلك فإن أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، قد ساءهم ما صنعتها الولايات المتحدة من نهب لثرواتهم، وعدوان مستمر على البلاد والعباد، ومحاولة الهيمنة لأميركا وحدها في مناطق العالم.

وهكذا فإن ما يميز السياسة الأميركية هو من جانب: الغطرسة، والعنجهية، وفنون الجرائم، والنظر للعالم أنه مزرعة لهم. ومن جانب آخر: كره شديد، ومقت عظيم، لهم من كل شعوب العالم، من أعدائهم، وممن كانوا أصدقاءهم كذلك. كل هذا يشير إلى نهاية أليمة لأميركا، وسقوط فظيع كما سقط كل جابرة الأرض.

أما بريطانيا فإنها تضع رجلاً في أوروبا ورجلاً في أميركا، تتنازعها

التوجهات والنزاعات الأوروبية من جهة، والإنجلوسكسونية من جهة أخرى، وهي تحافظ على التوازن بين الجهتين.

وقد صار هذا التوازن أساساً لعلاقتها بكل من أميركا وأوروبا، فهي تلعب على الحبلين، وتستفيد من الطرفين، تتقوى بأوروبا، وتتقوى بأميركا في الوقت نفسه، فلا هي بقادرة على ترك أميركا، ولا هي قادرة على الانفكاك من أوروبا، ولكن مصالحها تميل أكثر نحو أوروبا؛ لذلك نجدها تقترب منها أكثر فأكثر مع الأيام، ودخولها في الاتحاد الأوروبي دليل على ذلك. وقد ساهمت بريطانيا مؤخراً في تشكيل نواة الجيش الأوروبي المستقل عن حلف شمال الأطلسي، وفعلت ذلك بالتعاون مع فرنسا وألمانيا بالرغم من اعتراض أميركا الشديد على ذلك، هذه هي سياسة بريطانيا الأوروبية، وهذه هي الزاوية التي تنطلق منها أعمالها السياسية في أوروبا.

وأما فرنسا فهي بخلاف بريطانيا، إذ تقيم سياساتها على أساس أوروبي بحت، ولا تعبر إي اهتمام لأميركا، وهي تحاول تقوية الاتحاد الأوروبي، وتحاول الهيمنة عليه لكي يصبح قوة سياسية أوروبية متحدة، منفصلة تماماً عن أميركا، ويصبح مكافئاً بنديّة للقوة الأميركية، من جميع النواحي السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، ولا يقتصر فقط على الاقتصاد، أو على التعاون السياسي الشكلي.

وتتخذ فرنسا من تقاربها مع ألمانيا حجر الزاوية في تحقيق هذه السياسة، بحيث أصبحت تعتبر المحور الفرنسي الألماني هو أساس هذه السياسة الأوروبية الوحدية.

هذه هي سياسة فرنسا الأوروبية، فهي سياسة ذاتية استقلالية، متحدية واضحة، تجعل من فرنسا وألمانيا قلب القوة الأوروبية، والدينمو المحرك لها.

وأما روسيا فسياساتها الحالية تجاه أوروبا تتمثل في أمرين:

الأول: الدخول في نادي الدول الأوروبية، والاشتراك معها في بحث

الشؤون الأوروبية على قدم المساواة، وقد نجحت جزئياً في ذلك، حيث تمكنت من الدخول في المجلس الأوروبي، وفي مجموعة الدول السبع الصناعية، ولكنها لم تنجح بالدخول في الاتحاد الأوروبي، أو حتى في الترشح للدخول إليه.

والثاني: محاولة الحفاظ على علاقة متميزة مع الدول التي كانت في السابق جزءاً من الاتحاد السوفياتي، ومع الدول التي كانت تدور في فلكه، بحيث تكون علاقة وصاية دائمة، وقد فشلت في هذا الأمر فشلاً ذريعاً، فقد فقدت سيطرتها تماماً عن كل دول شرق أوروبا، وهي: بلغاريا، ورومانيا، والتشيك، وسلوفاكيا، وبولندا، والمجر، والدول اليوغوسلافية المنفرطة، وبدأت تفقد جزءاً من سيطرتها على جورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، ومولدافيا، وجمهوريات آسيا الوسطى المسلمة، ولم يتبق لها من سيادة كاملة إلا على كازاخستان، كما فقدت من قبل كل سيطرتها على دول البلطيق الثلاث وهي: لتوانيا، وإستونيا، ولاتفيا، في وقت مبكر.

وخلاصة السياسة الأوروبية لروسيا أنها لم تتمكن من أن تتأهل أوروبياً بالدرجة التي خططت وسعت إليها، وربما الذي لم يمكنها من ذلك كونها دولة أوراسية، أي أوروبية آسيوية، فلا تستطيع الزعم بأنها أوروبية تماماً، وبالتالي فلا تستطيع أن تتجاهل مداها الآسيوي الشاسع، ولا أن تتخلى عن علاقاتها ومصالحها الضخمة مع غير الأوروبيين، فهي منشغلة في تحديد مداها الحيوي الواسع، وهي بذلك مشتتة لا تستطيع التركيز على الجانب الأوروبي فقط.

وهكذا نكون قد تعرفنا على شعوب الدول الكبرى (أميركا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا) وكذلك (الأمة الإسلامية) التي هي على وشك أن تعود دولتها الكبرى: الخلافة الراشدة، بالإضافة إلى الشعب الألماني المتوقع عودته دولة كبرى وإن طال الزمن. ثم ذكرنا الشعب الياباني لتأثيره الاقتصادي الكبير. وسيظهر تأثير وتأثير هذه الشعوب في السياسة الدولية عند استعراض قضايا العالم الكبرى.

١ - قضية أوروبا

قضية أوروبا هي قضية العالم الأولى منذ قرون طويلة، وهي قضية تتعلق بالدول الكبرى، وبالتوازن بين هذه الدول، وتتعلق بالسيطرة العالمية الاستعمارية، وبمعداتها العسكري، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي، وهي من أقدم القضايا، ومن أكثرها خطراً على ما يسمى بالسلم العالمي.

أما كونها أقدم القضايا فإنها هي القضية التي أوجدت في العالم ما يسمى بالأسرة الدولية أو المجموعة الدولية، والتي من أجلها وجد ما يسمى بالقانون الدولي. فمن أجل وقوف أوروبا في وجه الإسلام وجدت الأسرة الدولية من الدول الأوروبية النصرانية. ولضرب نابليون ومنع توسع فرنسا وجد ما يسمى بالتحالف المقدس. ثم من أجل منع ألمانيا من أخذ نفط الشرق الأوسط، والحد من قوتها، كانت الحرب العالمية الأولى. ثم من أجل مقاومة ألمانيا ومنعها من الإخلال بميزان القوى في أوروبا اتفقت الدول الكبرى الأربع: إنجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، على سحق ألمانيا، ومنعها من أن ترجع دولة كبرى ثانية. ولمنع توحيد أوروبا، والحيلولة دون تقوية ألمانيا، كانت المناورات السياسية التي أعاقت تكوين الاتحاد الأوروبي عدة سنين، وكذلك عرقلت توحيد ألمانيا عشرات السنين. وقد وجدت الأعمال من العملاقين لهذا الغرض قبل الوفاق وبعده، وكان لفرنسا في البداية دور في ذلك، لكنها عدلت عنه فيما بعد، وأخذت تسعى لتقوية أوروبا بألمانيا، وكان لبريطانيا دور في ذلك، وإن تظاهرت بالسعي إلى توحيد أوروبا؛ وعليه فإن قضية أوروبا ومتعلقاتها هي من أقدم القضايا.

وأما كون قضية أوروبا هي أخطر القضايا على ما يسمى بالسلم العالمي، فإن ذلك متمثل في سلوك وتصرفات كل من فرنسا، وإنجلترا، وألمانيا، وفي تصرفات الاتحاد السوفياتي وأميركا قبل الاتفاق بينهما، وفي تصرف العملاقين أميركا والاتحاد السوفياتي بعد الاتفاق بينهما، وكذلك بعد انتهاء فترة الوفاق

بينهما، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي، وحل حلف وارسو. أما فرنسا وإنجلترا وأميركا قبل اتفاق العملاقين فقد كانت تمثل المعسكر الغربي. وكانت قضية أوروبا تمثل تصفية الحرب العالمية الثانية، وكانت تتمثل بين المعسكرين في البحث في مستقبل أوروبا الغربية ومستقبل ألمانيا. فالمعسكر الغربي كان يرى توحيد أوروبا لتقف في وجه الاتحاد السوفياتي، وكانت أميركا تعنى بشكل خاص في بعث العسكرية الألمانية، وإيجاد جيش ألماني قوي للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي، وإيجاد توازن جديد بين ألمانيا، وفرنسا، وإنجلترا. وأما الاتحاد السوفياتي فقد كان يمثل المعسكر الشرقي، وكان يرى الخطر المحقق عليه إنما يأتي من أوروبا، ومن ألمانيا بشكل خاص؛ ولذلك كان يقف في وجه توحيد ألمانيا، وفي وجه توحيد أوروبا، وضد الجيش الأوروبي، وضد إعادة تسليح ألمانيا، واستطاع بالحرب الباردة، وبالأعمال السياسية، والنشاط الديبلوماسي، أن ينجح. ومنع أوروبا عشرات السنين من أن تتقدم خطوة واحدة في قضيتها.

وأما بعد وجود العملاقين، وبالاتفاق الذي تم بين خروشوف وكندي، فإن الحال قد تغيرت، إذ توحد رأي أميركا والاتحاد السوفياتي تجاه قضية ألمانيا، واتفقا على رأي واحد تجاه قضية أوروبا. وقد ظهر ذلك فور اجتماعهما، فقد أعطى جون كندي، رئيس الولايات المتحدة حينئذٍ، تصريحاً قال فيه: «إن تخوفات الاتحاد السوفياتي من غزو أوروبا له غزواً عسكرياً، لها ما يبررها. فإن روسيا ضربت من أوروبا مرتين في التاريخ. فالمرّة الأولى ضربتها فرنسا في عهد نابليون. والمرّة الثانية ضربتها ألمانيا في عهد هتلر؛ ولذلك لا بد من وجود ما يضمن عدم وجود خطر على الاتحاد السوفياتي من أوروبا، كنزع سلاح أوروبا الوسطى مثلاً». وهذا التصريح يدل دلالة لا لبس فيها على أن رأي الاتحاد السوفياتي وأميركا تجاه قضية أوروبا، وقضية ألمانيا بشكل خاص، صار رأياً واحداً. ولما انتهى الوفاق لم يتغير رأي أميركا في أوروبا من ضرورة ضبط وضرب تطلعاتها للاستقلال، والمشاركة في رسم السياسة الدولية، ومنعها من

العودة إلى مناطق نفوذها السابقة، وتصفية نفوذها من جنوب شرق آسيا ومنطقة الخليج، وتطويرها لتبقى تحت المظلة الأميركية في حلف الأطلسي، والوقوف ضد كل محاولة أوروبية لإنشاء قوة عسكرية خاصة بها. وذلك أنه لما لمست أوروبا أن هواجس الحرب بعد الوفاق قد ابتعدت، ولما استعادت عافيتها، وقوت اقتصادها، أخذت تتطلع لمشاركة العملاقين في رسم السياسة الدولية، ولبناء سياستها مع أميركا على أساس المشاركة والمساواة، لا على أساس التبعية. كما أخذت تعمل على العودة إلى مناطق استعمارها القديم، خاصة بريطانيا وفرنسا، ما جعل أميركا ترصد تحركات أوروبا بدقة. كما أن أميركا بعد انهيار المعسكر الشرقي، وتفتت حلف وارسو، سارعت إلى شغل الفراغ الناجم عن ذلك في دول أوروبا الشرقية بإنشاء علاقات معها؛ وذلك لقطع الطريق على الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا، للتوسع شرقاً. كذلك أبقّت أميركا على حلف الأطلسي، وعارضت، ولا زالت تعارض، إنشاء قوة عسكرية أوروبية منفصلة عن الناتو. أما روسيا التي ورثت الاتحاد السوفياتي فهي لا تخفي مخاوفها تجاه توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً، وسعت إلى الحصول على ضمانات. ولكنها بسبب الموقف الدولي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي، وإحساسها بضعفها مقابل الولايات المتحدة الأميركية، لم تجد مفرّاً من التنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى توافق بشأن ملف أوروبا الشرقية. كما أنها تسعى بالتنسيق مع بعض دول الاتحاد الأوروبي لتكون مؤثرة في السياسة العالمية، ما دفعها إلى اتخاذ موقف أقل حدة تجاه الاتحاد الأوروبي ودوله، على عكس ما كان الحال عليه بُعيد الحرب العالمية الثانية، وأثناء فترة الوفاق، وبعيد ذلك بقليل.

وأما فرنسا، فإنها بعد مجيء ديغول إلى الحكم، وحتى زيارة ديغول إلى الولايات المتحدة، واجتماعه بنيكسون في شهر آذار ١٩٦٩م، كانت فرنسا تعمل لتوحيد أوروبا، وجعلها قوة ثالثة تقف بين المعسكرين؛ ولذلك كان يعمل لتقوية ألمانيا إلى حد لا تصبح خطراً على فرنسا، وإيجاد اتحاد كونفدرالي بين دول

أوروبا، مع ضمان السيادة لفرنسا، ويجهد ما استطاع لإبعاد إنجلترا عن أوروبا؛ لاعتقاده بأن سياستها التقليدية منذ فجر التاريخ هي الحيلولة بكل الوسائل دون توحيد أوروبا. ولكن بعد استقالة ديغول سنة ١٩٦٩م، ووفاته بعد ذلك بعام، التقى الرئيس الفرنسي بومبيدو مع رئيس وزراء بريطانيا إدوارد هيث سنة ١٩٧١م في مفاوضات مطوّلة ومكثّفة، وافق على أثرها بومبيدو على عضوية بريطانيا.

ولا زالت فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص تحاولان تطوير سياسة أوروبية خارجية مشتركة، لاسيما أن ألمانيا تدرك مدى المعارضة لظهورها كقوة ألمانية، فتحاول بالتنسيق مع فرنسا الظهور كقوة في إطار الاتحاد الأوروبي، محققة الكثير من أهدافها الخاصة بذلك كالتوسع شرقاً. وقد نجحت الدولتان، إبان الحرب على العراق سنة ٢٠٠٣م، بالظهور بموقف موحد معارض للحرب، ما قد يهيء الأجواء لجعل فرنسا وألمانيا محور استقطاب لسياسة أوروبية خارجية مشتركة. وما سعى الدولتين من أجل إيجاد مشروع دستور أوروبي جديد، وهيئة أركان عسكرية أوروبية مشتركة منفصلة عن الناتو، إلا من أجل جعل أوروبا قوة عالمية مؤثرة في السياسة الدولية.

أما إنجلترا، فإنها في فترة الوفاق كانت تحاول توطيد صلتها بألمانيا، وإطلاعها على مؤامرات أميركا وروسيا (الاتحاد السوفياتي) ضد تطور ألمانيا، وضد تقويتها. ثم بعد ذلك قررت الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، إثر اللقاء المطول المكثف بين بومبيدو وإدوارد هيث سنة ١٩٧١م، وذلك رغم المعارضة الداخلية الشديدة في بريطانيا. وحاولت بريطانيا التقوي بأوروبا في مواجهة العملاقين قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وبعده، لكنها لم تتخذ موقف العداء السافر في وجه أميركا، وذلك راجع إلى الضرورة المرحلية، فأوروبا كانت وما زالت في أول الطريق لتصبح قوة عالمية، وطريقها محفوف بالمخاطر، وقد لا يكلل بالنجاح المرغوب به، لاسيما وأن أميركا متيقظة لأهداف فرنسا وألمانيا،

وتسعى دوماً، وهي الأقوى في الحلبة الدولية، إلى تعطيل المخططات الفرنسية الألمانية، ولها من الإمكانيات ما يؤهلها إلى فعل ذلك كلما سنحت لها الفرصة. وسياسة بريطانيا اليوم تقوم على وضع رجل في أوروبا وأخرى في أميركا، تصطاد المنافع حيث تجدها في أي مكان متاح.

وهذا الواقع (القومي) المختلف بين الدول الأوروبية، وبخاصة الكبرى منها، يشكل عائقاً أمام تكوين أوروبا موحدة قوية، تؤثر معاً في السياسة الدولية. وما يؤكد ذلك ما علمناه أثناء إعداد هذا الكتاب أن الاتحاد الأوروبي، المكون من خمس وعشرين دولة، قد انفض اجتماعه المنعقد في دبلن، بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٤م، ولم يتفق على اختيار رئيس للاتحاد، وأجله إلى موعد لاحق. ومع ذلك، ورغم العامل القومي، والنفعية الرأسمالية التي تعتنقها دول الاتحاد، وهما العاملان اللذان يعوقان وحدةً أوروبية حقيقية، إلا أن الاتحاد الأوروبي أصبح يشكل قوةً اقتصادية هائلة تنافس القوة الاقتصادية الأميركية، وأصبح اليورو يزاحم الدولار على حجم المعاملات الدولية. كما أن التأثير السياسي الدولي، رغم تباين المصالح، ورغم اختراق أميركا لدول الاتحاد عن طريق علاقاتها القوية مع بعض دوله، وبخاصة دول أوروبا الشرقية التي انضمت حديثاً في ١/٥/٢٠٠٤م، إلا أن الاتحاد أصبح يشكل مضايقةً ساخنةً إلى حد ما لمخططات أميركا الاقتصادية.

وبالخلاصة يمكننا القول إنه لو كان الاتحاد الأوروبي متماسكاً لاستطاع مزاحمة أميركا على النفوذ الدولي اقتصادياً وسياسياً، وإلى حد ما عسكرياً. ولكنه اتحاد مخلخل، ما يضعف كثيراً من قوته. وهذه هي طبيعة الاتحاد، أي اتحاد، فإنه يفتقر إلى القوة التي توجد في الوحدة.

الاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي نخشاه أميركا، وتعمل كل ما في وسعها لتقزيمه؛ لأنه منافس حقيقي لها في مجال الاقتصاد، وقد نقلت (أ ف ب) في ١٩/٤/٢٠٠٣م «أن الولايات المتحدة تعتمد إلى حد بعيد على استثمارات

الاتحاد الأوروبي للتعويض عن عجزها الكبير في الحسابات الجارية الذي تجاوز (٥٠٠) بليون دولار عام ٢٠٠٠م، وفق ما أوضح فريد بيرغستن مدير معهد الاقتصاد الدولي، وهو مركز دراسات خاص في واشنطن». وقد تم توقيع عشر دول في أثينا في ١٦/٤/٢٠٠٣م للانضمام إلى الخمس عشرة دولة السابقة في الاتحاد الأوروبي، بعد حوالي سنة (في أول أيار ٢٠٠٤م) ما يجعل أوروبا أكبر منطقة تجارية في العالم، تضم ٤٥٠ مليون نسمة.

أما في الحقل السياسي، والحقل العسكري، فإن الاتحاد الأوروبي ضعيف بالنسبة إلى أميركا. وأميركا ناجحة في إضعافه بعوامل منها:

أ - الإبقاء على حلف الأطلسي (ناتو) الذي كان يفترض أن ينتهي منذ انتهاء حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي الذي تفكك. ولكن أميركا تصر على استمرار حلف الأطلسي بحجة حماية الدول الأوروبية من روسيا وغيرها إذا لزم. وبذلك تبقى هيمنة أميركا العسكرية على أوروبا. قال رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية في ١٩/٤/٢٠٠٣م (أ ف ب): «إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يجعل صوته مسموعاً داخل حلف الأطلسي. عندئذٍ سيكون لدينا حلف قائم على ركيزتين: أوروبية وأميركية» وأضاف: «ذلك سيكون حلف الأطلسي الحقيقي، بدل الحلف الذي اعتدنا عليه، والذي يستجيب للولايات المتحدة فقط» وقال: «لا نستطيع تسليم أوروبا المسؤولية على الخزنة، ونترك حقبة الأمن لأميركا».

ب - نتيجة للسياسة البريطانية التي لا تريد لنفسها أن تذوب في الاتحاد الأوروبي فتكون دولة مثل لوكسمبورغ مثلاً؛ ولذلك فهي تضع قدماً في الاتحاد الأوروبي، وأخرى في أميركا، فتتلاقى مصالحها مع مصالح أميركا في نقطة إضعاف الاتحاد الأوروبي: بريطانيا لتبقى هي المتنفذة في أوروبا، وأميركا لكي لا تزاخمها أوروبا لو أصبحت قوة موحدة.

ج - الدول العشر التي وقعت في ١٦/٤/٢٠٠٣م على الانضمام إلى

الاتحاد الأوروبي في أول أيار سنة ٢٠٠٤م غالبيتها منطقة نفوذ لأميركا، أو كما قال برودي في ١٩/٠٤/٢٠٠٣م: «بعض دول الاتحاد الأوروبي الجديدة لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضايا الأمن».

د - زيادة الهيمنة الأميركية على منابع النفط يعطيها زيادة في الهيمنة على دول الاتحاد الأوروبي المحتاجة إلى النفط. وكذلك زيادة الهيمنة الأميركية على حكام العالم الثالث يجعلها تستأثر بالصفقات التجارية المربحة، وتنهب ثروات هذا العالم، ما يحرم دول أوروبا من هذه المكاسب.

لهذا نقول إن ميزان القوى الأوروبي غير متماسك، ويكاد لا يكون هناك قوة أوروبية واحدة، بل هي دول قوية في أوروبا، على رأسها فرنسا، تعمل لإيجاد تكتل من دول أوروبية أخرى معها، فتوجد قوة أوروبية، وبريطانيا من ناحية أخرى التي لا يهمها إيجاد كتلة أوروبية قوية، بل بريطانيا المنتفذة في أوروبا.

وهكذا فإن تفاعلات القضية الأوروبية، وعلاقتها الدولية فيما بينها، أو فيما بينها وبين أميركا، أو فيما بينها وبين القضايا الساخنة الأخرى، لا زالت هذه التفاعلات تدفع بقية أوروبا لتكون من الأهمية الدولية. بمكان. واختلاف التوازنات فيها، وتضارب المصالح والعلاقات، يجعلها قضية خطيرة على ما يسمى بالسلام العالمي، سواء أكان ذلك من حيث استقراره، أم اهتزازه.

ولذلك فإن تأثير القضية الأوروبية في القضايا الخمس الأخرى، وتفاعلها معها، وتداخلها في أوساطها، لا يمكن إغفاله؛ وعليه فلا بد أن ينظر إلى قضية أوروبا نظرة تتفق مع واقعها ومع خطورتها، منذ أن كانت أوروبا دولاً تتصارع، إلى أن أصبحت سوقاً اقتصادياً مشتركاً، ثم اتحاداً أوروبياً يحاول إيجاد ثقل نوعي له في العالم، وسيتبين ذلك بوضوح عند استعراض القضايا الأخرى، وعلاقة أوروبا بها.

٢ - قضية الشرق الأوسط

إنها قضية تتعلق بالإسلام وخطورته على الغرب، وبالموقع الاستراتيجي وتحكمه في مواصلات أوروبا وأفريقيا وآسيا، وبالكيان اليهودي وكونه خط الدفاع الأول عن المصالح الغربية، وبلاستعمار ومنافعه المادية لاسيما النفط. فقضية تتعلق بالإسلام، والموقع الاستراتيجي، والدولة اليهودية، والاستعمار، والنفط، لا شك بأنها قضية في غاية الأهمية، لا بالنسبة لأهل المنطقة وللمسلمين وحسب، ولكن بالنسبة للعالم أجمع.

أما الإسلام فكان ولا يزال يشكل الخطر الأعظم على أميركا والغرب. ومنطقة الشرق الأوسط تعتبر هي مكان الانطلاق الطبيعي للدعوة الإسلامية إلى العالم؛ لذلك لم يكن غريباً أن أميركا اتخذت من الإسلام عدواً رئيسياً ووحيداً لها بعد سقوط الاشتراكية، واتخذت من شعارات الإرهاب، والتطرف الديني، والأصولية، غطاءً لحملتها ضد الإسلام وضد المسلمين في هذه المنطقة، وهي تسعى بكل ما أوتيت من قوة لاستبعاد الحركات الإسلامية السياسية من الحكم، وذلك من خلال أساليب القمع، والبطش، والتنكيل، والاحتواء، التي تتبعها الحكومات العميلة التابعة لها في المنطقة. وقد أعلنها بوش حرباً صليبيةً جديدةً ضد المسلمين بشكل سافر، وقال جون أشكروفت وزير العدل الأميركي: «بصراحة إن الإرهاب يكمن في الإسلام ذاته، وليس فقط في بعض من يعتنقونه»، وقال بأن الله يحض على الإرهاب في القرآن -على حد زعمه-.

وأما الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط، وتحكمه في المواصلات، فأهميته آتية من وجوده في منطقة تقاطع القارات القديمة الثلاث: أفريقيا وأوروبا وآسيا، وتحكمه في مضائق جبل طارق، والبوسفور، وعدن، وهرمز، وقناة السويس، وفي البحر الأبيض المتوسط، وفي البحر الأسود، وفي البحر الأحمر، وفي الخليج، إضافة إلى كونه ملتقى طرق المواد الخام والبضائع بين القارات الثلاث. ولقد

كانت أهميته الاستراتيجية تشكل نقطة حرجة بين المعسكرين الغربي والسوفيياتي قبل الوفاق؛ وذلك لأن الشرق الأوسط يشكل الحزام الغربي في النطاق العسكري المضروب ضد الاتحاد السوفيياتي السابق، وكان هذا الحزام خط الدفاع الأول للغرب في مواجهة الاتحاد السوفيياتي عن الشرق الأوسط وعن أفريقيا؛ ولذلك أنشئت في الشرق الأوسط القواعد العسكرية، ومنها القواعد النووية، وجرت عدة محاولات لربط دوله في أحلاف عسكرية، وأنشئت فيه المطارات الكثيرة، والطرق العريضة المسماة بالآوتوسترادات، وكانت لها أهمية استراتيجية. أما بعد اتفاق العملاقين سنة ١٩٦١م، فلم تعد لها تلك الأهمية العسكرية؛ ولذلك أهمل فيها شأن الأحلاف العسكرية، وأزيلت القواعد النووية، وسار العملاقان قدماً في إزالة القواعد الإنجليزية، ونجحا في إزالة قاعدة عدن، وليبيا، وشرق السويس، وسعيا إلى إزالة قواعدها من قبرص. وبذلك لم تعد للشرق الأوسط أهمية استراتيجية آنذاك. إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيياتي من الوجود، عادت للشرق الأوسط أهميته الاستراتيجية، لاسيما بالنسبة لأميركا أمام روسيا وأوروبا؛ لذا عادت أميركا إلى إيجاد القواعد العسكرية في الخليج، واحتلت أفغانستان والعراق، وأعلنت الباكستان والكويت بعد البحرين كحليف استراتيجي.

ثم اعتبرته مؤخراً خطأً أمامياً للدفاع عن أمن الولايات المتحدة، وأعدت له مشروعاً سُمّته «مشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ثم عدلته إلى «مشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» وقدمته إلى قمة الدول الصناعية الثاني التي انعقدت في حزيران ٢٠٠٤م بمنطقة سي آيلاند.

وعلى كل يمكن القول إن الموقع المهم للشرق الأوسط، الذي يمتد من المغرب على المحيط الأطلسي غرباً إلى إيران والعراق على الخليج شرقاً، ومن تركيا شمالاً إلى الصحراء الأفريقية الكبرى جنوباً، أي أنه يشمل الدول العربية جميعها بالإضافة إلى تركيا وإيران، هذا الموقع المهم جعله قبلة للمستعمرين،

ومحجاً للطامعين، لما له من أهمية هائلة في شأن النقل والمواصلات، ليس في هذه الفترة فحسب، ولكن منذ الحروب الصليبية وحتى أيامنا هذه.

وأما بالنسبة للكيان اليهودي المزروع في فلسطين، فأصبح محور قضية الشرق الأوسط، وأصبح سبباً لعدم الاستقرار، لا في هذا الشرق الأوسط وحسب، وإنما في العالم كله، وذلك باعتراف الغربيين أنفسهم الذين أقروا بأن ٩٠% من مشاكل العالم الإسلامي التي تؤرق الغرب، إنما تعود إلى مشكلة وجود الدولة اليهودية في فلسطين، أي في قلب العالم الإسلامي.

وأما أهميته الاستعمارية فإنها هي التي سببت له البلاء، وأزالته بوصفه دولة كبرى وقوة عالمية، وحولته إلى مستعمرة غريبة تتزاحم فيه الدول الغربية على الاستعمار وبسط النفوذ. فالنفط موجود فيه بما يزيد عن نصف نفط العالم، والمواد الخام الموجودة فيه في الأردن، والعراق، وسوريا، وتركيا، وإيران، وغيرها، تشكل ثروة هائلة، تعدل عشرة أضعاف ثروة أوروبا وأميركا مجتمعين؛ ولذلك تتسابق الدول على استعمارها وتتصارع عليه. وحروب أميركا في الخليج للسيطرة عليه ماثلة للعيان.

فاجتماع هذه المحاور الأربعة في قضية واحدة، وهي: الإسلام، والبترو، والموقع الاستراتيجي، و(إسرائيل)، كفيل بتحويل هذه القضية إلى قضية من أخطر القضايا، ومن أكثرها تعقيداً، لدرجة أنها أصبحت واسطة العقد، ومشكلة المشاكل، فهي أعقد من أن تحلها الدول العظمى، وأكبر من أن تستوعبها؛ لذلك فهي قضية شائكة، بالغة التعقيد، لا تملك القوى العظمى لها حلاً، وهي لن تحل إلا بقيام الدولة الإسلامية (الخلافة).

والشرق الأوسط كان تحت حكم ونفوذ الإسلام والدولة الإسلامية حتى منتصف القرن الثامن عشر. ومنذ مؤتمر برلين، أي منذ أواخر القرن الثامن عشر، بدأت الدول الأوروبية الكبرى تحاول غزوه، فغزته كل من فرنسا، وإنجلترا، وإيطاليا. وظل الغزو متتابعاً إلى أن قضى على الدولة الإسلامية بالقضاء على

الدولة العثمانية وإزالة الخلافة من الوجود، فاستقر الشرق الأوسط تحت استعمار إنجلترا وتحت سيطرتها ونفوذها، وشمل نفوذها جميع دوله حتى الدول غير المستعمرة مثل تركيا وأفغان. ولم يكن لفرنسا فيه غير النزر اليسير محصوراً في القسم الشمالي من بلاد الشام المسمى بسوريا، بما في ذلك ساحلها الغربي الجنوبي المسمى بلبنان. وظل الحال كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فطردت منه فرنسا، وتحول الاستعمار الإنجليزي فيه إلى أسلوب آخر جديد، بتركيز تقسيمه، وإطلاق إسم الدولة على كل قسم؛ ولذلك انتهت الحرب العالمية الثانية، والشرق الأوسط كله يعتبر مستعمرة غربية، أو على الأصح مستعمرة إنجليزية؛ ولذلك كان يعتبر من العالم الحر، وجزءاً من المعسكر الغربي، ولم يكن فيه أي وجود للمعسكر الشرقي. وقد ساعد إنجلترا على الأفراد باستعمار الشرق الأوسط عاملاً: أحدهما ضعف فرنسا سياسياً، واقتصادياً، ودولياً، فلم تستطع مجاراة إنجلترا ومزاحمتها في الاستعمار في الشرق الأوسط. والعامل الثاني هو إصرار أميركا، بعد الحرب العالمية الأولى، على اتباع سياسة العزلة؛ ولذلك انفردت إنجلترا في استعمار الشرق الأوسط، طوال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. ولكن بعد سنة ١٩٥٠م قد اختلفت الحال، وتغيرت بشكل جذري، فظهر الصراع الاستعماري بين إنجلترا، وأميركا، ونتج ما شوهده فيه من حروب وانقلابات، ومن مناورات ومؤامرات، وظل الصراع يشتد فترة ويخفّ أخرى إلى أن استطاعت أميركا أن تأخذ زمام المبادرة في الشرق الأوسط. ووصلت بريطانيا من الضعف إلى ما لا يمكنها من مجابهة أميركا علناً، ولكنها بقيت على تشبثها بما استطاعت أن تحافظ عليه من مستعمراتها، وحرصت على أن يكون لها وجود في المنطقة ولو جزئياً، وذلك باشتراكها مع أميركا في مشاريعها، كما جرى في احتلال العراق.

وعليه فيمكن القول إن الصراع على الشرق الأوسط، بعد الحرب الثانية، كان مركزاً بفاعلية بين أميركا وبريطانيا على النحو التالي:

لقد ظلت السياسات الأميركية والبريطانية في قضية الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سائرتين بطريق المشاركة، وكانت الدولتان تجتمعان وتذاكران في سياساتهما، وتنسقان الخطط والأساليب بينهما، وظلت بريطانيا تسمح لأميركا بالتَّهَم بعض المنافع، خاصة في نفط الجزيرة العربية، وظلت تسايورها في بعض الأحيان، ولكنها كانت تقف في وجهها فيما تعتبره مضرًا بمصالحها.

ولما عُرضت قضية اليهود في فلسطين، كان رأي أميركا إيجاد دولة يهودية في فلسطين، وذلك من أجل أن تتخذها أداة في استعمار المنطقة، ولم تكن بريطانيا قد حزمت أمرها في شأن إنشاء دولة يهودية، وكانت تتردد بين أن تكون فلسطين كياناً يتحكم فيه اليهود أو دولة يهودية، وكانت تريد تنسيق ذلك مع استعمارها لباقي البلاد العربية؛ لذلك لم تجزم بالأمر وحوّلت القضية لهيئة الأمم، فلما قررت هيئة الأمم بتأثير من أميركا إنشاء الدولة اليهودية، سكنت بريطانيا وتركت الزمن يقرر: هل تستطيع المنطقة هضم وجود دولة يهودية بين المسلمين، أم أن هذا الجسم الإسلامي سيلفظها؟ وسارت سياستها تجاه الدولة اليهودية على أساس انتظار ما ستقرره الأيام.

أما أميركا فإنها أخذت تحت الخطى لتركيز (إسرائيل)، وإنهاء ما يعترض تركيزها. وكانت بريطانيا تعاكسها في ذلك، ولكن بشكل خفي، فوجد الصراع الحاد بين بريطانيا وأميركا حول وجود الدولة اليهودية.

وإلى جانب ذلك حاولت أميركا مد خط أنابيب البترول عبر الأردن وسوريا ولبنان للبحر الأبيض المتوسط، فوقفت إنجلترا في طريقها، وكانت، وهي العريقة في المنطقة، قادرة على التأثير على جميع حكام المنطقة؛ لأنهم عملاء لها. فرأت أميركا أن الوسيلة الوحيدة لتغيير وضع المنطقة هي تطبيق السياسة التي طبقتها في أميركا الجنوبية، ألا وهي إيجاد حكام عسكريين، والقيام بالانقلابات، فقامت بأول انقلاب عسكري قام به حسني الزعيم في سوريا، وأعطى أميركا

امتيازاً بمد خط أنابيب البترول، فمد الخط، وتغلبت على هذه المشكلة. ولكن إنجلترا، وقد شعرت بأن أميركا تريد استعمار المنطقة وأخذها منها، أخذت تقاوم أميركا بضراوة، ولكن بالأساليب السياسية، وبالمناورات، وعن طريق أهل البلاد. بعد انقلاب حسني الزعيم، وبعد اشتداد مقاومة إنجلترا لجميع المشاريع الأميركية، وتحول الصراع الخفي القائم بين الدولتين إلى صراع شبه علني، رأى ممثلو أميركا الدبلوماسيون في الشرق الأوسط ما يهدد مصالح أميركا العسكرية والاقتصادية في المنطقة، ورأوا أن بقاء السياسة الأميركية جنباً إلى جنب مع السياسة البريطانية معناه بقاء أميركا، كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، أداة مسخرة لإنجلترا، تكتفي بإعطائها طُعماً صغيراً لإيقافها في المنطقة، وتدافع عنها، وتحرمها من كل خيرات المنطقة، وتبقي المنطقة كلها تحت سيطرة إنجلترا وحدها. ورأى الدبلوماسيون الأميركيون المعتمدون لدى المجموعة العربية ذلك، فأيقنوا أنه لا بد من إدخال تعديلات أساسية على توجيه سياسة واشنطن، وتنقيحها تنقيحاً جديداً، بحيث يتخذ من التعاون مع أهل البلاد أساساً لتطور هذه السياسة وتكاملها. ولكنهم رأوا أنفسهم في الوقت ذاته أنهم طائفة كبيرة من المشاكل بالإضافة إلى قيام (إسرائيل)، ومدى ما يضره المسلمون لها من بغض وكرهية؛ ولذلك رأوا أنه لا بد من معالجة هذه المشاكل قبل التفكير الجدي، وقبل البدء بتحويل المنطقة من قاعدة إنجليزية إلى قاعدة أميركية؛ ولذلك دعوا لعقد مؤتمر منهم لبحث هذا الموضوع. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠م عقدوا أول مؤتمر لهم في إستانبول، وتولى رئاسة المؤتمر المستر جورج ماغي الوكيل في وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، واستمر هذا المؤتمر مدة خمسة أيام متوالية، وقد استعرضوا في هذا المؤتمر السري أبرز الأوضاع السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لهذه المنطقة، فاستقر رأيهم على أنه لا سبيل لبقاء السياسة الأميركية مرتبطة بالسياسة البريطانية، إذا كانت تريد فعلاً تحويل الشرق الأوسط إلى قاعدة أميركية، وتتخذ التعاون مع أهل البلاد أسلوباً من

أساليب تحويل هذه المنطقة، واتخذوا مما حصل في سوريا من امتناع شكري القوتلي رئيسُ الجمهورية من إعطاء الامتياز لأنايب البترول، وأخذ ذلك عن طريق الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم، اتخذوا من ذلك دليلاً ملموساً على صحة رأيهم، ولا سيما وأن الإنجليز عادوا في السنة نفسها، سنة ١٩٤٩م، وقاموا بانقلاب، قام به الحناوي، وأزال حسني الزعيم، ورجعت سوريا للإنجليز. فكان هذا كذلك مساعداً لهم في رأيهم، بأنه لا بد من فصل السياسة الأميركية عن السياسة البريطانية، إذا أرادت أميركا أن تعمل في المنطقة. ويعتبر هذا المؤثر من أهم أدوات التوجيه للدبلوماسية الأميركية في الحقل العربي، وقد عرض توصيات على كل من البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والبحرية، وقدم إلى هذه التوصيات بفذلكة هامة تتلخص بما يلي:

لقد أثبتت تجارب الحرب الثانية الأخيرة، أن منطقة الشرق الأوسط هي قاعدة أساسية تتجمع فيها كافة عناصر الضرورة لحوض حرب ضد الاتحاد السوفياتي، وأن التفكير في مهاجمة آبار النفط الروسي في القوقاز، وحرمان أداة الحرب السوفياتية من أغنى مواردها بالزيوت، ليس من حظ كبير في نجاحه عن طريق التعاون العسكري مع تركيا وحدها، بل إن ذلك يشترط إيجاد قواعد جوية منظمة في سوريا ولبنان وفلسطين، على أن تتحول العراق ومصر إلى خزان كبير يؤمن تقديم الإمدادات بالرجال والسلاح والمؤن، إلى أي مشروع هجومي يهدف إلى تطويق وتعطيل حقول النفط السوفياتية في باكو والقوقاز عامة.

كما أن الحملات العسكرية على اليونان وصقلية وإيطاليا طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٤١م إلى عام ١٩٤٤م، أوضحت بشكل لا يقبل الجدل والبحث، أهمية الشرق الأوسط في تموين وإمداد مثل هذا النوع من العمليات الحربية الحاسمة، التي ضمنت النصر لحرب القوات المتحالفة، وحصر الجيوش المعادية في القلعة الأوروبية.

ثم انتهت الفذلكة بمقترحات صيغت بموافقة المؤتمرين

جميعهم بشكل توصيات أربع:

الأولى: الانفصال عن السياسة البريطانية في جميع ما يتناول القضايا المعلقة بينها وبين العالم العربي.

الثانية: اتخاذ تأييد مطالب العرب القومية أساس سياسة أميركية في الشرق الأوسط.

الثالثة: دعم مصر في مطالبيها من بريطانيا، وتشجيع مثل نمو هذه الحركة في العراق.

الرابعة: الكف عن الاستمرار في الانتصار الديبلوماسي والاقتصادي لـ(إسرائيل)، وتشجيع هيئة الأمم المتحدة على تنفيذ مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وتنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بتسوية قضية اللاجئين العرب، على أساس إعادتهم إلى ديارهم، والتعويض على الذين لا يرغبون منهم بالعودة.

ويقال إنهم أعطوا توصية خاصة بمصر، إذ أوصوا بضرورة أخذ أميركا لمصر من بريطانيا وإخراج بريطانيا منها، وإقامة حكم قوي فيها يتولى قيادة المنطقة كلها، لما ثبت في التاريخ أن مصر هي باب منطقة الشرق الأوسط.

وقد رفعت هذه المقترحات إلى الجهاز الحاكم في الولايات المتحدة، وكان الحزب الديمقراطي هو الذي يتولى الحكم في أميركا، والحزب الديمقراطي يميل عادة إلى مجاملة الإنجليز، وكان ترومان هو رئيس الولايات المتحدة، وترومان جاء إلى الحكم بتشجيع عاملين: أولهما النفوذ اليهودي، والثاني النفوذ البريطاني في بعض الأوساط الأميركية، وقد ارتبط ترومان بالتزامات عدة تجاه بريطانيا، وكذلك تجاه اليهود؛ ولذلك لم تؤخذ هذه القرارات بالأهمية التي كان الدبلوماسيون يرجونها لها، وإن كان قد حصل اهتمام بها في عهد إيزنهاور.

ومهما يكن من أمر، فإن السياسة الأميركية قد نشطت في الشرق الأوسط بعد مؤتمر الديبلوماسيين المذكور، فقامت أميركا بمحاولة جريئة لإيجاد

الصلح بين الدول العربية و(إسرائيل)، وإخراج إنجلترا من الأردن والعراق، فقد اتصلت الدبلوماسية الأميركية مع الملك عبد الله وفاوضته في عقد صفقة معه، خلاصتها أن يترك الملك عبد الله إنجلترا ويسير مع أميركا، وإن أميركا تطلق يده في أن يضم إليه العراق والحجاز، وينشئ دولة من الأردن والعراق والحجاز، ويضم إليها سوريا ولبنان، مقابل أن يعقد صلحاً مع (إسرائيل)، وأن أميركا تعطيه القروض والمساعدات اللازمة لإنعاش هذه الدولة الجديدة اقتصادياً، فوافق الملك عبد الله على ذلك، ثم أخذ يعمل لتحقيق هذا المشروع. فذهب إلى العراق وهناك اجتمع بعبد الإله ونوري السعيد، وفتحهم في الموضوع، وطلب منهم السير معه، فما كان منهم إلا أن اتصلوا بالسفير البريطاني في بغداد، وأطلعوه على مشاريع الملك عبد الله، فمنعهم الإنجليز من السير معه؛ ولذلك لم يقبلوا ما قاله ولم يردوه، وتركوا الأمر مائعاً، فرجع إلى الأردن، وأرسل لرياض الصلح ليسير معه ويعاونه في المشروع، فقبل رياض الصلح ذلك، والظاهر أنه كان تحول مع الأميركيين، فبادر الإنجليز بقتل رياض الصلح في عمان، وهو في طريقه إلى المطار ليرجع إلى بيروت، ثم بعد أسبوع واحد قُتل الملك عبد الله في القدس في المسجد الأقصى، نتيجة لمؤامرة مكشوفة دبرها كلوب لقتله، وحذره السفير الأميركي صراحة من المؤامرات، ومن السفر، قبل يوم واحد من قتله، وبذلك مات هذا المشروع. وفي السنة نفسها، سنة ١٩٥٢م، حصلت انتخابات الرئاسة في أميركا، ففجح الحزب الجمهوري في الرئاسة بشخص إيزنهاور، فتولى الحكم في أول سنة ١٩٥٣م، وبتوليته الحكم اشتد الصراع بين إنجلترا وأميركا؛ لأن إيزنهاور معروف بتقديمه المصلحة الأميركية العليا في وجهيها العسكري والدولي على الضغط اليهودي والبريطاني؛ ولذلك اتخذ النزاع بين الدولتين أميركا وإنجلترا شكلاً حاداً، وكان من أهم مظاهره أخذ أميركا لمصر من بريطانيا، ثم طرد الأخيرة منها. وكانت أميركا قبل ذلك قد قامت بانقلاب في سوريا جاء بعميلها أديب الشيشكلي إلى الحكم، وبذلك صارت مصر وسوريا مع أميركا.

ومنذ ذلك التاريخ صارت البلاد العربية كلها ميداناً فسيحاً للصراع الإنجلوأميركي، وقامت فيه أعمال عدة كانت تجعله كالكرة تنتقل من يد أميركا إلى يد إنجلترا، ومن يد إنجلترا إلى يد أميركا، وهكذا دواليك، وظهر ذلك في أعمال عدة شملت مصر، وسوريا، والأردن، والعراق، والسعودية، واليمن، وكان أكثرها في سوريا بوصفها واسطة العقد، وتؤثر على جميع البلاد العربية بشكل عام؛ ولذلك حصلت في سوريا أعمال عدة سياسية، كان أبرزها كثرة الانقلابات، فإنه ما إن قتل حسني الزعيم قتلاً ظهر فيه حقد الإنجليز عليه وانتهى حكمه، حتى أخذت إنجلترا تعمل لتركيز الحكم في سوريا على الأساس الديمقراطي، وتعمل لضمها إلى العراق خطوة لإيجاد الهلال الخصيب. وبالفعل حصلت الانتخابات في سوريا، ووضع دستور للبلاد، وسيطر حزب الشعب والحزب الوطني على الحكم، وأعلنوا في برامجهما الاتحاد مع العراق. وقد حاولت أميركا عرقلة جهود إنجلترا، ولكنها لم تستطع أن تجد فرصة، إلى أن جاء أديب الشيشكلي إلى الحكم، فسيطر عليه أولاً من وراء ستار، ثم سيطر عليه بشكل علني، ونصب نفسه رئيساً للجمهورية، فانتقلت سوريا إلى يد أميركا وظلت بيدها حتى شباط ١٩٥٤م، حيث قام عملاء الإنجليز، بإسناد من العراق، بقلب الشيشكلي، فرجعت سوريا إلى يد الإنجليز، ورجع الحكم النيابي. وفي هذا الوقت بدأت إنجلترا في إخراج حلف بغداد إلى حيز الوجود. وما إن جاءت سنة ١٩٥٥م حتى دخلت المنطقة في مرحلة عنيفة من الصراع الإنجلوأميركي بشكل حاد. فقد بدأت أميركا عن طريق مصر تلعب لعبة التحرر، والوحدة، والاشتراكية، وبدأ عبد الناصر يخوض لأمركا صراعاً عنيفاً مع الإنجليز، فقام بإيعاز من أميركا بشراء صفقة أسلحة كبيرة من المعسكر الشيوعي، وأوحى للشعوب أنه جاء بها لحرب (إسرائيل) والقضاء عليها، فكان لذلك دوي هائل في الشعب العربي كله، وتبنى القومية العربية، وأعلن أن مصر عربية، وسجل ذلك في دستور الدولة المصرية، وصار ينادي بالعدالة الاجتماعية والوحدة، فأدت

أعماله هذه إلى التفاف الشعب العربي حوله، وصار قطباً من أقطاب بلاد العرب. وقد ساعد على ذلك الأسلوب الذي اتبعته أميركا لضرب إنجلترا، ولإيجاد البلبلة بين أهل البلاد، فإنه بالرغم من العداء المستحكم حينئذٍ بين أميركا وروسيا (الاتحاد السوفياتي)، فقد اتخذت وسائل لإغراء روسيا (الاتحاد السوفياتي) في المنطقة، وجعلها عاملاً دولياً في المنطقة، وجعلها عاملاً دولياً ضد إنجلترا. وبالرغم من محاربة أميركا للشيوعية فقد أقنعت جمال عبد الناصر حاكم مصر بالاشتراكية والدعوة لها، فكان شراء مصر للأسلحة من المعسكر الشيوعي عاملاً أدخل روسيا (الاتحاد السوفياتي) في المنطقة، وكانت دعوة عبدالناصر للقومية عاملاً أساسياً في إحياء القومية العربية بعد أن ماتت أو كادت تموت، وكان تبني الاشتراكية الذي تطور عن العدالة الاجتماعية عاملاً مؤثراً في انتشار اليسارية، وجعلها طاغية على الرأي العام في المنطقة. ثم كان لتبني مصر مهاجمة الأحلاف الأجنبية، ولاسيما حلف بغداد، أثر كبير في إبعاد الشبهة عن عمالة عبد الناصر لأميركا، لاسيما وأنه كان يهاجم الاستعمار الأميركي؛ ولذلك لم يبق هناك أدنى شك عند الشعب العربي قاطبة في أن جمال عبد الناصر هو المنقذ الأعظم الذي بعثه الله لهذه الأمة لإنقاذها من الاستعمار؛ ولذلك تعلق الناس جميعاً به ما عدا فئة واحدة، كانت تحاول كشفه وتهاجمه، ولكن ذلك لم يؤثر في قليل ولا كثير، وظل مسيطراً على الرأي سيطرة تامة. وبفعل هذه السيطرة أصبح عملاء الإنجليز في الأردن والعراق، بوصفهم حكاماً، في مركز مزعزع، وأصبح عملاء الإنجليز في سوريا ولبنان في وضع سيئ شعبياً، وبذلك وُجد المناخ الرائع لأميركا لأن تعمل لتصفية الإنجليز، دون أن تنتبه المنطقة أن ما يتم من أعمال هو لإدخال نفوذ أميركا إلى المنطقة مكان بريطانيا. وكان عليها أن تدرك أن الواجب أن تعمل لتصفية استعمار الدولتين: أميركا وبريطانيا، لا أن تستبدل واحدة بأخرى.

وفي هذا الوقت حصلت في سوريا تطورات داخلية، كان لما ناله عبد الناصر من التفاف الشعب حوله أثر في دفع هذه التطورات، فإن حزب البعث

اتحد مع الحزب العربي الاشتراكي، فأوجد هذا الاتحاد لحزب البعث وجوداً في الجيش. ثم إن الحزبين رفعاً شعار (وحدة، حرية، اشتراكية)، فصار لهما تأثير على الحكم، وقد اشتركا فيه بالفعل، ووجدوا في عبد الناصر وما يدعو إليه فرصة لهما لجعل الشعب يلتف حولهما، وللسير بالوحدة والاشتراكية التي يريدون خطوات بارزة، وبذلك أصبحت سوريا محكومة لحكومات يسيطر عليها حزب البعث اتقاءً لشره، وخشيةً مما كان يتوهم به من وجود شعبية له بين الناس؛ ولذلك كانت سوريا مع الإنجليز حقيقة، ولكنها تسيطر عليها فكرتا الوحدة والاشتراكية، ولما لهما من تأثير على الرأي العام. ثم قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وحصل العدوان الثلاثي على مصر، فوصل عبد الناصر في شعبيته عنان السماء؛ ولذلك لم يجرؤ عملاء الإنجليز على أن يظهروا على المسرح، وخَفَتْ صوته حتى لا يكاد يحس بهم أحد.

وفي آب ١٩٥٧م اجتمع عدد من الضباط، وتذكروا فيما عليه الحكم في سوريا من سير مع الغرب، ومن تغلغل النفوذ الغربي فيه، فقرروا الاستيلاء على السلطة على أن يظل الحكم، أي رئيس الجمهورية والوزراء في مراكزهم، ويقوموا هم، أي الضباط، بتسيير الأمور، والتصرف في شؤون الحكم. وقاموا بالفعل بفصل سوريا عن الاستعمار الغربي، وكانت سوريا قبل فصلها هذا عن الاستعمار الغربي مع الإنجليز حقيقة، ولكنها في ظاهرها تعتبر مربوطة بأميركا؛ لأن الأفكار المسيطرة هي الأفكار التي ينادي بها عبد الناصر: الحرية والاشتراكية والوحدة، وحزب البعث الذي له الكلمة الأولى في الرأي العام يظهر كأنه صديق عبد الناصر أو حليفه؛ ولذلك اعتبر فصلها عن الغرب موجهاً ضد أميركا، وإن كان في الحقيقة موجهاً ضد الإنجليز أكثر منه ضد الأميركيين. وبالرغم من هذا فإن الإنجليز قابلوا هذا الفصل بالصمت ولم يحركوا ساكناً، وأما أميركا فقد جن جنونها، وأخذت تعمل بعصية ظاهرة لضرب الضباط، وإرجاع سوريا إلى حظيرة الغرب. وجرّت من أجل ذلك عدة محاولات، باءت كلها بالفشل. وبعد

عجز أميركا عن معالجة المشكلة، تقدم عبد الناصر لمعالجة المشكلة، فأرسل محمود رياض، فأخذ هذا يعمل لإيجاد اتحاد بين مصر وسوريا تتسلم فيه مصر عنان الحكم في سوريا، وبذلك قبضت أميركا على الزمام، وصارت تعمل لطرد بريطانها من العراق ولبنان، وما أن جاءت سنة ١٩٥٨م حتى كانت ثورة لبنان، ثم ثورة العراق، فأصبحت سوريا، والعراق، ولبنان، ومصر، بيد أميركا، ولم يبق للإنجليز إلا الأردن. وكان عبد الناصر يلاحقها في الأردن، فكانت على وشك التصفية من المنطقة كلها، إلا أن إنجلترا لم تأس، وأخذت تعمل من قاعدتها: الأردن. وما أن جاءت سنة ١٩٦١م حتى صار لها قوى تعمل في سوريا، وتجمعت جميع القوى السياسية، وحزب الشعب، والحزب الوطني، وحزب البعث، أو (حزب البعث والعربي الاشتراكي)، تجمعت كلها ضد عبد الناصر، وضد الوحدة، فحصل انفصال سوريا عن مصر، وعاد عملاء الإنجليز للسيطرة على الحكم. إلا أن أميركا قلبت عبد الكريم قاسم عن الحكم في العراق بعد أن ترك العمالة لها، وسار مع الشيوعيين، فوجد في العراق حكم أميركي يتولاه حزب البعث، وصار يعمل لتغيير الأوضاع في سوريا والأردن لضمهما إلى العراق، فخافت إنجلترا من ذلك، فقام عملاؤها في دمشق بانقلاب مفتعل، وجعلوا حزب البعث ستارة للحكم. إلا أنه في العام ١٩٧١م بعد أن ذهب حافظ الأسد إلى مصر ودخل في الاتحاد الرباعي رجع من مصر إلى سوريا على غير الوجه الذي ذهب به، فقد أقنع هناك أنه بإمكانه أن يصبح رئيساً للجمهورية العربية السورية على رغم علويته النصيرية. وبدا آنذاك أن أميركا كانت وراء ذلك، وأنها ستسانده ما دام يسير معها، كما أن مصر ستجعل جماعتها هناك تؤيده، وأن مصر، ومن ورائها أميركا، سيعملون على إزالة العائق أمام تنصيبه رئيساً للجمهورية لكونه علوياً، والناس في سوريا لا يقبلون علوياً لرئاستهم بل مسلماً. وهكذا هيأت أميركا له الأمر، وذللت له الصعاب، بعد أن وافق على السير معها. وبدأ بالسير في تنفيذ ذلك. فأخذ يعمل تدريجياً ليكون رئيساً

للجمهورية، فقام بزيارة الشمال، ثم قام بالاتصالات الشعبية. ولما رأى أن الشعب يسير مع الحاكم، وأن لا معارضة ظاهرة له، أقدم على العمل لذلك عملياً، فتم ترشيح حافظ الأسد لرئاسة الجمهورية العربية السورية، وعُيِّن يوم ١٢/٣/١٩٧١م موعداً للاستفتاء، ثم أصبح حافظ الأسد رئيساً للجمهورية السورية، ووقعت سوريا في براثن أميركا من جديد، وهي لا زالت إلى اليوم.

هذه نماذج عن الصراع الإنجلوأميركي في سوريا، وهو أبرز مظاهر الصراع. وأما في باقي الدول العربية، فإن الأردن ظل تحت سيطرة الإنجليز؛ لأن الشعب ثلثه فلسطينيون، يعيش الكثير منهم على بطاقة هيئة الأمم، ومعاشات أبنائهم الذين يعملون خارج الأردن، وثلثه من بدو شرق الأردن يعيش الكثير منهم على معاشات أبنائه في الجيش؛ ولذلك لم تجد أميركا في الشعب في الأردن التربة الخصبة التي وجدتها في سوريا، فلم يحصل في الأردن أي عمل سياسي يظهر فيه الصراع الدولي، اللهم إلا المظاهرات التي حصلت ضد حلف بغداد، ومحاولة الانقلاب المفتعلة من الملك حسين سنة ١٩٥٧م، التي افتعلها ليطرد بها بعض عملاء عبد الناصر من البلاد. ومن هنا لا يعتبر الأردن أنه قد حصلت فيه أعمال سياسية هامة تتعلق بالصراع، وإن كان من أعظم الأمكنة التي يجري عليها الصراع بين أميركا وإنجلترا، لما فيه من الثروة المذهلة في باطن الأرض وتحت المياه.

أما العراق، فإنه بالرغم من أن عبد السلام عارف الذي خلف البعثيين في الحكم، كان يسير في ركاب عبد الناصر، إلا أن عملاء الإنجليز من السياسيين وضباط الجيش قد وجدوا أمامهم الفرصة سانحة لأن يتحركوا، وبقليل من المجهود سيطروا على الجيش، وعلى الفعاليات الاقتصادية، ورجع العراق إلى الإنجليز. وعلى الرغم من أن أميركا عادت إلى العراق في عهد عبد الرحمن عارف، إلا أن رجال الإنجليز من البعثيين وغيرهم قد سيطروا على الحكم عام ١٩٦٨م، واستمر نفوذ الإنجليز في العراق حتى ٩/٤/٢٠٠٣م لدى سقوط بغداد، وسقوط

نظام صدام حسين وحكم البعث في العراق، حين وقع العراق تحت الاحتلال الأميركي.

وأما مصر، فإنها منذ أن تربّع عبد الناصر فيها على الحكم صارت القاعدة الأميركية الكبرى، ولا تزال حتى الآن القاعدة الأميركية المهمة، ولم تحصل فيها أية أعمال سياسية مهمة تدخل في الصراع باستثناء ما حدث إثر وفاة عبد الناصر بقليل، إذ توفرت ثلاثة عناصر كان من الممكن أن تعيد مصر إلى بريطانيا: أولها: قام فيها حكم ضعيف لا يستطيع حفظ نفسه، فضلاً عن أن يسد الفراغ الذي تركه عبدالناصر.

ثانيها: وجدت في مصر تحركات في الجيش والشعب تنادي بالحرب، وتنادي بطرد الروس (الشيوعيين)، وتنادي بالتححر الكامل.

ثالثها: الاتصالات بين الإنجليز وبين مصر التي بدأت بزيارة دوجلاس هيوم وزير خارجية إنجلترا لمصر بحجة حضور جنازة عبد الناصر، وتتابعت بزيارة عدد من الإنجليز، بواسطة ليبيا، ثم أصبحت رسمية لا بزيارة محمد حسنين هيكل فحسب، بل بالمذكرات الرسمية، والطلب علناً من مصر أن تقوى العلاقات بينها وبين إنجلترا، فصار رجوع مصر لإنجلترا مسألة زمن فقط وليس مسألة جهود، نظراً لمركز السادات القلق في بداية حكمه. لكن أميركا استطاعت تثبيت السادات في الحكم على الرغم من ذلك، وافتعلت الحرب سنة ١٩٧٣م، للتمهيد للسلام مع (إسرائيل) فجعلت من السادات بطلاً، ومكنته من الأخذ بزمام الأمور، وبذلك اختفى الصراع الدولي من داخل مصر، واستمرت القاعدة الأميركية الكبرى والأهم حتى الآن.

وأما دول شمال أفريقيا فإن المغرب دخلت تحت سيطرة أميركا عند استقلالها في أيام محمد الخامس، والجزائر صارت أميركية بفضل أحمد بن بلا. ولكن ذلك لم يدم طويلاً، فإن محمد الخامس قد مات، وتولى الحكم ابنه الحسن فسار مع الإنجليز. وأما ابن بلا فقد طبخ الإنجليز انقلاباً ضده عن طريق الملك

الحسن، وبواسطة محمد خيضر، فجذبوا إليهم طاهر الزبيري وأبا مدين، فقاما بانقلاب أطاح بأحمد بن بلا، وأُخرجت أميركا من الجزائر، وصارت إنجلترا هي صاحبة النفوذ هناك. وأما ليبيا وتونس فإن أميركا لم تستطع دخول أي منهما، ولا إحداث أي أعمال سياسية في أي منهما، بل بقي النفوذ الإنجليزي مستقراً فيهما؛ ولذلك لم يشتركا في الصراع الإنجلوأميركي. وأما اليمن ودول الخليج، فكلها عدا (السعودية) خاضعة للنفوذ الإنجليزي، وليس فيها صراع بالمعنى المعروف إلا في اليمن، حيث النفوذ الإنجليزي فيها يتعرض لمضايقات من أميركا وشد وجذب. وأما السعودية فقد استطاعت أميركا استقطاب بعض أفراد العائلة المالكة، فيما بقي للإنجليز رجالهم في العائلة المالكة كذلك. ويدور الصراع الأميركي الإنجليزي فيها عن طريق أفراد العائلة، فبوصول فهد بن عبد العزيز مثلاً، أصبحت السعودية تسير في إطار السياسة الأميركية، ولو تغيرت الحال بأن جاء أحد رجال الإنجليز إلى الحكم كعبد الله ولي العهد الحالي، فستعود الحجاز ونجد إلى النفوذ البريطاني، وهكذا دواليك، وإن كانت أميركا بعد تفجيرات ١١/٩/٢٠٠١م تحاول تثبيت نفوذها في السعودية دون خشية تذبذب أفراد العائلة، بإيجاد تغيير في نمط الحكم المعمول به. ويبدو أنه تحت الدراسة من صانعي السياسة في واشنطن، كما تتناقل ذلك الأخبار.

وظل الصراع الأميركي البريطاني على أشده في البلاد العربية طوال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وظلت القضية الفلسطينية هي جوهر هذا الصراع، إذ إن البريطانيين في العام ١٩٦٤م توصلوا إلى قناعة بشأن المنطقة بأنه لا يوجد فيها قابلية لأن تقيم دولة أجنبية دخيلة فيها، وأن تجربة إقامة دولة يهودية في فلسطين هي تجربة فاشلة، وأنه من الأفضل إقامة دولة علمانية على نمط الدولة اللبنانية، وذلك بالرجوع إلى إحياء مشروع الكتاب الأبيض الذي وضعته بريطانيا سنة ١٩٣٩م، وجعلته أساساً لحل القضية، وذاكرت زعماء اليهود، واقتنعوا بهذه الفكرة، وقام الحبيب بورقيبة حاكم تونس بزيارة مصر، والأردن،

ولبنان، والكويت، والسعودية، وعرض المشروع البريطاني المذكور على الزعماء العرب، وعلى بعض الرجال الفلسطينيين، وأخذ موافقة عامة على المشروع، وبدأت بريطانيا بمحاولة تنفيذه. لكن أميركا وبواسطة عميلها عبد الناصر استطاعت أن تفشل المشروع بمعارضته الضارية له.

ومن هذا كله، يتبين أن قضية الشرق الأوسط من ناحية دولية كان من المفروض أن تكون قضية صراع بين أهل المنطقة وبين الدول المستعمرة، كما حصل مع أميركا نفسها حين طردت الاستعمار، وكوّنت دولة الولايات المتحدة، وكما حصل مع الصين بعد الحرب العالمية الثانية، حين طردت الاستعمار الياباني والنفوذ الأجنبي، وأقامت دولة شيوعية لها مكانتها في العالم، وكما هو الأمر الطبيعي في كل بلاد مستعمرة، أتيحت لها الإمكانيات الدولية والإمكانيات المحلية أن تتحرر من النفوذ الأجنبي، وتكوّن من نفسها دولة لها وزنها الدولي، ولكن -وللأسف الشديد- لم تكن هذه الحال هي حال قضية الشرق الأوسط، وإنما كانت قضيته الدولية صراعاً حاداً بين أميركا وبريطانيا على استعمار المنطقة واستغلالها؛ لإيجاد قيود جديدة محكمة تحول دون أن يفكر أهل المنطقة مجرد تفكير بالتحرر والانعقاد. واستمر الصراع بين أميركا وبريطانيا، ولكن بوطأة أخف في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

ومع سقوط الاتحاد السوفياتي في بداية تسعينات القرن الماضي، ونجاح أميركا في غزو العراق، والسيطرة على الكويت ومنطقة الخليج، تغيرت معادلات القوة في العالم، وبدأت أميركا برسم خريطة جديدة للمنطقة، تحوّل بموجبها البريطانيون إلى لاعب ثانوي، ولم يعودوا يقوون على مصارعة أميركا، وانحط مستواهم، وخف وزنهم، فاضطروا للعمل بالدسائس والحيل الضعيفة، واضطروا للاعتماد على الاتحاد الأوروبي لتمرير مخططاتهم، والتي كانت أصلاً مخططات باهتة، مثل اتفاقيات أوصلو التي حاولوا من خلالها الالتفاف على أميركا، لكن أميركا استطاعت أن تحولها إلى مسارات أخرى تخدم أهدافها. ثم أجبرت بريطانيا

على أن تعترف بفشل مشروعاتها المتمثل بالدولة العلمانية وأعلنت انتهاءه، وقبلت بالمشروع الأميركي القاضي بإقامة دولة فلسطينية عربية إلى جانب الدولة اليهودية، وتخلّى عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً عن فكرة الدولة العلمانية في المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في سنة ١٩٨٨م، وأعلن رسمياً عن قبوله لفكرة الدولتين في جميع المحافل الدولية، منذ ذلك التاريخ. واضطر الملك حسين أيضاً، وعلى مضض، أن يعلن الفصل القانوني والإداري بين الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن، واعترف بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية.

وهكذا سقط مشروع الدولة العلمانية عملياً ورسمياً، ولم يتبق إلا المشروع الأميركي، وهو إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب (إسرائيل)، وأصبح هذا المشروع مطلباً دولياً تبنته الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، بالإضافة إلى أميركا، وشكلت الرباعية الدولية من هذه الأطراف الأربعة لدعم فكرة إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب (إسرائيل)، من خلال عرض رؤية بوش المسماة بخارطة الطريق. وأميركا الآن ليست جادة في تطبيق خارطة الطريق؛ لأن هذا العام ٢٠٠٤م هو عام انتخابات بالنسبة لها، وتريد منها إشغال المنطقة فقط، ودأبت أميركا على إشغال المنطقة بمشروع تلو المشروع، إلى أن يحين الوقت المناسب لتحقيق مصالحها، واليهود عندها سينصاعون لأمر أميركا، إذا طلبت منهم مجد أن ينفذوا مشاريعها، فهم لا يستطيعون رفض أوامرها إذا وجهت إليهم بشكل جاد، وبخاصة وهم يدركون أن أميركا، وهي تهدف لتحقيق مصالحها من مشاريعها المقدمة للمنطقة، فإن أميركا في الوقت نفسه تراعي مصلحة دولة يهود كذلك.

وكما اضطرت بريطانيا إلى السير مع أميركا في فكرة الدولة الفلسطينية، اضطرت أيضاً للسير معها في غزو العراق، والإطاحة بعمليلها صدام حسين، للحفاظ على بعض المكاسب التي تبقىها دولة كبرى ولكن بنفس أميركي.

وكذلك تمكنت أميركا من إدخال نفوذها بكثافة إلى جانب النفوذ البريطاني في جميع دول الخليج واليمن والأردن. كما استطاعت مزاحمة النفوذين البريطاني والفرنسي في دول شمال أفريقيا وفي تركيا. وبذلك تكون أميركا هي المهيمنة الحقيقية على دول منطقة الشرق الأوسط التي تزيد عن أربع وعشرين دولة، بينما تضطر بريطانيا إلى الركض وراء أميركا للحصول على بعض الفتات، والمشغبة عليها من وراء ستار، دون أن تجرؤ، كما كان حالها السابق، على العرض العلني لمشاريع خاصة بها، تصارع مشاريع أميركا في المنطقة. وبذلك يمكن القول إن الصراع العلني بين الدولتين قد انتهى في أواخر القرن الماضي وحتى اليوم، وتحول إلى أسلوب المشاركة، والصفقات، مع تنويع أميركا كقائدة أولى للمنطقة، صاحبة الصفقة الكبيرة، بينما تقوم بريطانيا بدور الوصيقة لتبقى في الضوء. فقدرة بريطانيا حالياً، بل قدرة الاتحاد الأوروبي برمته، على فرض مشاريع حلول للمنطقة، ضعيفة؛ لذلك نرى بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي يتلقفون مشاريع أميركا ويتحركون فيها. ولا تستطيع بريطانيا، ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي تنفيذ شيء دون دور فاعل لأميركا. ومع ذلك لا يمكن القول إن بريطانيا قد انتهت دورها في المنطقة، بل إن (إحساسها) بالعظمة، وإنها دولة كبرى لا زال موجوداً، وإن دهائها السياسي لم ينطفئ. وكذلك بقية عملائها لا زالوا (يتنفسون) أي إن قوة بريطانيا لا زالت كامنة تتحرك بين الحين والآخر. وأما فرنسا، فما زالت تكافح ليكون لها شيء من النفوذ في الجزائر وتونس ولبنان، بحكم وجود عدد من المثقفين بالثقافة الفرنسية في هذه الدول، بعد أن خسرت نفوذها بالكامل في المغرب وموريتانيا.

وأما (إسرائيل) فقد رتبت سياساتها مع المصالح الأميركية، واندجت تماماً في تلك المصالح، وبخاصة في أيام المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن، وركبت موجة الدفاع عنها بحماسة وسرعة، فحفظت لها أميركا مكانتها كدولة إقليمية كبرى في المنطقة، واعتبرت الدفاع عن وجود (إسرائيل) دفاعاً عن أميركا

نفسها، وبقيت الطفل المدلل الذي لا يرغب والده في إغضابه. وأما حكام البلاد العربية، فتمادوا في خدمة أميركا إلى حد العبودية، وفقدوا بذلك ما تبقى لهم من مصداقية عند شعوبهم، فاستخف بهم أسيادهم، وأمعنوا في إذلالهم، وفي طلب المزيد من تقديم التنازلات، وتحولوا بذلك إلى أدوات سهلة الاستبدال بأيدي أعدائهم كما حصل مع صدام، وربما كما سيحصل مع آخرين منهم، وهم بذلك قد خسروا إسناد شعوبهم، وظلوا على سدة الحكم بفضل إسناد أسيادهم، وتحت رحمة هؤلاء الأسياد. فصار وضعهم أصعب من ذي قبل، لأنهم أصبحوا بين نارين: نار شعوبهم، ونار أسيادهم، فباتوا بين مطرقة شعوبهم، وبين سندان أسيادهم. وبذلك تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة قابلة للانفجار في كل لحظة، وفيها قابلية كبيرة لولادة دولة إسلامية حقيقية، قد بدت علامات مخاضها للعيان جلية واضحة.

٣ - قضية الشرق الأقصى

إن الأمر في الشرق الأقصى يختلف عن قضية الشرق الأوسط، فإنها وإن كانت قضية استراتيجية وقضية استعمار، فإن الوضع فيها يختلف كل الاختلاف، وإذا اعتبرنا أن شبه القارة الهندية يمكن أن تشكل قضية وحدها في العصر الحديث، فإنه يبقى في الشرق الأقصى خمسة شعوب هي: شعب الصين، وشعب اليابان، وشعب كوريا، وشعب الهند الصينية، والشعب الإندونيسي، ولكل شعب منها قضيته. وقبل الحديث عن قضايا الشرق الأقصى الجزئية نحمل قضيته بشكل عام. فمن الناحية الاستراتيجية يعتبر مهماً بالنسبة للولايات المتحدة، وبالنسبة لروسيا. فهو من ناحية المحيط الهادي يعتبر على حدود الولايات المتحدة، وفيه قوتان كبيرتان يمكن أن تشكلا خطراً على أميركا، وهاتان القوتان هما الصين واليابان، ويمكن كذلك أن تشكلا خطراً على روسيا. فمن هذه الناحية تعتبر قضيته قضية استراتيجية؛ ولذلك كانت أميركا تحرص على أن يكون لها قوى في

الشرق الأقصى، ولتظل موجودة فيه، حتى قبل أن تُضرب في ميناء بيرل هاربر من قبل اليابان في الحرب العالمية الثانية، وبعد أن ضربت منه صار الشرق الأقصى منطقة مهمة لأمركا من ناحية استراتيجية؛ ولذلك تظل بوارجها الحربية وطائرها في المنطقة بشكل دائم غادية رائحة. والفلبين تعتبر قاعدة أميركية من قبل الحرب العالمية الثانية حتى الآن، فهي تهتم في هذه المنطقة اهتماماً بالغاً لحماية نفسها من الخطر الكامن فيها. وأما روسيا، فإنها نظراً لمجاورتها للمنطقة بشكل لا تفصل بينهما محيطات كما هي الحال مع الولايات المتحدة، فإنها لا تتخذ تجاهه الاحتياطات العسكرية، وإن كانت تحصن حدودها مع الصين، وتحاول دائماً أن تجعل العلاقات بينها وبين اليابان علاقات ود وصداقة.

أما من الناحية الاستعمارية، فإنها تكاد تحصر قديماً في إنجلترا، وفرنسا، وهولندا، والبرتغال، إذ إن أميركا وإن كانت قد سيطرت على الفلبين وصارت مستعمرة أو شبه مستعمرة لها، إلا أنها لم تشارك في الاستعمار خارج العالم الجديد حين طغت الموجهة الاستعمارية في القرن التاسع عشر؛ ولذلك يمكن أن يقال إن إنجلترا، وفرنسا، وهولندا، في الدرجة الأولى، هي الدول التي بدأت استعمار الشرق الأقصى، وشاركتها البرتغال في جزء صغير. أما إنجلترا فإنها استعمرت جزيرة هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي الشرقي، واستعمرت الملايو وسنغافورة والقسم الشمالي من جزيرة بورنيو، واستعمرت بورما وسيلان إلى جانب استعمار الهند. وسياستها كلها قائمة على أساس الاحتفاظ بهذه المستعمرات. وحين كان المعسكر الغربي وحدة واحدة قبل اتفاق العملاقين، كانت سياسة بريطانيا تخالف سياسة أميركا في الشرق الأقصى، بالرغم من حاجتها الماسة لأمركا، لتساعدها في الاحتفاظ بمستعمراتها، فقد كانت بريطانيا تنظر إلى الصين بأنها سوق لتجارها؛ ولذلك لم تكن تعتبر وجودها مع المعسكر الشرقي يشكل خطراً على وجودها في الشرق الأقصى. ومن هنا لم تجد ما يبرر مهاجمة الصين والاحتكاك بها في المنطقة، وتحاول أن تظل المنطقة في هدوء

واستقرار؛ لأن أي حركة تقوم في هذه المنطقة تسبب قلقاً لها على المستعمرات. ولذلك قاومت حركات إندونيسيا في كفاحها لطرد هولندا، وجاملت الصين الشيوعية واعترفت بها، وفتحت باب التجارة معها، وكانت تقف ضد أميركا في سياسة الشرق الأقصى. كل ذلك في سبيل المحافظة على المستعمرات؛ لأن هذه المستعمرات لم تكن أسواقاً لبضاعتها فحسب، بل هي بلاد غنية بالمواد الخام تستغلها بريطانيا وحدها، وتتركز فيها بريطانيا وتستغلها منذ القدم؛ ولذلك يدور موقفها في الشرق الأقصى حول بقاء استعمارها لهذه البلاد، بأي شكل من أشكال الاستعمار، وبقاء نفوذها في المنطقة.

أما فرنسا، فإنها بعد الحرب العالمية الثانية استرجعت الهند الصينية، وهي فيتنام واللاووس وكمبوديا، وتعتبر هذه المستعمرة من أثمن وأكبر المستعمرات الفرنسية، إذ كانت مورداً من أكبر موارد الثروة الفرنسية؛ لغنى هذه البلاد في المواد الخام. إلا أن فرنسا لم تستطع الاحتفاظ بهذه المستعمرة، فقد تسلطت عليها الصين من جهة، وأميركا من جهة أخرى، حتى اضطرت لترك المستعمرة كلها، والخروج منها. أما الصين فقد أوجدت وأمدت الحركة التحريرية السابقة في فيتنام، وهي حركة الـ(فيت منه)، واستطاعت هذه الثورة أن تتغلب على فرنسا، حتى اضطرتها للانسحاب من أكثر البلاد في فيتنام، وانكسرت عسكرياً وسياسياً، إلى أن انسحبت نهائياً من المستعمرة. وأما أميركا فقد كانت تريد أخذ مستعمرة الهند الصينية من فرنسا، فكانت تتظاهر بمساعدة فرنسا وفي الوقت نفسه تشجع الثورة ضدها بأساليب خفية، وجعلت فرنسا بين الأمل بالبقاء بفضل مساعدة المعسكر الغربي لاسيما أميركا، وبين اليأس من الانتصار على الثورة. وأخيراً عقد مؤتمر جنيف، ونظر في قضية الهند الصينية، وكان من نتائجه خروج فرنسا منها، وحلول أميركا محلها في لاووس وفيتنام الجنوبية وكمبوديا، وحلول الصين محلها في فيتنام الشمالية، أي من وراء دولة فيتنام الشمالية التي استقلت بالبلاد (ثم ضمت فيتنام الجنوبية فيما بعد) وبذلك صفت فرنسا من

المنطقة نهائياً.

وأما هولندا، فإن أميركا قد شجعت الإندونيسيين على الثورة على هولندا، فقاموا بثورة طاحنة كانت روسيا (الاتحاد السوفياتي) وأميركا على تناقضهما تسندانهما، ووقفت إنجلترا بجانب هولندا ضد الإندونيسيين، وأخيراً انتصر الإندونيسيون على هولندا عسكرياً، ورفعت القضية إلى هيئة الأمم، وسندتهم أميركا، وقررت هيئة الأمم استقلال إندونيسيا، وبذلك خرجت هولندا من إندونيسيا، ولم يبق لها إلا إيريانا الغربية. إلا أن إندونيسيا لاحقتها بإسناد أميركا لها، وظلت وراءها حتى أخرجتها منها، وبذلك خرجت هولندا من المنطقة كلها، ولم يبق لها أي وجود استعماري.

وأما البرتغال، فقد كانت تستعمر (غوا) في الهند، ولما رأت الهند أن هولندا أخرجت من المنطقة تشجعت على إخراج البرتغال، فقامت بتشجيع من إنجلترا وأميركا باحتلال (غوا) وطرد البرتغال منها، وصارت جزءاً من الهند. وبذلك لم يبق في المنطقة من الدول الاستعمارية سوى إنجلترا وأميركا. وكانت إنجلترا مطمئنة إلى بقائها قبل اتفاق العملاقين (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق)، أما بعد اتفاقهما، وتغير الموقف الدولي، فقد بدأت إنجلترا تقلق على مستعمراتها، وبدأ الخطر يهددها. وذلك أن أميركا أخذت تحاول إخراج إنجلترا من المنطقة لتحل محلها بأسلوب جديد للاستعمار، تحت فكرة إنهاء الاستعمار، وإعطاء الشعوب استقلالها، تلك الفكرة التي تبنتها هيئة الأمم، فصارت تضايق إنجلترا وتضغط عليها لإعطاء الشعوب استقلالها، فاحتالت إنجلترا على ذلك بإقامة اتحاد بين شمال جزيرة بورنيو، وسرواك، وصباح، وبين كل من الملايو، وسنغافورة، أقامت بموجبه دولة اتحادية أسمتها ماليزيا، فغيرت بذلك شكل الاستعمار، وظلت مستعمرة للبلاد. فما كان من أميركا إلا أن أثارت عليها إندونيسيا تطالب بشمال جزيرة بورنيو، فصارت إندونيسيا تقوم بمهاجمة بورنيو والملايو وسنغافورة بغارات من الثوار، وصارت

تعرض الأهالي على الثورة ضد إنجلترا، وبذلك قامت بين إندونيسيا وماليزيا حالة تشبه الحرب، أطلق عليها اسم سياسة المواجهة، وظلت الحال كذلك سنوات عدة، ولما اتفق العملاقان، وكان من جملة ما اتفقا عليه إزالة القواعد العسكرية من العالم، وتصفية إنجلترا من الشرق الأقصى، فزاد الضغط على إنجلترا في الشرق الأقصى، فقررت إنجلترا ترك قاعدة سنغافورة وسحب قواتها العسكرية من شرق السويس، ومن الشرق الأقصى، ونشطت بواسطة عملائها في إندونيسيا بمقاومة سوكارنو الذي كان يترجم سياسة المواجهة. حينئذ رضيت أميركا بإخلاء المسرح الإندونيسي من سوكارنو، والإتيان برجال آخرين من عملائها في الجيش، وعلى رأسهم سوهارتو. وبعد خروج إنجلترا من قاعدة سنغافورة، فصلت سنغافورة عن ماليزيا، فظلت ماليزيا مشكلة من شمال بورنيو، وسراوك، وصباح، ومن الملايو.

وبعد هذه العمليات هدأت المنطقة بعض الهدوء، وحصرت الأعمال بالتحضير لضرب الصين. ويظهر أن من جملة خطة العملاقين في الشرق الأقصى تصفية بريطانيا نهائياً من المنطقة، وعدم إبقاء أي وجود لها. وكان من المتوقع أن يعمل العملاقان على إنهاء الوجود الإنجليزي هناك بعد أن يقفل ملف الصين. ولكن تسارع الأحداث، وعودة أميركا إلى التصعيد مع الاتحاد السوفياتي فور إنهاء حرب فيتنام، وخضوع الصين لمطالب العملاقين، وظن أميركا أنها بدخول ماليزيا بالمشاريع الاقتصادية والمنظمات الإقليمية، سيمكنها من الحلول محل إنجلترا في ماليزيا، منع ذلك حتى الآن. وعلى ذلك فإن بريطانيا لا زالت تحظى بنفوذ في الشرق الأقصى.

وأما أميركا، فإنها تربطها بالفلبين معاهدات استعمارية تشبه إلى حد بعيد المعاهدات الاستعمارية التي كانت تربط كلاً من مصر، والأردن، والعراق، وغيرها، مع بريطانيا. والفلبين، وإن لم تكن مستعمرة أميركية نظرياً، فهي مستعمرة عملياً. وبعد أن نجحت أميركا في إخراج هولندا من إندونيسيا، حاولت

الحلول محلها، ولكن الإندونيسيين قاوموها سنوات طويلاً، وأبوا أن يخرجوا استعماراً ليدخلوا استعماراً آخر، فبدأت أميركا تقيم العراقيل في وجه إندونيسيا، وتقيم الثورات ضدها، وسكنت عن محاولات إنجلترا التسرب إلى إندونيسيا عن طريق العملاء، وشجعت هجرة الصينيين إلى إندونيسيا، كما شجعت إدخال الشيوعية إليها. وجراء هذه المضايقات خضع حكام إندونيسيا للضغط، فقبلوا القروض الأميركية، والمساعدات العسكرية، فدخلت إندونيسيا تحت النفوذ الأميركي، وصارت تعد من توابع أميركا منذ عهد سوكارنو، وبعد اتفاق العملاء (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق) قوي مركز أميركا في إندونيسيا، فصارت هي المسيطرة عليها، لاسيما سيطرتها على الجيش، وعلى اقتصاديات البلاد، واستمر ذلك حتى اليوم.

وإلى جانب إندونيسيا استولت أميركا على معظم الهند الصينية بعد طرد فرنسا منها، وعلى كوريا الجنوبية بعد حرب كوريا، ولا زالت تحاول أن تخلف بريطانيا في مستعمراتها في الشرق الأقصى بعد أن تخرجها منها. وإن نجحت في ذلك فإن قضية الشرق الأقصى ستتحول من قضية دولية إلى مزرعة أميركية.

هذا هو الوضع في الشرق الأقصى بوجه عام. وأما مسألة شعوب الشرق الأقصى، فإن هذه الشعوب، من ناحية فكرية، هي دون مستوى شعوب الشرق الأوسط، ولكن فكرة التحرر من الاستعمار التي انتشرت في العالم، قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، وزادت انتشاراً بعدها، أثّرت في شعوب هذه المنطقة أكثر من تأثيرها في شعوب الشرق الأوسط. وذلك أن الفكرة قد أتت إلى الشيوعيون، وهي جزء من نضال الشيوعية ضد الرأسمالية؛ ولذلك تسربت هذه الفكرة من روسيا (الاتحاد السوفياتي) عن طريق الصين إلى شعوب الشرق الأقصى بشكل قوي، فأثارت هذه الشعوب. ومن هنا نجد أن شعب الهند الصينية ثار على فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وشعب إندونيسيا ثار على هولندا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وشعب كوريا اعتنق الفكرة الشيوعية

وكان لها أثر فيه، وحتى الشعب في الملايو، وشمال بورنيو، وسنغافورة، ثار على الإنجليز، وكان جراء هذه الثورات حصول إندونيسيا على استقلالها، وطرد هولندا، وحصول فيتنام الشمالية على اعتبارها دولة قوية، واضطرار إنجلترا لإيجاد اتحاد ماليزيا، كل ذلك بفضل فكرة التحرر من الاستعمار التي طغت على المنطقة.

ولقد أدركت أميركا وبريطانيا هذا الأمر؛ ولذلك فهما يبذلان الجهد في أن لا يظهر على نفوذهما في المنطقة الصبغة الاستعمارية القديمة، بل العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ونحو ذلك من اتفاقيات، بحيث تبدو في الظاهر أنها علاقات دولية، وليست إملاءات استعمارية.

ويبقى هناك ملاحظتان في قضية الشرق الأقصى:

الأولى: ما تثيره الولايات المتحدة حول كوريا الشمالية، ونزع سلاحها النووي.

والثانية: المد الإسلامي المتنامي في المنطقة، وبخاصة إندونيسيا وماليزيا. أما موضوع كوريا الشمالية فإن أميركا أثارت له لتوجد مشكلةً ساخنةً على حدود الصين. فسياسة أميركا الثابتة للمنطقة هي أن تحيط الصين بدول قوية أو مشاكل ساخنة تشغلها في نفسها، حتى لا تتطلع إلى خارجها خشية المواجهة في النفوذ والتأثير على مصالح أميركا، ولو أمكن لأمركا أن تعيد توحيد كوريا كما حدث لفيتنام، لتوجد دولاً قويةً حول الصين، لما توانت عن ذلك، كما تفعل مع الهند تجاه الصين.

ولذلك فالمتوقع أن أميركا ستستمر في تحريك القضية لتبقى مشتعلةً دون أن تهدأ، لكن بشرط أن تشغل الصين بالمشكلة، لا أن تكون مشكلةً لأمركا وحدها؛ ولهذا حرصت على إشراك دول المنطقة في مشكلة كوريا، وكانت تعقد الاجتماعات بشكل سداسي: أميركا، كوريا الشمالية، الصين، روسيا، اليابان، كوريا الجنوبية.

وإيجاد مشاكل ساخنة داخل الصين أو على حدودها هو خط ثابت بالنسبة للسياسة الأميركية، وتختار له الوقت المناسب تحركه تارةً عن طريق الهند، أو بتحريك داخلي تحت مسمى حقوق الإنسان، أو بتسخين الأجواء مع كوريا على حدود الصين، أو غير ذلك. وهي تستغل كل فرصة مناسبة في هذا الاتجاه. لقد جاءت الفرصة المناسبة لأميركا من حيث التوقيت؛ لأنها كانت تخطط للعدوان على العراق، وتريد تنفيذه بعد أن فرغت من أفغانستان. وكانت الحجة ضد العراق هي أسلحة الدمار الشامل، المتهم فيها العراق وإيران، والبلدان مسلمان. وحتى لا تظهر أميركا أنها ضد أسلحة الدمار الشامل إذا كانت بحوزة المسلمين، وإن كانت مع غيرهم فلا تحرك ساكنًا؛ لذلك وجد بوش الفرصة مناسبةً لتحريك موضوع أسلحة كوريا الشمالية، ووضعها مع إيران والعراق في محور الشر، كما جاء في تصريحه في كانون الثاني ٢٠٠٢م؛ وذلك لإبعاد اتهامه بأنه يعتدي على العراق لأنه بلد مسلم يملك أسلحة دمار بزعمه، بل إن أميركا كذلك تضع دولاً أخرى شيوعيةً في محور الشر مع إيران والعراق. في حين أن المقصود في العدوان كان العراق، كما جاء في إفادة كولن باول إلى الكونجرس بعد أسبوعين من حديث بوش عن محور الشر، قال بشأن إيران وكوريا الشمالية: «لا يوجد هناك خطة للبدء في حرب ضد هذه الدول... ولا توجد لدينا خطة لمحاربة كوريا الشمالية أو الدخول في نزاع مع إيران».

ولذلك فليس من المتوقع أن تعتمد أميركا لتصعيد الموقف ليصل إلى الأعمال المسلحة لحل موضوع أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية.

أما المد الإسلامي المتنامي، فهو هاجس الدول الكبرى، وبخاصة أميركا، والغرب بصفة عامة. وهاجسهم هذا يقيهم يتحسسون الخطر المتمثل في الإسلام والصحة الإسلامية، لاسيما إذا علمنا أن ما يزيد عن المائتين وخمسين مليون مسلم يقطن في تلك المنطقة، فإندونيسيا هي أكبر بلد إسلامي، وهي رابع أكبر بلد في العالم من حيث السكان، أي إنها تأتي بعد الصين والهند وأميركا مباشرة.

فإندونيسيا وماليزيا تستطيعان أن توجدا قوة ضاربة في المنطقة، لا تقل عن القوى الكبرى المؤثرة في المنطقة، وذلك إذا اتخذت إندونيسيا وماليزيا من الإسلام مبدأ ونظام حياة، كما أن إمكانية تواصل إندونيسيا وماليزيا مع باقي العالم الإسلامي قائمة، مع وجود هذا التقدم العلمي في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات.

وهذا يؤكد الأسباب التي تجعل الشرق الأقصى قضية دولية.

٤ - قضية آسيا الوسطى

وأما قضية وسط آسيا، فإن الأمر فيها يختلف عن الشرق الأقصى، والأوسط، وذلك راجع إلى أنها وإن اعتبرت متصلةً جغرافياً بالشرق الأوسط، ولا يمكن فصلها عن الشرق الأقصى، إلا أنها تختلف بنوعية الاستعمار والنفوذ فيها؛ ولذا فهي تختلف في نوعية الصراع، وأهدافه. كما أن منطقة وسط آسيا كانت وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي جزءاً منه، والصراع على وسط آسيا والقوقاز لم يبدأ إلا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ لذا اختلفت أطراف الصراع عن الشرق الأوسط، والشرق الأقصى. أما الاختلاف في أهداف الصراع فراجع إلى أن أهداف أميركا من الصراع هي إخراج روسيا من مناطق نفوذها، وتحجيمها بتقليص مجالها الحيوي، وذلك بإخراجها من دول القوقاز وآسيا الوسطى.

وعليه فإن هذه القضية نشأت بعد عام ١٩٩١م عندما انفرط عقد الاتحاد السوفياتي، وتشكلت خمس عشرة جمهورية جديدة على أنقاضه، من بينها خمس جمهوريات تقع في آسيا الوسطى غالبية سكانها من المسلمين، وهذه الجمهوريات هي: أوزبكستان وهي أكبرها وأهمها، وكازاخستان، وتركمنستان، وقرقيزستان، وهذه الجمهوريات الأربع تتحدث بلغات قريبة من التركية، والجمهورية الخامسة طاجيكستان، وتتحدث بلغة فارسية.

إن هذه الجمهوريات الخمس تشكل تواصلاً جغرافياً وبشرياً. وهي كلها مع الجزء الغربي (الإسلامي) من الصين الملاصق لها يطلق عليها تركستان (تركستان الشرقية للجزء الصيني، وتركستان الغربية لجزء آسيا الوسطى)، وهذه الجمهوريات الخمس تقع شرق وشمال بحر قزوين، ويحدها شرقاً الصين التي تحتل جزءاً من منطقة تركستان الشرقية، ويحدها شمالاً روسيا، ويحدها غرباً بحر قزوين وروسيا، ويحدها جنوباً أفغانستان وإيران.

وقبل الخوض في تفاصيل الصراع يجب إلقاء نظرة على الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى والقوقاز، فمن الناحية الاستراتيجية تعتبر المنطقة امتداداً لروسيا في داخل آسيا وحتى الشرق الأوسط، ولا تفصلها عن روسيا أي حدود طبيعية، فلا بحار ولا محيطات، وكذلك الأمر بالنسبة للصين، فالمنطقة تعتبر البوابة الخلفية للصين. ونظراً لأن معظم سكان المنطقة من المسلمين، فإن الصين تخشى من تأثيرهم على المسلمين داخل الصين في إقليم تركستان الشرقية. ولهذه الأهمية الاستراتيجية وضعت أميركا خططها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي لدخول المنطقة وتحجيم روسيا من جهة، وحصار الصين ومنعها من النفوذ إلى الجوار من جهة أخرى.

وقد نجحت أميركا في تحقيق بعض أهدافها، فأقامت قواعد عسكرية في أوزبكستان بعد أن انقاد لها حاكمها كريموف ذليلاً خائفاً. واستطاعت باسم الحرب على الإرهاب إيجاد تنسيق عسكري مع طاجيكستان، وتعاون اقتصادي وثقافي مع قرغيزستان، وتحاول مد ذلك إلى كازخستان، ولا زالت تحاول اختراق باقي دول المنطقة وأخذها من روسيا. وفي القوقاز استطاعت أن تسقط تشيفرنادزه وتأتي بحكومة موالية لها في تبليسي، ما كان ضربة قوية تهدد روسيا في العمق، وذلك راجع إلى زوال الفاصل بين قواعد حلف الأطلسي في تركيا والحدود الروسية، بوجود حكومة موالية لها في جورجيا.

أما من الناحية الاستعمارية، فآسيا الوسطى، وخاصة منطقة بحر قزوين،

فهي غنية بالنفط، كما أن المنطقة غنية بالكثير من المعادن النفيسة كالذهب، وهي تعتبر، كما الشرق الأوسط، من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية والثروات، ما أسال لعاب الرأسماليين الأميركيين، ودفعهم إلى بذل كل جهد ووسع لإدخال الشركات الضخمة باسم الاستثمار إلى المنطقة. وكما هي الحال بالنسبة للشرق الأوسط، فالناحية الاستعمارية تعتبر من أهم أسباب بلاتها، وهي التي تشكل سبباً رئيسياً للصراع عليها.

أما الاستعمار في آسيا الوسطى والقوقاز، فقد بدأ منذ القرن الثامن عشر، في أقبح حقبة الإمبريالية الأوروبية، حيث اقتطعت روسيا تلك المساحات الشاسعة في وسط آسيا والقوقاز من الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وضمتها قسراً إلى روسيا القيصرية. وبعد الثورة البلشفية، استمرت روسيا بالإمساك بآسيا الوسطى والقوقاز بقبضة من حديد، ولم تدع أي فرصة للدول الأخرى للتدخل فيها. ولكن باختيار الاتحاد السوفياتي، وما طرأ من ضعف على روسيا، تشجعت أميركا على دخول المنطقة، بل والقيام بالمحاولات المتتالية لدحر النفوذ الروسي. وذلك راجع إلى أن أميركا ترى أنها الوريث الوحيد للعالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وزوال المعسكر الشرقي، كما اعتبرت نفسها وريثة الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان الاتحاد السوفياتي موجوداً. وهكذا عندما انهار الاتحاد السوفياتي اعتبرت نفسها كذلك وريثته. إن أميركا تأخذها الغطرسة والغرور، فهي ترى أنها أحق بهذا العالم؛ لذلك تسعى جاهدة لإخضاع كل دول العالم لنفوذها، وذلك بإخراج الدول الكبرى من مستعمراتها وأماكن نفوذها، بما في ذلك روسيا.

وقد حاولت روسيا أن تكون هي وريثة الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى والقوقاز؛ لهذا سارعت إلى إعادة هيكليّة جمهوريات الاتحاد السوفياتي بعد انهياره بإنشاء كومونولث الدول المستقلة، أو "دول الرابطة المستقلة" ضمت إليه دول الاتحاد السوفياتي السابق، كما أبقت على الشكل الاتحادي لروسيا؛

للإبقاء على أجزاء واسعة من القوقاز تحت سيطرتها، كالشيشان، وأنغوشيا، وداغستان، وغيرها.

ورغم أن محاولات أميركا تكلفت بالنجاح في أوزبكستان، وجورجيا، وعلى الرغم من نجاحها في احتلال أفغانستان، الذي له جوار مباشر مع آسيا الوسطى، وإعلانها عن استراتيجية الحلفاء الاستراتيجيين في آسيا، فأعلنت باكستان حليفاً استراتيجياً، وتعد العدة لتدعيم موقفها في آسيا الوسطى بعد أن احتلت العراق، ورغم أن الشركات الأميركية أصبحت لها اليد الطولى في استخراج النفط والمعادن في آسيا الوسطى والقوقاز، إلا أن الصراع السياسي على النفوذ يعتبر في بداياته، وأن حسم الصراع لصالح أميركا لا يزال يتطلب بعض الوقت؛ وذلك لأن المنطقة وإن كانت حيويةً لأميركا، فهي الرئة التي تنفس منها روسيا، وهي بوابتها لمناطق العالم الأخرى؛ ولذلك فليس من السهولة أن تنسحب منها روسيا؛ وعليه فليس من المتوقع أن تخلي روسيا المنطقة جميعها في المدى المنظور.

ولفهم الاستراتيجية الأميركية في آسيا الوسطى توجب التطرق إلى تصريحات المسؤولين الأميركيين وعملائهم في المنطقة وجوارها:

ففي بدء العام الجاري ٢٠٠٤م، عرض برويز مشرف فكرة أن يصبح بلده ممراً للتجارة ولأنابيب الطاقة بين ثلاثة أقاليم هي: آسيا الوسطى، وجنوب آسيا (الهند) وغرب آسيا (الشرق الأوسط) مستفيداً من موقع بلده المتوسط بينها... وأقامت إسلام آباد سلسلة من موانئ ضخمة على بحر العرب، مرتبطة بشبكة حديثة من الطرق السريعة على الطراز الأميركي، تمتد إلى الحدود الأفغانية.

وقد أعطى باول نبذة عن هذه المشاريع، في بيانه أمام اللجنة المختصة بالمصروفات العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي في ٢٧ آذار ٢٠٠٤م، عندما قال: «إن منطقة القوقاز، وآسيا الوسطى، وغرب آسيا، وجنوبها، تقدم

فرصاً كبيرة إذا تم ربطها بشبكة من التجارة والمواصلات. لكن هذا يصبح ممكناً فقط في حال تمكّننا من فرض الأمن والسلام». وأضاف: «إن باكستان تنظر في هذا الأمر، وقامت بإعادة تشكيل هيكلها وموائنها (...) وسنستمر في بناء شبكة الطرق في أفغانستان بمساعدة شركائنا السعوديين واليابانيين».

وتشير التحركات الدبلوماسية الأميركية إلى إقناع المنطقة بتكوين تحالفات (عسكرية أو سياسية أو اقتصادية) تبدأ من الحدود الباكستانية-الأفغانية، وتمر بطهران، وكابول، ممهدة الطريق لإعادة خريطة تحالفات استراتيجية في مركزها. وتعرض مصادر سياسية في إسلام آباد تكهنات تفيد باحتمال دخول المؤسستين العسكريتين في كل من واشنطن وإسلام آباد في تحالف جديد يتجاوز الحرب ضد الإرهاب. ويدور الكلام على تصورات أميركية لقيام حلف "ناتو" آسيوي تقوده الولايات المتحدة على غرار الـ"ناتو" الأوروبي يشمل حلفاء واشنطن التقليديين في المنطقة، إلى جانب حلفاء جدد لواشنطن في أوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وأذربيجان، مستهدفاً إقامة نظام إقليمي يوفر الحماية الأمنية والعسكرية لشبكة أنابيب نقل الطاقة، ومن ثم تمنع بروز أي هيمنة صينية أو روسية.

كما ظهر التضارب بين موقف واشنطن وموسكو بشأن المشكلات المتعلقة بالجمهوريات السوفياتية السابقة. وقد ظهر ذلك من خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي كولن باول لموسكو في ٢٦/١١/٢٠٠٤م، حيث صرح السفير الأميركي في موسكو قبيل الزيارة بأن باول ينوي مناقشة المسائل المتعلقة بالجمهوريات السوفياتية السابقة مع الجانب الروسي، مشيراً إلى أن أحد أهم أهداف الزيارة تتمثل في البحث عن "نقاط التقاء" بين الطرفين الروسي والأميركي في الفضاء السوفياتي السابق. واعترف السفير الأميركي بوجود "مشكلات معينة" تواجه تسوية العلاقات بين الجانبين في هذه المنطقة. وفي حين نفت موسكو وجود ما وصف بأنه "صفقة" بين الجانبين لاقتسام النفوذ في هذه

المنطقة، فقد أشارت مصادر أميركية إلى "مشكلات" تواجه علاقات البلدين في التعامل مع هذا الملف. وبدأ أن تصاعد الجدل في هذا الشأن تزامن مع تسريب وسائل إعلامية غربية، معلومات عما وصف بأنه ترتيبات لعقد "صفقة" روسية - أميركية تهدف إلى اقتسام النفوذ في المنطقة السوفياتية السابقة. واعتبر محللون روس كلام السفير الأميركي في موسكو مؤشراً إلى اتفاق بين الطرفين. ومن المعلوم أن موسكو كانت أبدت قلقاً من تزايد النفوذ الأميركي في عدد من دول الرابطة المستقلة، خصوصاً في ما يتعلق بالوجود العسكري الأميركي في جمهوريات آسيا الوسطى وجورجيا، إضافة إلى ما وصف بأنه تدخل أميركي مباشر في ترتيب الأوضاع الداخلية في دول مثل جورجيا. و في ظل زيارة باول كان سياسيون روس طالبوا بمناقشة هذا الملف مع الوزير الأميركي. ودعا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي قسطنطين كوتساتشيفوف إلى إدراج ملف الوجود العسكري الأميركي في المنطقة على جدول أعمال الزيارة.

وما سبق يشير إلى أن أميركا لازالت على بداية الطريق في آسيا الوسطى والقوقاز، وأن المخططات الأميركية لم تتعدّ الخطوة الأولى بعد، وذلك راجع إلى كون الصراع مازال حديثاً في المنطقة لكونها، وإلى عهد قريب، كانت تعتبر حكراً للاتحاد السوفياتي، ولكن كون الصراع على المنطقة يحمل في طياته التهديد للمصالح الحيوية لروسيا وتهديدات إقليمية للصين، ولكونه يمثل مصلحة استراتيجية لأميركا لتحقيق مخططاتها بإبقائها القوة العظمى والوحيدة في العالم، ما يتطلب دحر روسيا من أماكن نفوذها، وتحجيم الصين. كل ذلك يجعل هذه القضية من القضايا الدولية المهمة التي يتعدى الصراع عليها الحدود الإقليمية.

ثم إن هناك عاملاً آخر يجعل هذه المنطقة مركز تنبه للدول المؤثرة إقليمياً ودولياً، ما يجعلها قضية دولية. هذا العامل هو عودة هذه المنطقة إلى إسلامها، بعد المنع القسري خلال الحقبة الشيوعية التي امتدت نحو سبعين سنة. فتسارع

الناس إلى إسلامهم بقوة لافتة للنظر، ليس العبادات فحسب، بل أصبحوا يتطلعون إلى الحكم بالإسلام وإلى نظام الخلافة بدرجة مذهلة، حتى إن "حزب التحرير" لدعوته لـ "الخلافة" استقطب منهم في بضع سنين آلافاً مؤلفاً، رجالاً ونساءً. وكان إيمانهم عجباً، يقتحمون الصعاب ولا يخشون في الله لومة لائم.

إلا أن حكامهم الذين ينتمون إلى الحقبة السابقة، لم تسرهم هذه العودة القوية إلى الجذور، فمارسوا البطش والتنكيل ضد شعوبهم، واستعانوا بالروس والأميركيين والبريطانيين وحتى اليهود، للحيلولة دون عودة الإسلام السياسي إلى الحكم. وتحركت أجهزة المخابرات المحلية، وتعاونت مع أجهزة المخابرات الروسية، والأميركية، والبريطانية، لوقف هذا النمو الإسلامي الكاسح في تلك البلدان، فاستخدموا أساليب القمع والبطش، كما استخدموا أساليب التشكيك والتميع ضد الفكرة الإسلامية، وأساليب التزيين والتلوين للفكرة العلمانية. ولكن الإسلام في نفوسهم كان قد استقر، وهو يزداد قوة يوماً بعد يوم، ولن تثنى هذه الأساليب الشيطانية الناس عن إسلامهم وإيمانهم. وقد أدرك الغرب حقيقة تمكن الإسلام من قلوب هذه الشعوب، وتحولها إلى جذوة متقدة. يقول روبرت د. كابلان، وهو خبير أميركي في شؤون العالم الثالث: «في أواسط آسيا... في هذا الجزء من العالم، سيكون الإسلام، بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمي، هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح».

لقد أصبحت المنطقة معقلاً مهماً من معازل الإسلام، وهي تشكل أعلى القوس الإسلامي الممتد من إندونيسيا وماليزيا في جنوب شرق آسيا، والواصل إلى منطقة الشرق الأوسط. كما إن إمكانية تواصل المنطقة مع باكستان وإيران جغرافياً، يرسل بإنذارات خطيرة للروس والأميركيين بأن دولة إسلامية ضخمة، وبنووية، يمكن قيامها في هذه المنطقة الشاسعة مترامية الأطراف؛ لذلك كان أحد

أسباب احتلال أفغانستان من قبل أميركا هو الإشراف عن كثب على هذه المنطقة، لاسيما وأن الحكام فيها من غير جنس الأمة، ومصيرهم إلى زوال. وخطورة الموقف الناشئ عن نمو التيارات الإسلامية في هذه البلدان كان سبباً في عقد مؤتمرات دورية لهذه الدول، مع كل من روسيا والصين؛ لدرء الأخطار المنبثقة من تلك المنطقة، وكان أهمها مؤتمر شنغهاي الذي وضع في سلم أولوياته خطر ما أسموه بالأصولية الإسلامية، والحركات الإسلامية. وهكذا فإن الثروات الوفيرة في هذه المنطقة، وموقعها الاستراتيجي بالنسبة لروسيا والصين، وأطماع أميركا، بالإضافة إلى الصحوة الإسلامية المتنامية فيها، كل هذه الأمور تتضافر لتجعل آسيا الوسطى قضية دولية مهمة.

٥ - قضية شبه القارة الهندية

إن قضية شبه القارة الهندية هي قضية قديمة، ولكنها لم تكن بارزة في السابق كما هي عليه اليوم، ولم تكن قضية كبرى من قضايا العالم الرئيسية. والذي جدّ في هذه القضية، وحوّلها إلى قضية كبرى أمور ثلاثة هي: المد الإسلامي الذي فجّرتة قضية كشمير، وتعاضم قوة الصين في المنطقة، وانضمام الهند والباكستان إلى نادي الدول النووية.

أما بالنسبة للمد الإسلامي، فلم تعد السيطرة عليه بالأمر الهين؛ لذلك كان أحد أسباب غزو أفغانستان من قبل أميركا هو القيام بحملة صليبية جديدة لضرب الحركات الإسلامية الداعمة لمسلمي كشمير، خاصة وأن قوة المسلمين قد ظهرت جلياً عام ١٩٩٩م، عندما قامت الميليشيات الإسلامية بإسناد من باكستان، بغزو مرتفعات كارغيل الواقعة على الحدود الباكستانية الهندية في مرتفعات كشمير، وأوشكت على هزيمة الجيش الهندي، وتحرير كشمير، لولا خيانة كل من نواز شريف رئيس وزراء الباكستان السابق، ورئيس أركانها في ذلك الوقت برويز مشرف، اللذين سحبوا القوات المهاجمة امتثالاً لأوامر أميركا.

فهذه الحادثة بالذات قد دقّت ناقوس الخطر عند الأميركيين، الأمر الذي جعلهم يحسبون ألف حساب لتعاظم قوة المسلمين في المنطقة؛ لذلك ضغطوا على عميلهم الرئيس الباكستاني الحالي برويز مشرف، ليقوم بضرب وتفكيك المعسكرات الإسلامية في باكستان، بحجة أن المقاتلين ضد الهند في كشمير يخرجون منها، وبحجة أنهم إرهابيون.

كما ضغطت أميركا ثانية على برويز مشرف، لحمله على التنازل سياسياً عن دعم قضية كشمير الإسلامية، فاستجاب أيضاً لهذه المطالب الأميركية، وأعلن عن تنازله عن حق تقرير المصير للشعب الكشميري، وبدأت المفاوضات بالفعل في إسلام آباد بين دولة الهند ودولة باكستان لتصفية القضية الكشميرية على أساس ثنائي. والمفاوضات تنطلق من إقرار الحكم في باكستان بوجود حق للهندوس في كشمير يتفاوضون على الاتفاق عليه لجعله مشروعاً، لا ليُخرجوا الاحتلال الهندوسي من كشمير.

وغرض أميركا من ضغطها على عميلها برويز مشرف بخصوص مسألة كشمير، ليس فقط ضرب القوة الإسلامية المتعظمة في باكستان، وإنما أيضاً موازنة المنطقة، فلا تنشغل الهند في نزاع مع باكستان، وبالتالي تصبح الصين هي القوة الوحيدة في المنطقة، بل تريد أميركا تهدئة الأمور بين الهند وباكستان لتتصدى الهند للصين وهي آمنة على حدودها الغربية مع باكستان؛ ولهذا تم دمج الهند وباكستان في كتلة ((سارك)) لدول جنوب آسيا، وبذلك توجد قوة كبيرة بمقدورها أن تقف في مواجهة الصين بكل جدارة. أما لو استمر الصراع بين الهند وباكستان، فإن الهند لا تقوى على مواجهة الصين أو التوازن معها، وبخاصة وأن الصين باتت قوة اقتصادية متعظمة، وقوة ديمغرافية أولى في العالم، ولها مقعد دائم في مجلس الأمن، وهي دولة نووية قديمة، أي إنها بكل المقاييس تعتبر قوة صاعدة، كما أنها لم تقع في الخطأ الذي وقعت فيه روسيا، أي إنها حافظت على تماسكها الداخلي، يقول دنج هسياوبنج الزعيم القوي الذي حدّث الصين بعد ماوتسي

تونغ: «إن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه غورباتشوف أنه سمح بالحرية السياسية قبل أن يجدد الاقتصاد».

وهكذا فإن أميركا أصبحت تحسب حساباً لتعاطم الصين، وتريد إشغالها في المنطقة بإيجاد قوة تقف في وجهها، وبالتالي يهتمها أن تقضي على النزاع بين الهند وباكستان للتفرغ إلى الصين، وهذا ما يفسر سبب سكوت أميركا ورضاها عن حيازة كل من الهند والباكستان للأسلحة النووية، بل وتمكين الهند بشكل خاص من حيازة الأسلحة المتطورة، وتسهيل حصولها على ما ينقصها من تكنولوجيا السلاح. والدليل على ذلك أن أميركا منعت (إسرائيل) من بيع طائرات الفالكون الرادارية المتطورة إلى الصين، بينما سمحت لها ببيع هذه الطائرات للهند، إضافة إلى أن أميركا دخلت بنفسها مع الهند في اتفاقيات شراكة استراتيجية، أي إنها أصبحت تعاملها كما تعامل (إسرائيل)، بالرغم من أنها ليست دولة غربية، ولا دولة إنجلوسكسونية.

هذا هو أبرز ما في هذه القضية، وهو المد الإسلامي، والمد الصيني، والمد النووي؛ لذلك وضعت أميركا استراتيجيتها في المنطقة على أساس الحد من المدين الإسلامي والصيني، وموازنة قوة الصين بتهدة المنطقة، وإزالة أسباب الصراع فيها، لتصلح أن تكون قوة متناصفة كبرى تعادل قوة الصين وتوازنها.

٦ - قضية أفريقيا

إن قضية أفريقيا قضية جديدة لم تنشأ في المجال الدولي إلا بعد ١٩٦٠م، وقضيتها هي قضية الاستعمار ليس غير، فإن أفريقيا بلاد متأخرة فكرياً، وفيها خيرات كبيرة من مواد الخام، وثروات زراعية وحيوانية بشكل خيالي. ولما اندفعت الدول الاستعمارية، في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، في الاستعمار، كان من جملة الأماكن التي غزوها القارة الأفريقية، وأخذت كل دولة تستعمر منها ما تقدر عليه. ولم يحصل احتكاك قوي بين الدول على استعمارها؛

ولذلك استقرت فيها أكثر الدول الاستعمارية، وصارت القارة كلها مستعمرة لأوروبا، فتوجد فيها مستعمرات لإنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا، وهولندا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا. وكانت إنجلترا صاحبة حصة الأسد فيها، ثم تليها فرنسا، ثم بلجيكا، ثم البرتغال. وقد ظلت هذه الدول الاستعمارية الثماني تسيطر على مستعمراتها في أفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وحين وُضع ميثاق هيئة الأمم أُدرجت فيه مواد تتعلق بإنهاء الاستعمار فيها، ولكن وضعت هذه المواد على شكل يجعل تصفية الاستعمار تدريجياً؛ ولذلك لم تصل الدول الكبرى إلى بحث تصفية الاستعمار في أفريقيا إلا بعد عام ١٩٦٠م، أما قبل ذلك فقد وضعت بعض المستعمرات تحت الوصاية، كالمستعمرات الإيطالية، مقدمة لإنهاء الاستعمار فيها، ووجدت أعمال سياسية كخطوات تمهيدية لإنهاء الاستعمار. وكان من أهم الأعمال السياسية فكرة الحياد الإيجابي، ومؤتمرات الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز. أما فكرة الحياد الإيجابي، فإنها في أصلها فكرة إنجليزية أعطاها تشرشل رئيس وزراء بريطانيا للعميل الإنجليزي نهر، وطلب إليه أن يعلنها سياسة للهند، وأن يعمل لها بين الدول في آسيا. والسر في إعطاء إنجلترا لهذه الفكرة لنهر أن إنجلترا رأت أن مستعمراتها في الشرق الأقصى وآسيا كلها صارت في خطر من أميركا وروسيا (الاتحاد السوفياتي)، فهي في خطر من روسيا (الاتحاد السوفياتي) بتحريض أهل البلاد على التحرر من الاستعمار، لاسيما بعد أن رأت ما حصل في إندونيسيا، وهي في خطر من أميركا في الضغط على إنجلترا لإعطاء المستعمرات استقلالها، ثم جرها لها عن طريق القروض والخبراء. أما فكرة الاستقلال، فإن إنجلترا عريقة في اتخاذها وسيلة لتغيير أسلوب الاستعمار، فقد أعطت بعض مستعمراتها استقلالها وجعلتها دولاً، وكونت منها ما يسمى بالكومنولث البريطاني؛ ولذلك لم تكن تهتم كثيراً بفكرة الاستقلال، وكانت تحبها وتسير بها؛ لأنها تعرف كيف تستخدمها لتثبيت استعمارها، ولكنها كانت تخاف من أن تتسلط أميركا على الدول المستقلة عن طريق القروض،

والمساعدات، والخبراء؛ ولذلك جاءت بفكرة الحياد الإيجابي وأعطيتها لنهر و ليسير بها للوقوف في وجه أميركا وروسيا (الاتحاد السوفياتي). وبالفعل قام نهر و بالدعوة إلى فكرة الحياد الإيجابي، ونشط في ذلك نشاطاً ملحوظاً، وقد أدركت روسيا (الاتحاد السوفياتي) مغزى هذه الفكرة، ولذلك حذتها، وأخذت تعمل لاستغلالها؛ لأن ووقوف أي دولة مستقلة على الحياد معناه وجود أمل بفصلها عن الغرب. وأما أميركا فإن ساستها قد اختلفوا بشأنها، فبعضهم كان يجذبها لأنها تمكن أميركا من جر الدول الحيادية إليها في قبولها القروض والهبات، وبعضهم كان يقاومها لأنها تمكن الشيوعية من الدخول إلى هذه الدول. وعلى أي حال، سار نهر و في الدعوة إلى الحياد الإيجابي، وصار يريد أن يوجد أعمالاً مادية تمثل الفكرة، فاتصل بالصين، ودعاها لفكرة عقد مؤتمر للدول الحيادية، فوافقت الصين على ذلك فوراً، ووجدت لجنة تحضير المؤتمر، وصارت اللجنة تتصل ببعض الدول التي كانت مستعمرة واستقلت، وتدعوها لمؤتمر الحياد الإيجابي، وكانت إندونيسيا من هذه اللجنة، وكانت في ذلك الوقت لم تنجر بعد إلى أميركا، ولكنها خافت من أن يعد ذلك سيراً مع الشيوعية. ويظهر أنها حاولت أن تستأنس برأي أميركا فشجعتها، وكان إيزنهاور في الحكم، وكان يقول بفكرة الحياد؛ ولذلك اندفعت إندونيسيا في الفكرة، واقترحت أن يكون المؤتمر في إندونيسيا، وأن يكون في باندونغ، فوافقت اللجنة كلها على ذلك، وعقد المؤتمر بالفعل في عام ١٩٥٤م في باندونغ، وحاولت كل من روسيا (الاتحاد السوفياتي)، والصين، وإنجلترا، وأميركا، استغلاله. إلا أن المؤتمر خرج بنتيجة ترضي روسيا (الاتحاد السوفياتي) والصين وأميركا بالتخاذ قرارات تدعو إلى التحرر، ولم ترض إنجلترا؛ لأنها كانت تريد أن يبحث في الحياد الإيجابي وحده، أو أن يطغى عليه الحياد الإيجابي، ثم إن أميركا استغلت المؤتمر استغلالاً هائلاً، فقد جعلت تيتو، وسوكارنو، وعبد الناصر، يتبنون هذا المؤتمر، وهذه الفكرة، بشكل قوي، والتصقوا بنهر و عميل بريطانيا صاحب الفكرة الأصلي، وصاروا يتخذون ذلك

وسيلة للدعوة إلى التحرر من الاستعمار، والحملة على الدول الاستعمارية. وكانوا يوجهون جهودهم في الدرجة الأولى نحو أفريقيا. وما أن جاءت سنة ١٩٦٠م حتى كانت الفكرة قد أخذت دورها في أفريقيا، وكان أن وجد لأميركا فيها عملاء، ومن يومئذ انتقل الصراع إلى أفريقيا، وصارت أميركا تحاول جدياً إخراج الدول الاستعمارية من أفريقيا، والحلول محلها؛ ولذلك صارت تضغط على هذه الدول من أجل إعطاء المستعمرات استقلالها، وكانت قبل ذلك، وفي سنة ١٩٥٤م بالذات، قد تبنت إشعال الثورة في الجزائر، وأوجدت عملاء لها، وجعلت مصر والبلاد العربية تسند هذه الثورة، فكان لهذه الثورة أثر بالغ على الدول الاستعمارية من أجل التخلي عن مستعمراتها. أما إنجلترا فإنها خبيرة بمعنى إعطاء الاستقلال؛ ولذلك أعطت بمدة وجيزة الاستقلال لعدة مستعمرات، فوجدت دول زنجبار، وتنجانيقا، ونيجيريا، وأوغندا، واتحاد روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسلاند، وغيرها. وأما فرنسا فقد تلكأت، ولكن ديغول بعد أن رأى الموقف في العالم كيف تحول بسرعة، سار في الخطة التي سارت فيها بريطانيا، فأعطى الاستقلال لعدة دول، ووجدت دول المغرب، وتونس، والجزائر، والسنغال، والجايبون وغيرها. أما بلجيكا فإنها كانت تستعمر الكونغو والكونغو كنز أفريقيا، وفيها أكبر كمية من اليورانيوم: المادة الجوهرية في صنع القنابل النووية؛ ولذلك لم يكن من السهل إعطاء الكونغو استقلالها، لاسيما وأن إنجلترا كانت تسيطر على الشركات التي تستغل المناجم في كاتنغا، إحدى ولايات الكونغو؛ ولذلك كان إعطاء الكونغو استقلالها يشكل مشكلة كبرى، ولكن أميركا شددت الضغط على بلجيكا حتى أعطت الكونغو استقلالها، فصارت دولة مستقلة. وهنا جنّ جنون إنجلترا، فسلطت عميلها مويس تشومي، فأعلن استقلال كاتنغا، فرفعت أميركا القضية إلى هيئة الأمم، فأرسلت قوة دولية لإرجاع كاتنغا، وذهب السكرتير العام حينئذ المستر هامرشولد، فدبرت له إنجلترا مؤامرة وقتلته. واشتد النزاع بين أميركا وإنجلترا، وظل عدة سنوات إلى

أن تغلبت أميركا على البلاد، وأقامت حكومة تابعة لها، وطردت تشومبي منها، وبذلك هدأت مسألة الكونغو ولو إلى حين. وخلال ذلك خافت إنجلترا على اتحاد روديسيا الشمالية، وروديسيا الجنوبية، ونياسلاند، ففكت هذا الاتحاد، وأعطت نيسالاند استقلالها وسميت ملاوي، وأعطت روديسيا الشمالية استقلالها وسميت زامبيا، وأخذت تحاول وضع روديسيا الجنوبية على وضع يؤمن لها بقاء استعمارها لها، ولأن أميركا استمرت تلاحقها بشأنها، فإن إنجلترا أعطتها فيما بعد استقلالها لتعرف بزمبابوي.

وأفلحت أميركا في انتزاع دول القرن الأفريقي، ودول البحيرات الكبرى، أوغندا، ورواندا، وبوروندي، من فرنسا، إلا أنها كانت فشلت في انتزاع تشاد منها في نهاية التسعينات، وحسم الأمر لقوات عميل فرنسا إدريس دي بعد أن انتصر على قوات حسين حبري الذي كان غير مستقر الولاء، فقد كان يوالي فرنسا ثم استمالته أميركا، ما جعل فرنسا تدعم بقوة عميلها إدريس دي، فمكّنته من الاستيلاء على الحكم.

والعقيد إدريس دي كان من رجال حبري وحليفاً قوياً له، وكان يشغل منصب القائد العام للقوات التشادية المسلحة حتى شهر نيسان سنة ١٩٨٩م، وهو الذي قاد قوات حبري في معارك (فيالارجو) عام ١٩٨٣، ونجح في إجلاء الجيش الليبي عن تشاد. لكن خلافاً قليلاً قاد إلى اشتراك دي مع حليفه حسن جاموس في محاولة انقلابية فاشلة بعد عزله من منصبه في نيسان عام ١٩٨٩م، وهرب بعدها إلى السودان حيث نظم الحركة الوطنية للإنقاذ، وشملت تحالفاً لقبيلتين تعارضان حكومة الرئيس حبري هما: الزغاوة والحجارة، وتسكنان في المناطق الحدودية التشادية السودانية، وللعقيد دي علاقة قوية بفرنسا، وهو ابن المؤسسة العسكرية الفرنسية، وقد خضع لدورة عسكرية في المدرسة الحربية في باريس عام ١٩٥٨م؛ ولذلك فإن انتصار دبي وهزيمة حبري ضربة للنفوذ الأميركي وتقوية للنفوذ الفرنسي،

إذ استعادت به فرنسا زمام المبادرة بقطعها الطريق على النفوذ الأميركي المتنامي. ومحمي المخافطين الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة، بدأت الولايات المتحدة تتخذ أساليب جديدة لغزو القارة الأفريقية، فلم تعد تكتفي فقط بإشغال الحروب الأهلية والأزمات، ودعم حركات التمرد؛ لتستطيع دحر عملاء دول أوروبا، والمحمي بعملاء للأميركا إلى الحكم في دول أفريقيا، بل أضافت إلى جانب تلك الأساليب، كما هي الحال في سياسة الإدارة الأميركية الدفاعية والخارجية، أسلوب التدخل العسكري المباشر، فبادرت إلى محاولة إيجاد علاقات واتفاقيات عسكرية مع العديد من دول شمال وغرب ووسط أفريقيا، باسم الحرب على الإرهاب، ما يوحي بأن التدخل الأميركي العسكري المباشر سيلعب دوراً أساسياً في الصراع على أفريقيا في الفترة القادمة، بجانب الأساليب الأخرى. وبهذا يمكن القول بأن الفترة القادمة ستشهد صراعاً أشد وطأة في أفريقيا، وقد أوجدت ولاتزال تحاول إيجاد قواعد عسكرية لها في شمال وغرب وشرق أفريقيا؛ لتتمكن عن طريقها أن تساند حركات التمرد، وتكون لها وسيلة ضغط على الحكومات المحلية، في سبيل إخراج كل دول أوروبا، لاسيما إنجلترا، مما تبقى لها من مستعمرات. ولكن بسبب تشابك المصالح الأوروبية في أفريقيا، فستكون المرحلة متميزة بالدموية والقسوة في أفريقيا، لاسيما وأنه لا توجد في أفريقيا من اعتبارات إلا الاعتبار المادية، ونهب الثروات الطبيعية. وبهذا فإن الصراع في أفريقيا هو صراع بين الدول الاستعمارية، فصارت قضيتها قضية دولية، ولا تزال قضية دولية؛ ولذلك تعتبر قضية أفريقيا من القضايا الدولية.

وهكذا اشتد الصراع بين الدول الكبرى على القارة الأفريقية منذ الستينات من القرن العشرين، فوجد نفوذ للأميركا وروسيا (الاتحاد السوفياتي) في القارة إلى جانب نفوذ الدول الاستعمارية الأوروبية. ولضعف روسيا (الاتحاد السوفياتي)، وعدم وجود إرث استعماري قديم لها في أفريقيا، فقد اضطرت إلى الخروج منها، وذلك بخروجها من أنغولا في ثمانينات القرن الماضي، وكذلك

خرجت باقي الدول الأوروبية الاستعمارية الصغيرة من أفريقيا، ولم يتبق فيها إلا بريطانيا وفرنسا، وهما اللتان أبقتا نفوذهما تحت إطارَي منظمة الكومنولث البريطانية، والمنظمة الفرانكفونية الفرنسية. ودخلت أميركا بكل ثقلها في تنافس محموم مع بريطانيا وفرنسا للسيطرة على أفريقيا، الأمر الذي دعا البريطانيين والفرنسيين إلى الدفاع عن مصالح أوروبا فيها عن طريق تنسيق مواقفهما، وترتيب زيارات مشتركة لوزيري خارجية الدولتين إلى دول القارة الأفريقية المختلفة.

وما زال الصراع دائراً في أفريقيا بين هذه الدول الثلاث، وما زال متمثلاً في الحروب الأهلية التي زادت عن العشرين، ومن أبرز ساحات هذا الصراع حتى الآن ما يجري في سيراليون، وليبيريا، وساحل العاج، والصومال، وأوغندا، والكونغو، ورواندا، وبيروني، والسودان.

ولقد ابتليت هذه القارة السوداء بسبب هذا التصارع الاستعماري بنزاعات مسلحة دامية، وزاد عددها في السنوات الأخيرة عن ٢٦ نزاعاً تشترك فيه ما يزيد عن الثلاثين دولة. وهذه النزاعات المفتعلة ساهمت في جعل مديونية القارة يزيد عن ٣٧٠ مليار دولار، تمثل ٦٥% من إجمالي الناتج القومي للقارة. وبسببها أيضاً زرع أكثر من ٣٠ مليون لغم في ١٨ دولة، بحيث تمثل أكثر من ربع الألغام الأرضية المزروعة في العالم أجمع.

ومن الجدير ذكره أن هذا الصراع بين الدول الاستعمارية الغربية على أفريقيا، يتحول أحياناً إلى صفقات وتوافقات بين الدول الكبرى، كما حصل من توافق أميركي بريطاني على فصل جنوب السودان عن شماله، وكما حصل من توافق أميركي فرنسي في ساحل العاج، إلا أن التنافس الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول يبقى هو السمة الأغلب في الصراع.

وهكذا انتقل الصراع الدولي على الاستعمار إلى أفريقيا، فصارت قضيتها قضية دولية، ولا تزال قضية دولية؛ لأنه وإن اتفقت كل من إنجلترا وأميركا

وفرنسا على صيغة لجمع أفريقيا تحت رابطة واحدة سمّتها منظمة المؤتمر الأفريقي ثم الاتحاد الأفريقي، ولكن الصراع داخل هذا المؤتمر والاتحاد وخارجه لا يزال بين الدول، ولا سيما بين أميركا وإنجلترا، وبانتهاء انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، وتوجه أميركا إلى إخراج الدول الأوروبية، لاسيما بريطانيا، من آخر مستعمراتها، خاصة في أفريقيا. فإن المشاهد أن أميركا تحاول أن تتسلل إلى دول أفريقيا باسم الحرب على الإرهاب؛ للاتصال بجيوش تلك الدول، وأوجدت ولا تزال تحاول إيجاد قواعد عسكرية لها في شمال وغرب وشرق أفريقيا، لتتمكن عن طريقها أن تساند حركات التمرد وتكون لها وسيلة ضغط على الحكومات المحلية، في سبيل إخراج كل دول أوروبا، لاسيما إنجلترا، مما تبقى لها من مستعمرات، ولكن بسبب تشابك المصالح الأوروبية في أفريقيا فستكون المرحلة متميزة بالدموية والقسوة في أفريقيا، لاسيما وأنه لا توجد في أفريقيا من اعتبارات إلا الاعتبارات المادية والثروات الطبيعية.

وهكذا فإن قضية أفريقيا قضية دولية.

هذه هي القضايا الكبرى التي تقع فيها الأعمال السياسية، إلا أن ذلك لا يعني أن الأعمال السياسية لا تقع إلا في هذه القضايا، وإنما يعني أن الصراع بين الدول أهم مظهر له هو هذه القضايا.

والصراع بين الدول في حالات السلم إنما يكون بأعمال سياسية، قد تكون مصحوبة بأعمال عسكرية، كما كانت الحال في فيتنام، وحديثاً في الشرق الأوسط (الكويت، والعراق، وأفغانستان)، وقد لا تكون مصحوبة بأعمال عسكرية، كما كان الحال في أفريقيا سابقاً في روديسيا وجنوب أفريقيا، وحديثاً كما هو في تونس وليبيا. ولما كان هذا الصراع إنما يقع من أجل مسائل أو قضايا، وكانت هذه القضايا الست من أهم ما يوجد احتكاكاً بين الدول؛ ولذلك أتينا بما أمثلة على الأعمال السياسية، وإلا فإن الأعمال السياسية قد تكون في غير هذه القضايا، بل قد تكون من غير وجود صراع. وما دام هناك

دول كبرى تتزاحم، ويكيد بعضها لبعض، فإنه لا بد أن تقوم بأعمال سياسية ضد بعضها البعض، إما من أجل نصب فخاخ دولية لتقع فيها الدولة الأخرى، وإما لإضعاف الدولة الأخرى، وإما لتقوية نفسها، وإما لغير ذلك. والأمثلة على ذلك كثيرة كثيرة لا تحصى. فمثلاً فكرة نزع السلاح، وحين أدخلت لعصبة الأمم، اتخذها إنجلترا وسيلة لإضعاف فرنسا، وأخذت تضغط على فرنسا من أجل تنفيذ الفكرة، وصارت تتظاهر هي بأنها أخذت تخفض أسلحتها، فصدقت فرنسا ذلك، وباشرت بالفعل في تخفيض أسلحتها، وحدث من نشاطها في التسليح، وكان هذا مكيدة من إنجلترا من أجل إضعاف فرنسا بالنسبة لها، وبالنسبة لألمانيا؛ ولذلك فإنها، أي فرنسا، لم تستطع الصمود أمام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وانهارت انهياراً فظيماً وسريعاً، وكان لأخذها بفكرة تخفيض التسليح أثر كبير في ذلك.

ومثلاً حين وقعت الحرب العالمية الثانية، نشطت روسيا (الاتحاد السوفياتي) في الصين، فأوجدت حزباً شيوعياً قوياً، وأسندته ليأخذ الحكم في الصين، وكانت أميركا تسند الحكم القائم هناك، ثم صارت تسند شان كاي تشيك، وجعلته في أول الأمر يشرك الشيوعيين معه حتى صارت لهم قوة، وصار لهم وزن، ثم انفصلوا عنه وصاروا يحاربونه، وكانت تسند شان كاي تشك علناً، وتمده بالمال والسلاح، ولكن بشكل محدود، وكانت تشجع الحزب الشيوعي خفية، وتحد من نشاط شان كاي تشك، وظلت تسير بخطوات خفية، ولكنها خطوات مركزة على وجه أدى إلى انتصار الشيوعيين، وأخذهم الحكم في الصين كلها، وطرد شان كاي تشك، وحصره في جزيرة فرموزا (تايوان الحالية). وكان شان كاي تشك يلاحظ ذلك ويستغربه، ولم يكن يتصور أن أميركا تعمل لجعل الصين دولة شيوعية، ولكنه كان ينسب هذا للجهل الأميركي، وأنهم غير مدركين للموقف، ولكن تبين فيما بعد أن أميركا قد وضعت خطة لجعل الصين دولة شيوعية، وذلك من أجل أن تقف في وجه روسيا (الاتحاد السوفياتي)، ومن

أجل تفكيك المعسكر الشيوعي وتخطيطه. وبالفعل قد نجحت خطة أميركا، وإن كان نجاحها قد تم بعد حوالي عشرين سنة، فهذا عمل سياسي قامت به أميركا، ويعتبر من الفخاخ الدولية العظيمة. ومثلاً بعد الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا محطمة فقيرة مهددة من قبل روسيا (الاتحاد السوفياتي)، فرمت نفسها في أحضان أميركا، واستغاثت بها أن تنجدها، فسارعت أميركا إلى نجدها، ووضعت مشروع مارشال، وصارت المساعدات الأميركية تتدفق على أوروبا، ولكن هذه المساعدات كانت مواد اقتصادية، وأسلحة، وخبراء، وعن طريق هذه المساعدات دخلت شريكاً في الشركات، وشجعت الرجال المثقفين على الهجرة إلى أميركا، وربطت اقتصاد أوروبا باقتصاد أميركا، وما إن مرت بضع عشرة سنة حتى أصبحت أوروبا تابعة لأميركا، وصارت تحت جناحها، وصارت اقتصاديات أوروبا بشكل عام ملكاً للشركات الأميركية، فكانت مساعدة أميركا لأوروبا مكيدة من أجل ربطها بها، ومن أجل أخذ مثقفها، ومن أجل اشتراكها في اقتصادياتها.

ومثلاً ألمانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية متهتكة الجراح، مدمرة الصناعات. فسارعت أميركا لمساعدتها، وكانت أميركا تدرك نقطة مهمة في إنشاء الصناعة في الدول، فالدولة لا تكون دولة صناعية بالمعنى الدولي إلا إذا جعلت أساس صناعتها الصناعة الحربية، وبنت كل صناعتها على أساس الصناعة الحربية. وألمانيا إذا أعيدت لها الصناعة على هذا الأساس فإنه ما أسرع أن تعود دولة كبرى مرة أخرى، ولذلك تقدمت أميركا من ألمانيا وتبنت (برمجة) صناعاتها، فأقامت الصناعة فيها على أساس اقتصادي لا على أساس حربي، وعلى أساس التنمية لا على أساس الصناعة الحربية، ومن أجل ذلك أدخلت الشركات الأميركية لألمانيا، وأقامت الصناعة بأموال أميركية، وبذلك ضربت ألمانيا كدولة عسكرية، فوجدت في ألمانيا مصانع ضخمة، وتحسنت اقتصاديات ألمانيا صناعياً، فصارت ألمانيا من ناحية اقتصادية أكثر ثروة مما كانت عليه قبل الحرب

العالمية الثانية، وظهر للعالم كيف أعادت ألمانيا صناعتها بسرعة هائلة. لكن الحقيقة هي أن ألمانيا بهذه الصناعة على هذا الوجه قد انتحرت، ولن تقوم لها قائمة إلا إذا أعادت النظر من جديد في صناعتها فنفضتها من الأساس، وأقامتها على أساس الصناعة الحربية، ولن تتقدم اقتصادياً إلا إذا أخرجت الشركات الأميركية والأموال الأميركية من البلاد. فهذه المساعدة من أميركا لألمانيا على هذا الشكل عمل سياسي يعتبر من الفخاخ الدولية، وقد ضرب ألمانيا بدل أن يأخذ بيدها.

ومثلاً حين اتصل كاسترو زعيم كوبا بالمعسكر الشيوعي واستعان بروسيا (الاتحاد السوفياتي) لم تنزعج أميركا، مع أن مبدأ مونرو يحظر على جميع الدول أن تفكر بغزو أميركا، ولما أخذت روسيا (الاتحاد السوفياتي) تمد كاسترو بالسلاح سكنت أميركا، مع أن ذلك في عرف الدول تدخل مباشر بالسلاح في أميركا، ولم يكن هذا السكوت عن خوف من أميركا، ولا عن جهل منها، وكوبا على بعد خطوات منها، وإنما كان مكيدة من أجل جر روسيا (الاتحاد السوفياتي) للعالم الجديد من أجل توسيع المدى الروسي توسيعاً يجعله عاجزاً عن حمايته، ويكون مضعفاً لموقفه، وممكناً لأميركا منه؛ ولذلك كان الكثير من الساسة، حتى بعض الروس أنفسهم، يرون من الحماقة ما فعلته روسيا (الاتحاد السوفياتي) في كوبا، ولولا الاتفاق الذي حصل بين العملاقين في فينّا، لكان توسع روسيا (الاتحاد السوفياتي) في أميركا وبالاً عليها.

ولا يقال إن أميركا انزعجت منه، وكادت تقع في حرب من أجله لولا تعقل الروس (الاتحاد السوفياتي) وسحبهم الصواريخ النووية التي ركزوها في كوبا؛ لا يقال ذلك لأن ما فعله كندي من تهديد روسيا (الاتحاد السوفياتي) من أجل الصواريخ في كوبا، وسحب خروشوف لها إنما كان عملية مصطنعة باتفاق الجانبين؛ لأن من جملة الاتفاقات التي حصلت بين خروشوف وكندي، إزالة القاعدة النووية الأميركية الموجودة في تركيا، وإزالة القاعدة النووية الموجودة في

كوبا، وأميركا تستطيع إزالة قاعدتها من تركيا دون ضجة؛ لأن تركيا لا تتأثر من إزالتها، ولا تسبب إزالتها سوء تفاهم بين تركيا وأميركا، ولكن إزالة القاعدة النووية من كوبا بإرادة روسيا (الاتحاد السوفياتي) معناه التخلي عن الدفاع عن كوبا، وهذا يثير الدول الشيوعية كلها، ويثير كوبا بالذات، ويوجد سوء تفاهم بين روسيا (الاتحاد السوفياتي) وكوبا؛ ولذلك لابد من أسلوب لإزالة هذه القاعدة بشكل لا يؤثر على روسيا (الاتحاد السوفياتي) تجاه الدول الشيوعية، ومن أجل ذلك اتفقا على أن تصطنع أميركا سبباً لإيجاد توتر دولي يؤدي إلى إزالتها، وقد وقت كندي لهذا الأسلوب وقتاً استغله لصالحه، فإنه حين رأى أن إنجلترا قد حشدت قواتها في عدن وبيحان للتدخل في اليمن ضد الجيش المصري من أجل طرده من اليمن، ورأى أن إنجلترا بدأت بالفعل تتحرش بالجيش المصري وتحاول غزوه من بيحان، لما رأى ذلك أثار مسألة الصواريخ النووية في كوبا، وأوجد توتراً دولياً حتى خافت إنجلترا وفرنسا من نشوب حرب عالمية، حينئذ تراجعت إنجلترا عن التدخل في اليمن، وتظاهر خروشوف بالتراجع، وأظهر أنه مستعد أن يسحب قاعدته إذا سحبت أميركا قاعدتها من تركيا، فتظاهر كندي بأنه سينظر في ذلك، وأزيلت القاعدة النووية من تركيا. هذا هو واقع المسألة، فهي عمل مفتعل لتبرير إزالة روسيا (الاتحاد السوفياتي) قاعدتها من كوبا واتخذ وسيلة لتخويف إنجلترا.

والدليل على أن سكوت أميركا عن إنشاء روسيا (الاتحاد السوفياتي) قاعدة نووية لها في كوبا كان مكيدة، وكان فخاً دولياً، ما حصل في اليونان بعد الحرب العالمية الثانية حين شبت الثورة الشيوعية فيها، فإن تيتو عرض على ستالين أن تتدخل يوغسلافيا ضد اليونان وتقيم في اليونان دولة شيوعية تنضم للمعسكر الشيوعي. ولكن ستالين أدرك ما في هذا الاقتراح من المخاطر، فقال لتيتو بصراحة: أتريدنا أن نقيم قاعدة على البحر الأبيض المتوسط ضد أقوى دولة، وأغنى دولة في العالم؟! وهل نستطيع نحن حماية هذه القاعدة، إن كل ما نستطيعه

هو التشويش على أميركا، أما أن نأخذ اليونان من أميركا فذلك لا قبل لنا به، ولن نفكر في مثله.

ومثلاً حين وقعت الحرب العالمية الثانية خاف هتلر من أن تدخل تركيا الحرب إلى جانب إنجلترا، أي إلى جانب الحلفاء، وهو يعلم أن الفئة الحاكمة في تركيا، فئة مصطفى كمال المسماة بحزب الشعب، فئة تسير مع الإنجليز وتعترف بفضلهم عليها؛ ولذلك ما أسهل على الإنجليز من أن يدخلوهم الحرب بجانبهم، هو يعلم ذلك؛ ومن أجل هذا خشي من دخول تركيا الحرب ضد ألمانيا فأراد أن يجعلها على الحياد؛ لأنه يعلم أن دخول تركيا ضده يضره من ثلاث جهات، الأولى أن الشعب التركي شعب شجاع، وهو أشجع من الإنجليز، وأشجع من الفرنسيين، وأشجع من الروس، فدخوله الحرب بجانب الحلفاء يوجد قوة لهم لها وزنها في الحرب. والثانية أن الشعب التركي شعب مسلم، فدخوله الحرب يعني جعل عواطف المسلمين عرباً وغير عرب ضد ألمانيا، وهذا له تأثيره في الدعاية العالمية. والثالثة أن موقع تركيا موقع استراتيجي ممتاز، فإنها في حيادها تكون حصناً على الجبهة الشمالية الغربية، فتحول دون دخول الحلفاء إلى أوروبا، وتكون حاجزاً منيعاً يحميه من هجوم خلفي. ومن أجل هذا حرص على جعل تركيا على الحياد؛ ولذلك أرسل أعظم رجاله دهاء وهو فون بابين سفيراً لألمانيا في تركيا، ليقوم بمهمة جعل تركيا على الحياد، وللحيلولة دون دخولها الحرب بجانب الحلفاء؛ لأن دخولها الحرب ضد الحلفاء غير وارد وليس محل أمل؛ لذلك كان همُّ هتلر ضمان أن لا تدخل تركيا الحرب إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا، فأرسل أدهى رجاله لهذه المهمة. ولكنه حتى يغطي قصده جعل مهمة فون بابين محاولة جلب تركيا إلى جانب ألمانيا، ومحاولة إقناعها بدخول الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء؛ لذلك حرص الحلفاء من ناحيتهم على جعل تركيا على الحياد، وصار سفراؤهم يشغلون هذه الغاية بجد، وكان فون بابين يشتغل ظاهراً لأخذ تركيا إلى جانب ألمانيا، فحمل ذلك الحلفاء على أن يحرصوا كل الحرص على

بقاء تركيا على الحياد. وبهذه اللعبة السياسية، وبدهاء فون بابن، نجح هتلر في إبقاء تركيا على الحياد طوال مدة الحرب، مع أنه كان أسهل على الحلفاء أن يغزوا ألمانيا من جهة تركيا بإدخال تركيا إلى جانبهم، ولكنهم لم يفعلوا ذلك خشية فتح تلك الجبهة، وحرصاً على بقاء تركيا على الحياد لحراسة هذه الجبهة بحياد. فمثل هذا العمل السياسي يعتبر من الأعمال المؤثرة في حالة الحرب.

فهذه أمثلة للأعمال السياسية الدولية التي تقوم بها الدول ضد بعضها البعض في الصراع الدولي وفي الحياة الدولية، إما لنصب فخاخ دولية، وإما لإضعاف الدول الأخرى، وإما مناورات سياسية، وإما غير ذلك. وهذه الأعمال كما تقع في الحياة الدولية عامة، تقع كذلك في الصراع القائم في القضايا الست، ولكن حين يقع ذلك يكون محصوراً في نقطة واحدة وبين الدولتين والدول المتصارعة، ولكن وقوعها بشكل عام يجعل تأثيره الدولي أكثر. ومن هنا كان على السياسي أن لا يحصر ذهنه في القضايا المهمة، وما يقع فيها من أعمال سياسية، بل يجب أن يجعل نظريته نظرة واسعة بحيث تتناول كل عمل سياسي يحصل من أي دولة كبرى. ومما يجب هنا النظر إليه أن السياسي حين ينظر في الأعمال السياسية يجب أن يبعدها عن التجريد والشمول، وأن يربط كل عمل بالظروف المحيطة به والملابسات التي تكتنفه، فلا يصح أن يأخذ العمل مجرداً من ظروفه وملابساته، ولا يصح أن يعمم الموضوع تعميماً شاملاً، ولا يصح أن يقيس على العمل الواحد أي أعمال أخرى، ولا أن يرتب الأعمال ترتيباً منطقياً، فيصل إلى نتائج منطقية، بل يجب أن يتجنب ذلك ويبعد عنه، فلا يوجد أخطر على الفهم السياسي من المنطق والقياس؛ لأن أعمال الحياة متباينة ومختلفة ولا يشبه بعضها بعضاً، بل كل عمل له ظروفه وله ملابساته؛ ولذلك عليه أن يربط العمل بالمعلومات السياسية المتعلقة به، وأن يأخذه وسط ظروفه وملابساته، وحينئذ يفهمه فهماً أقرب إلى الصواب. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى. فالحوادث اليومية التي تحصل في الحياة الدولية، وفي أعمال الدول

الكبرى السياسية، مفعمة بالأمثلة. على أن كل عمل مرتبط بأصل له يتعلق بسياسة الدولة، أو بالموقف الدولي، أو بأوضاع الدول، وأن كل عمل له ظروفه الخاصة به، وله ملابساته التي لا يشاركه فيها غيره. فمثلاً حدث في شهر نيسان سنة ١٩٦٩م أن ضربت كوريا الشمالية طائرة تجسس أميركية في الشرق الأقصى، فاهتزت أميركا، واجتمع مجلس الأمن القومي، ثم خرج رئيس الجمهورية نيكسون بقرار أن الولايات المتحدة لا تنوي الانتقام لضرب الطائرة، وكل ما في الأمر صارت طائرات التجسس وبواخر التجسس تحرس بما يحميها من الاعتداء. في حين أن كوريا الشمالية أسرت باخرة تجسس في العام ١٩٦٨م، فاهتزت أميركا، واجتمع مجلس الأمن القومي، وأطلق الرئيس جونسون تصريحات تهديد ووعيد، وتحرك الأسطول السابع في المحيط الهادي نحو كوريا، ولما رأت أميركا أن تهديدها وحرب الأعصاب لم تؤثر لجأت إلى وسائل المفاوضات والملاينة حتى أطلق سراح بحارة السفينة. فهذان الحادثان نوع واحد هو تعرض دولة صغيرة مثل كوريا لدولة كبيرة مثل الولايات المتحدة بضرب طائرتها، وقتل ملاحها الطائرة، وبأسر بواخرها وبحارة هذه البواخر، فلماذا وقمت من كل حادث غير الموقف الآخر؟ أهو لاختلاف الأشخاص؟ قد يكون، أم هو لأن التهديدات لم تتم؟ قد يكون، ولكن الظاهر أن ظروف الباخرة كانت ظروفًا عادية أو شبه عادية، وكانت الصين مشغولة بالثورة الثقافية؛ ولذلك لا يؤدي التهديد إلى خطر محتمل. وأما ظروف الطائرة فإنها ظروف غير عادية، فروسيا (الاتحاد السوفياتي) تحشد قواتها البرية والجوية الضخمة في وسط أوروبا، وتحشد قواتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط. والصين في وضع تريد فيه إظهار نفسها للعالم بعد عزلة الثورة الثقافية، وهي تتحرش بروسيا (الاتحاد السوفياتي) من أجل الظهور، فلو قام نيكسون بتهديدات لكوريا، فإن المحتمل أن ترد عليه الصين، وهذا قد يؤدي إلى احتكاك وزيادة توتر، وقد تتخذ منه إنجلترا وسيلة للتحريض ضد المعسكر الشرقي؛ ولذلك لم يكن من الصواب أن تقوم أميركا

بأي تهديد، ولا بحرب أعصاب؛ لذلك سكت نيكسون.

فظروف العملين اختلفت، فلا بد أن يختلف الإجراء فيهما.

ومثلاً قيام نيكسون بعد تسلمه منصب الرئاسة مباشرة بزيارة أوروبا، وادعاؤه أنه يريد الرجوع إلى حلفائه لأخذ رأيهم قبل الاتصال بروسيا (الاتحاد السوفياتي) من أجل أزمة الشرق الأوسط، وكان يمكن أن يصدق قوله هذا لو لم تكن هناك ظروف أخرى أقرب لأن تكون هي السبب، لكن بالتدقيق تبين أن إنجلترا كانت تجري اتصالات مع الدول الأوروبية من أجل تجميعها حولها في أزمة الشرق الأوسط، وتريد إقناعها بالوقوف إلى جانبها ضد روسيا، ولو أدى إلى حرب عالمية ضد المعسكر الشرقي، فهذا الظرف ظرف خطير، وهو الذي حمل نيكسون على زيارة دول أوروبا فور تسلمه منصب الرئاسة قبل أن يقوم بأي عمل، فسفره لأوروبا هو من أجل تفريق دولها عن إنجلترا.

ومثلاً قامت روسيا (الاتحاد السوفياتي) في أواخر سنة ١٩٦٨م بغزو تشيكوسلوفاكيا، وأشركت معها حلف وارسو، فاشترك كله ماعدا رومانيا، ودخلت جيوش الحلف تشيكوسلوفاكيا بحجة المحافظة على الشيوعية، وحماية الدولة الشيوعية، والحزب الشيوعي، من اعتداءات غربية محتملة. وقد يكون هناك شيء من ذلك، ولكن الظروف التي حصل فيها الحادث هي أخطر من حزب شيوعي، ومن المحافظة على الشيوعية، لاسيما وأنه لم يكن هناك من شيء سوى اجتهد زعماء الحزب الشيوعي في تفسير الشيوعية. وبالتدقيق في الظروف يتبين أن الأسطول الروسي (السوفياتي) الموجود على سواحل مصر قد أصبح مهدداً من قبل إنجلترا، فإن إنجلترا تحشد قواتها في البحر الأبيض المتوسط، وقد تقوم (إسرائيل) بالهجوم على مصر فتضطر روسيا (الاتحاد السوفياتي) للتدخل بحجة حماية الشيوعية، وحينئذ يمكن أن تهب إنجلترا لضرب روسيا (الاتحاد السوفياتي) فصار لا بد من الإعداد للحرب، ومن تهئية وسائل الإمدادات.

وجيء الإمدادات من روسيا (الاتحاد السوفياتي) عن طريق جبل طارق في

حالة الحرب غير متيسر فضلاً عن كونه طريقاً طويلاً؛ لذلك كان لا بد من إيجاد منفذ على البحر الأبيض المتوسط، يكون قريباً من مصر، ومن أجل هذا قامت روسيا (الاتحاد السوفياتي) بحشد مليوني جندي، وثلاثة آلاف طائرة، وأسلحة نووية، في أوروبا الوسطى، وهيأت حلف وارسو للاشتراك في الحرب، فقام الحلف بدخول تشيكوسلوفاكيا علناً لتخويف إنجلترا، بحشد قواته في وسط أوروبا، مستعداً لاخترق يوغسلافيا وألبانيا للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط إذا اشتبكت روسيا (الاتحاد السوفياتي) في حرب مع إنجلترا. فيكون دخول تشيكوسلوفاكيا بحجة المحافظة على الدولة الشيوعية مقصوداً منه تهديد إنجلترا والاستعداد للحرب، ووضع حلف وارسو في حالة تأهب لدخول الحرب.

على هذا الوجه تربط الأعمال السياسية بأصلها، وتوضع ضمن ظروفها وملابساتها، وتفهم في اليوم الذي حصلت فيه غير اليوم الذي مضى قبله، ملاحظاً ما يحصل من تطورات وتغييرات في اليوم الواحد، بل في الساعة الواحدة. ولا يجوز أن يظل المرء واقفاً عند زمن مضى ولو قبل ساعة أو دقائق، بل ينتقل مع انتقال الزمن، ويفهم الأمور والأعمال حسب آخر لحظة من الزمان، بما يحصل أثناء ذلك من شؤون وأعمال.

هذه هي قضايا العالم الكبرى، وتلك هي الدول الكبرى التي تؤثر في السياسة الدولية. وكذلك بيان كيفية ربط الأعمال الساسية بأصلها، ووضعها ضمن ظروفها وملابساتها، وفهمها في يومها بل في ساعتها لسرعة تغير الأحداث وتحركها.



أسباب شقاء العالم

لا شك بأن العالم قد شقي بالدول الكبرى منذ أن تحكمت فيه بوصفها دولاً كبرى في العالم، وشقي بما أحدثوه من فكرة الأسرة الدولية أو الجماعة الدولية، وشقي بالاستعمار منذ أن وجد المبدأ الرأسمالي، أي منذ أن وجد الاستعمار، وسيظل العالم شقياً ما دامت خرافة الجماعة الدولية أو الأسرة الدولية موجودة، وما دامت الدول الكبرى تتزاحم على العالم وتتحكم فيه، وما دام الاستعمار له أي وجود، مهما تغير شكله، واختلقت أساليبه. ولذلك فإن تخليص العالم من الشقاء الذي يتردى فيه ووضع في طريق السعادة، لا يمكن أن يتأتى إلا إذا عولجت فيه هذه المشاكل الثلاث، أي إلا إذا أزيلت منه هذه العوامل الثلاثة: خرافة الأسرة الدولية، وتحكم الدول الكبرى وتسلطها، ووجود الاستعمار والاحتكار.

أما الأسرة الدولية، فإن الأساس الذي قامت عليه من الأصل، ومنذ وجود هذا الوضع أساس باطل، فقد قامت أول ما قامت على أساس أسرة للدول النصرانية في أوروبا الغربية، لتكوّن منها كتلة تقف في وجه الدولة الإسلامية، ثم ضمت إليها الدول النصرانية في أوروبا الشرقية، فصارت أسرة الدول النصرانية في أوروبا، وظلت كذلك منذ القرن السادس عشر، أي منذ أن صارت الدولة الإسلامية قوة تكتسح أوروبا، إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي حتى سنة ١٨٥٦م حيث وصل ضعف الدولة الإسلامية إلى حدّ أن سميت بالرجل المريض، وصار يجري التآمر على تقسيم تركتها، أي على تقسيم ممالكها. فطوال هذه المدة، أي ما يقرب من ثلاثة قرون، والأسرة الدولية تعني "الأسرة النصرانية" وتعني عداوة الدولة الإسلامية.

وبالرغم من أنها أسرة لدول نصرانية فقط، ولدول نصرانية في أوروبا فقط، يحرم على الدول غير النصرانية الدخول فيها، ومع ذلك سمّوها الأسرة

الدولية، والجماعة الدولية، ما يضيف عليها وحدها الصفة الدولية، ويطبق عليها وحدها بحث الشؤون الدولية، ولا يشمل غيرها، ولا يطبق عليه. وكان يكون الأمر أهون، لو أن هذه الأسرة النصرانية اقتصرَت على اجتماع نصراني، وجعلته اجتماعاً نصرانياً في مقابل الإسلام، ولكنها أعطته الصفة الدولية. وعملت على تخليده بالصفة الدولية، وذلك أن فكرة العائلة الدولية تحددت ووضعت على أساس الدول النصرانية، فجعل الشأن الدولي هو ما يعني هذه الأسرة، وجعلت القضايا الدولية هي ما يعني هذه الأسرة، ومن أجل تنظيم ذلك وتخليده، وضعت فيه قواعد تقليدية، سميت فيما بعد بالقانون الدولي. فقد عمدوا إلى الاتفاقات الدولية التي عقدت بين الدول النصرانية، وإلى الأعراف التي كانت سائدة بين المجموعات النصرانية بوصفها مجموعات، وكونوا منها قواعد جعلوها قواعد دولية، أو ما يسمى بالقانون الدولي.

فالأسرة الدولية، أو العائلة الدولية، هي في أصلها مبنية على أساس العائلة الدولية النصرانية الأوروبية، والقانون الدولي هو في أصله المعاهدات المعقودة بين الدول النصرانية، والعرف السائد في المجموعات النصرانية الأوروبية. فإطلاق اسم العائلة الدولية على الدول النصرانية الأوروبية وحدها يعتبر تزويراً وتضليلاً؛ لأن العالم ليس الأسرة الدولية النصرانية الأوروبية فحسب. وإطلاق اسم القانون الدولي على معاهدات وأعراف الدول النصرانية وحدها كذب وتزوير؛ لأن الأفكار التي تصلح لأن تكون قانوناً دولياً ليست معاهدات وأعرافاً للدول النصرانية الأوروبية فحسب، بل الأفكار التي تصلح لذلك هي مجموعة الأعراف الموجودة بين المجموعات الموجودة في العالم كله، والاتفاقات والمعاهدات التي تعقد بين مجموعات البشر في العالم كله؛ لذلك كان مفهوم الأسرة الدولية في تأسيسه خطأ، وكان مفهوم القانون الدولي في تأسيسه خطأ. وقد كان يمكن تلافي الأمر لو اعترفت هذه الدول بباقي دول العالم، لكن الواقع أن هذه الأسرة لم تقبل الاعتراف بسواها مطلقاً، بل لم تكن تقبل أن ينضم إليها إلا من كان

نصرانياً. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر قبلت انضمام بعض الدول غير النصرانية لتعتبر من الأسرة الدولية، ولكنها لم تقبل غير القواعد التقليدية التي وضعتها على أساس أنها دول أوروبية نصرانية؛ ولذلك طلبت من الدولة العثمانية أن تترك تحكيم الإسلام في شؤونها الدولية، واشترطت عليها ذلك، ولم توافق على إدخالها إلا بعد أن قبلت هذا الشرط، وخضعت للقواعد التقليدية للدول النصرانية الأوروبية. وهذا يعني أن هذه الأسرة سمحت لبعض الدول بدخول أسرتها، ولكنها لم تسمح مطلقاً بغير قواعدها وأعرافها أن يكون له أي وجود في العلاقات الدولية. وقد ظلت الحال كذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، وزوال الدولة الإسلامية من الوجود. وكان يمكن تلافي ذلك بعد الحرب العالمية الأولى ما دام العدو الذي وجدت الأسرة الدولية من أجله، ووجدت القواعد الدولية من أجل مقاومته، قد زال، ولكن الأمر كان على غير ذلك. فقد تمسكت هذه الدول بالأساس الذي وجدت عليه الأسرة الدولية، ووجدت عليه القواعد الدولية؛ ولذلك اتفقت على إنشاء منظمة دولية تتمثل فيها الأسرة الدولية، ولكنها لم تجعلها عامة لجميع الدول، بل جعلتها لدول معينة، فقبلت بعض الدول غير النصرانية وغير الأوروبية فيها، ولكنها لم تقبل غير القواعد التقليدية للدول النصرانية الأوروبية، ولم تعبأ بما عند باقي دول العالم من أعراف وأفكار. وفوق ذلك فقد كانت تعني أن الأسرة الدولية هي الدول النصرانية الأوروبية، وأن الدول التي دخلت العصبة قد قبلت في الأسرة النصرانية الدولية، ثم لما جاءت هيئة الأمم كان يراد أن تقتصر عضويتها على الدول التي دخلت الحرب ضد ألمانيا، أي الدول النصرانية والدول التابعة لها، ولكن أميركا من أجل بسط نفوذها على العالم، وإدخال دول العالم تحت ظلها، وسّعت عضوية هيئة الأمم، وسمحت لدول العالم بالدخول إليها، ولكنها -أي أميركا وسائر الدول النصرانية- لم تسمح بأية قواعد لأن تتسرب للقانون الدولي، ولا لنظام هيئة الأمم هذه، بل ظلت قواعد الدول النصرانية هي الأساس في القانون الدولي، وهي القانون الدولي

نفسه، وهي نظام هيئة الأمم. حتى إن المعسكر الشرقي بزعامة روسيا، بالرغم من اعتناقه عقيدة الشيوعية، وهي تناقض النظام الرأسمالي وتناقض القواعد التي عليها الدول النصرانية، ومع ذلك لم يستطع أن يغير شيئاً من أساس النظام الدولي، ولم يستطع أن يجعل فكرة من أفكاره تتسرب إلى هذا النظام؛ ولذلك ظلت القواعد التقليدية للدول النصرانية أو الدول الرأسمالية هي وحدها التي تتحكم في المجموعات البشرية الموجودة في العالم كله، ضاربة عرض الحائط بما عند باقي الدول من أعراف وأفكار، وظلت في الوقت نفسه الأسرة الدولية تعني في واقعها أسرة الدول النصرانية، أو بتعبير آخر الدول الرأسمالية، وإن قبل الدخول فيها الكثير من الدول؛ لذلك كان لا بد من إعادة النظر في مفهوم الأسرة الدولية والعائلة الدولية، وكان لا بد من إعادة النظر في معنى القانون الدولي.

والذي زاد الطين بلة هو أن الدول النصرانية الأوروبية هذه، أو الدول الرأسمالية، لم تترك أمر تنفيذ القواعد التقليدية، التي صارت فيما بعد القانون الدولي، إلى العامل المعنوي، كما هي الحال في الأعراف الدولية، بل لم تتركها تنفذ على من التزم بها فقط، بل جعلتها تنفذ بقوة السلاح، وجعلت تنفيذها على جميع دول العالم سواء من التزم بها أم من لم يلتزم. فقامت الدول الكبرى في القديم بجعل نفسها الهيئة الحامية للأمن والنظام في الجماعة الدولية، وتدخلت في شؤون غيرها من الدول كلما لاح لها أن هناك تهديداً للسلام، أو إخلالاً بالنظام، ولم يكن يردعها عن التدخل في أي دولة، أي عن تنفيذ القواعد التقليدية التي اصطلحت عليها، إلا قوة تلك الدولة، وعجزها هي عن مجابتها. وقبل الحرب العالمية الأولى كانت الدول النصرانية الأوروبية نفسها، مجتمعة أو منفردة، تجعل نفسها الشرطي الدولي في العالم؛ لتنفيذ النظام الدولي، وحتى بعد قيام عصبة الأمم. ثم بعد قيام هيئة الأمم المتحدة، ظلت الدول الرأسمالية تجعل من نفسها الشرطي الدولي في العالم لتنفيذ القانون والنظام. وما تدخل أميركا وبريطانيا في الشرق الأوسط سنة ١٩٥٨م، بإنزال الجنود الأميركيين في لبنان، والجنود

البريطانيين في الأردن، وما غزوهما للعراق سنة ٢٠٠٣ م إلا مثال من أمثلة جعل هذه الدول الرأسمالية من نفسها شرطياً دولياً؛ لتنفيذ القانون الدولي، أو تنفيذ ما يسمونه النظام الدولي. فكان هذا العمل من أفضع الأعمال، وكان سبباً من أسباب شقاء العالم بالأسرة الدولية بمفهومها الأوروبي، وبما يسمى بالقانون الدولي. لذلك لا بد من علاج هذه المسألة من أجل تخلص العالم وإنقاذه من الشقاء.

وأما علاج هذه المسألة فهو أنه إذا كان لا بد من إيجاد الجماعة الدولية في المجتمع الدولي فيجب أن لا يقاس المجتمع الدولي على المجتمع العادي، فالمجتمع العادي لا بد له من كيان يرفع المظالم ويزيل التخاصم، ويفصل المنازعات بين الناس؛ لذلك كان لا بد لكل مجتمع من دولة، ولا بد له من سلطان، ولا بد من قانون، ولا بد من تنفيذ إجباري على الناس. أما المجتمع الدولي فهو عبارة عن مجموعات بشرية تنشأ بينها علاقات، وليس أفراداً تنشأ بينهم علاقات، ولكل مجموعة من هذه المجموعات حق السيادة، وحق الإرادة بشكل مطلق غير مقيد، فأبي إجبار خارجي لهذه المجموعة أو هذه الدولة، يعني سلب السيادة عنها، وهذه هي العبودية، وهو يتمثل في الاستعمار وفرض السيطرة والإجبار بالقوة، وأي منع لهذه المجموعة أو هذه الدولة من تنفيذ ما تقرره يعني تصفيداً لها بالأغلال، وإصابتها بالشلل والكساح؛ لذلك لا يصح أن توجد قوة فوق المجموعات البشرية تكون سلطة كسلطة المجموعة الواحدة، وبعبارة أخرى لا يصح أن يصبح المجتمع الدولي مجموعة تقوم عليها سلطة، لها صلاحية رعاية الشؤون، أي لا يصح أن توجد دولة عالمية تحكم عدة دول، ولا يصح أن يسمح بوجود دولة عالمية، لها سلطة على عدة مجموعات بشرية، بل يجب أن تظل المجموعات البشرية مجموعات لها كيائها، ولها سيادتها، ولها إرادتها. وإذا كان لا بد من تكوين جماعة دولية من هذه المجموعات، فيجب أن لا تكون دولة عالمية، ويجب أن تنشأ هذه المجموعة تأسيسياً ممن يريد مختاراً أن يكون فيها، لا أن تقوم بإنشائها دولة معينة لها مفاهيم

معينة، أو دولة معينة تتمتع بقوة تفوق قوة سواها. كما لا يصح أن تكون دولة عالمية، بل يقوم بتأسيس هذه الجماعة الدولية جميع الذين يرغبون، مختارين، بتأسيسها، بغض النظر عن نوع مفاهيمهم، وبغض النظر عن مقدار قوتهم ومدى نفوذهم، وأن تترك الحرية لكل دولة لم تشترك في التأسيس أن تشترك في الجماعة الدولية في كل وقت تريد، ويكون لها ما للمؤسسين من الحقوق والواجبات، وأن يكون للجميع حرية ترك الجماعة الدولية في أي وقت يريدون تركها، وأن لا يفرض على أي أحد تنفيذ المقررات بالقوة. بذلك تكون الجماعة الدولية جماعة دولية بحق، لا عائلة دولية معينة يطلق عليها زوراً وبهتاناً أنها أسرة دولية، ولا دولة عالمية يطلق عليها زوراً وبهتاناً اسم هيئة الأمم المتحدة.

هذا من حيث الأسرة، أما من حيث القانون فلا يصح أن يكون للجماعة الدولية، ولا لدول العالم، قانون دولي، وإنما يكون للجماعة الدولية قانون إجرائي فقط، ينظم شؤونها الإدارية، ويبين كيفية إدارة أعمالها، ويصطلح عليه برأي الأكثرية، وتغيره الأكثرية وتعده حسب الوقائع، وبما تقتضيه الوقائع.

أما ما يسمى بالقانون الدولي، فلا يصح أن يوجد، ولا يجوز أن يوضع؛ وذلك لأن القانون هو أمر السلطان، ولا يوجد دولة عالمية أو سلطان عالمي، بل لا يصح أن توجد دولة عالمية تكون سلطة على جميع الدول؛ لأن ذلك مستحيل الوجود، ولأن الزعم بوجوده يعني وجود الحروب والمنازعات الدموية؛ لذلك لا يجوز أن توجد دولة عالمية أو سلطة عالمية، وإذن لا يصح أن يوجد قانون دولي، أو يوضع أي قانون دولي، وذلك لثلاثة أسباب: أحدها: إن القانون هو أمر السلطان، ولا سلطان على جميع دول العالم، ولا على المجتمع الدولي، وإذن فلا قانون دولي، ولا وجود لهذا القانون الدولي من الأساس. الثاني: إن القانون واجب التنفيذ، فلا بد من وجود سلطة تنفذه، ولا يصح أن توجد سلطة عالمية تنفذ أوامرها بالقوة على جميع دول العالم؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحروب والمنازعات الدموية. الثالث: إن القانون ينظم العلاقات، والعلاقات الدولية تنشأ

بين المجموعات البشرية اختياريًا، فتتنظم كل دولتين أو أكثر بينهما العلاقات حسب مصالحهما، وبرضاهما، وتكون غير العلاقات الأخرى الموجودة بين دولتين آخرين أو دول أخرى، فيكون ما ينظم العلاقات هو اتفاقات، وليس قانونًا، ولا تنظم العلاقات الواقعة بالفعل إلا باتفاقات، وإذن لا يوجد قانون دولي ينظم العلاقات بين جميع الدول. لذلك كله لا يصح أن يوجد قانون دولي. على أن غالبية الناس، حتى في الغرب، أنكروا وجود قانون دولي عام، واستنكروا إلزام الدول بأي قانون دولي، أي إجبارها على تنفيذه. فمنذ ظهور فكرة القانون الدولي، دب الخلاف بين فقهاء الغرب حول طبيعة قواعده، وشك الكثيرون في قوتها الملزمة. فكأنت، وهيغل، في ألمانيا، وهوبز، وأوستن، وأتباعهما في إنجلترا، أنكروا وجود قانون دولي عام، وذهب إلى هذا الرأي كثيرون من فقهاء الغرب، وحتى الفقهاء الغربيون الذين يقولون بوجود قاعدة القانون الدولي، فإنهم لا يقولون بوجودها كقانون واجب التنفيذ، بل يقولون إنها عبارة عن مجرد قاعدة أخلاقية لا يترتب على مخالفتها أية مسؤولية قانونية. وحتى الذين يحاولون إيجاد تمحلات لتفسير معنى قانونية القانون الدولي، فإن تفسيراتهم هذه تدل على عدم وجود القانون الدولي، وأن الموجود إنما هو العرف الدولي، وليس القانون الدولي؛ لذلك فإن قليلًا من المفكرين، حتى في الغرب، يقولون بوجود قانون دولي عام، والذي يستطاع إثبات وجوده إنما هو العرف الدولي ليس غير.

والعرف المتعارف عليه بين المجموعات البشرية موجود، ومنه ما هو عرف عام موجود عند جميع المجموعات البشرية منذ القدم حتى الآن، مثل عدم قتل الرسل بين الدول أو ما يسمى بحصانة السفراء، ومنه ما هو عرف خاص بين مجموعات معينة، مثل ما كان معروفًا عند العرب من عدم منع أحد من زيارة البيت الحرام. فهذه الأعراف موجودة ولا شك، وهي ليست قانونًا، وإنما اصطلاحات يجري التعارف عليها بحكم تكرار حوادث معينة من الجميع، أو من

مجموعات خاصة. وعليه فإن العرف الدولي موجود، وأما القانون الدولي العام فلا وجود له.

بقيت مسألة تنفيذ القانون الدولي على الناس بالقوة، وهذا التنفيذ بالقوة، أو الإلزام على التنفيذ، لا يصح أن يكون، وذلك أن هذا التنفيذ إن كان من سلطة عالمية، أي من دولة عالمية، فإنه يستحيل؛ لأنه لا وجود للدولة العالمية. وإن كان من مجموعة دول كبرى، دولتين أو أكثر، فإنه يعتبر عدواناً، وليس تنفيذاً لقانون؛ لأنه لو أن إحدى الدولتين، أو إحدى الدول، التي تقوم بالتنفيذ خالفت القانون، فإن باقي الدول لا يمكن أن تنفذه عليها؛ لأن ذلك معناه الحرب. ولو أن الدولتين اللتين تقومان بالتنفيذ، أو مجموع الدول التي تقوم بالتنفيذ، خالفت القانون، فمن الذي ينفذه عليها؟! بالطبع لا أحد، وبذلك يكون تنفيذ الدول القوية القانون على الدول الصغيرة أو الضعيفة عدواناً، وليس تنفيذاً للقانون الدولي، وبذلك يظهر بوضوح بأنه لا وجود لتنفيذ القانون الدولي العام على جميع الدول، فلا يصح أن يفكر بفكرة تنفيذ القانون الدولي بالقوة، لأن ذلك لا يكون إلا عدواناً.

ومن هذا كله يتبين أنه لا يصح أن يوجد قانون دولي، بل لا يمكن وجوده عملياً، وإنما الموجود هو اتفاقات تحصل بين الدول، وأعراف يتعارفون عليها بشأن هذه الاتفاقات، وبشأن علاقات الحرب، وعلاقات السلم، بين المجموعات البشرية؛ وعليه إذا كان لا بد من إيجاد جماعة دولية، فإنه لا يكون لها إلا قانون إداري، ويكون عملها النظر في الأعراف الدولية، وفي مخالفتها، وتدخل فيها الأعراف بشأن الاتفاقات الدولية، من حيث عقدها، وتنفيذها، والتحلل منها، وما شاكل ذلك. على أن لا تؤخذ جميع الأعراف الدولية، بل تؤخذ الأعراف التي نشأت في المجتمع الدولي الذي تتشكل منه الجماعة الدولية، ويكون نشوء هذه الأعراف ليس بقرارات تضعها الدول، فهذا خطأ، وفيه كل الضرر، بل يكون نشوءها، بسبب اتباع الدول لها، أخذ أمداً طويلاً حتى استقرت، وتكون

الدول قد اعتقدت بدافع ذاتي أن هذه الأعراف واجبة الاتباع. أما موضوع اتباع الدول لها، فإنه يكون بتكرار القاعدة، أو الأمر، أو المفهوم الذي يعتبر عرفاً، لأن فعل الناس واصطلاحهم على شيء لا يشكل عرفاً بمجرد الفعل، أو بمجرد الاصطلاح، بل لا بد من تكرار ذلك حتى يكون عرفاً عاماً، فهذا العرف العام هو الذي تنظر فيه الجماعة الدولية، حين تنظر في المنازعات الدولية، والمخالفات التي تحصل من الدول التي تشكل منها. فالعرف الدولي بمعناه الحقيقي، هو محل النظر حين فض المنازعات الدولية. وهذا العرف الدولي لا يصح أن يفكر بتنفيذه على الدول بالقوة، بل ينفذ عن طريق الرأي العام، وبالعامل المعنوي، فإن الدول المشتركة في الجماعة الدولية ما قررت اعتبار القاعدة الفلانية، أو الأمر الفلاني، عرفاً دولياً، إلا بعد أن تحققت من صيرورته عرفاً، وحينئذ يكون اعتقاد هذه الدول بأن هذا العرف واجب الاتباع موجوداً؛ وعليه لا توجد هناك حاجة للتنفيذ بالقوة. وفضلاً عن ذلك فإن قوة الرأي العام ضد الدولة المخالفة للعرف يجبر الدول إجباراً طوعياً وذاتياً أكثر من الإجبار الخارجي المادي، وخوف المجموعة البشرية من أن تُعَيَّر بسبب مخالفتها العرف العام أكثر تأثيراً عليها من خوفها من التنفيذ المادي، ولذلك يترك للرأي العام، وللعامل المعنوي، أن يتولى تنفيذ قرارات الجماعة، ويكون ذلك هو طريقة تنفيذها.

أما شقاء العالم من الدول الكبرى، فإنه ليس آتياً من كون الدولة دولة كبرى، وإنما هو آتٍ من ناحية تكتل هذه الدول، واجتماعها على اقتسام المصالح والمنافع، هذا التكتل هو أساس البلاء؛ ولذلك فالعلاج يجب أن ينصب على التكتل نفسه للدول الكبرى، لا على كون الدولة دولة كبرى. فالخلف المقدس، وهو أول تكتل وجد من الدول الكبرى، قد حصل من أجل اقتسام المصالح والمنافع بين هذه الدول، فقد وجد للدفاع عن عروش الملوك المؤتلفين، ووجد من أجل قمع أي حركة ثورية تقوم ضد أي من هؤلاء الملوك، أو ضد ما يتفقون

عليه من أعمال، ووجد من أجل التمكن من التدخل ضد أي دولة في العالم، بحجة تهديد السلام، أو تهديد النظام، فكان هذا التكتل وبالأعلى العالم، وعلى أوروبا بالذات. صحيح أن هذا التكتل قد استطاعت الشعوب الأوروبية ضرب تأثيره وشل قواه، فقامت بالثورات، ونقضت قراراته، ولكن فكرة تكتل الدول الكبرى لاقتسام المصالح والمنافع ظلت تتحكم في العالم حتى الآن. فإن فرنسا قد ثارت وأطاحت بالملكية وأعلنت الجمهورية. وبلجيكا ثارت وانفصلت عن هولندا واستقلت عنها. والشعب الألماني استطاع أن يقضي على الدويلات التي كان مقسماً إليها، وأقام الوحدة الألمانية. وهذا كله ضد تكتل الملوك الخمسة. ولكن هذه الدول الكبرى نفسها بعد أن تغير نظامها، ظلت متمسكة بفكرة التكتل الدولي، وهذا التكتل هو الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى، وهو الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية.

صحيح أن أميركا وروسيا (الاتحاد السوفياتي) باتفاقهما معاً قد أزالا التكتلين العالميين، أي المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وأبعدا خطر الحرب العالمية الثالثة بعد اتفاق خرتشوف وكيندي في العام ١٩٦١م في فينّا، ولكنهما فعلاً ذلك بتكتل جديد منهما، ولهذا لا يعتبران أهمهما عاجلاً فكرة التكتل من الدول الكبرى، بل حولاً هذا التكتل لمصالحهما بتكتل جديد منهما، وأوجدا خطراً جديداً، هو اقتسام العالم بين دولتين كبيرتين، ما أضر بالموقف الدولي؛ لذلك فإنهما بدلاً من أن يعالجا التكتل الدولي، عقّدا، وجعلاه تكتلاً محكماً، وأبعدا إمكانية استفادة الدول الصغرى من اختلاف الدولتين في نصرة قضاياها، ونتج عن تكتل الدولتين خطورة أكبر على السياسة الدولية.

وهكذا فإن التكتل حيث وُجد يشكل خطراً على السلام، بل يشكل خطراً على الدول الأخرى، سواء أكانت صغرى أم كبرى، وسواء أكان تكتلاً بصورته التقليدية، أي أن تتقاسم دول التكتل المغام بينها (الند بالند)، أم كان تكتلاً بصورته الحالية، أي أن تسخر الدولة الكبرى الأولى (اليوم هي الولايات

المتحدة الأميركية) باقي دول التكتل لتحقيق مصالحها هي في الدرجة الأولى، وأن تستحوذ على الغنيمة، كلها أو جلها، ولا تبقي لأفراد التكتل الأخرى إلا النزر اليسير، كما حدث في التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية، عندما احتلت العراق الكويت، ثم شنت أميركا عدوانها الوحشي على العراق في أوائل التسعينات من القرن الماضي، و(كتلت) معها نحو ثلاثين دولة. وكذلك ما حدث في عدوان أميركا على العراق في أوائل العام ٢٠٠٣م، حيث أدخلت أميركا معها في العراق نحو ثلاثين دولة تحت مسميات تحالفية مختلفة.

إن جميع التكتلات مهما كانت صورتها توجد شراً مستطيراً في المسرح الدولي؛ وعليه فلا بد من علاج سريع لفكرة التكتلات الدولية، سواء أكان أطرافها دولاً كبرى، أم دولاً كبرى وأخرى صغرى.

أما ما هو هذا العلاج، فالذي نراه هو أن العلاج لا يتأتى إلا بتغيير المفهوم من أساسه؛ لأن سلوك الإنسان في الحياة إنما يكون بحسب مفاهيمه عنها، فلا بد من تغيير هذا المفهوم أولاً عند الشعوب التي تتكون منها الدول الكبرى، التي تعتنق فكرة التكتل الدولي، ثم الانتقال لإزالة التكتلات الدولية من الوجود. وما لم يُغيّر هذا المفهوم، فإن شقاء العالم بالدول الكبرى سيظل موجوداً، بل ربما يتضاعف هذا الشقاء. أما طريقة تغيير المفهوم فهي إيجاد رأي عام دولي ضد التكتلات، وهذا هو العلاج الناجع لذلك. والدليل على هذا أن فكرة استعمار الشعوب الضعيفة في القرن التاسع عشر كانت محل فخر واعتزاز عند جميع دول أوروبا، الصغرى منها والكبرى، وتسابقت على استعمار الشعوب والأمم بشكل جنوني، لا فرق بين بريطانيا وهولندا، ولا بين ألمانيا وبلجيكا، ولا بين فرنسا وإسبانيا، فجميع دول أوروبا خرجت لاستعمار الشعوب. ولما قامت الدولة الشيوعية في روسيا، بعد الحرب العالمية الأولى، تبنت فكرة محاربة الاستعمار، وهاجمته بضراوة وعنف، وحثت شعوب العالم على مقاومة الاستعمار، وحرضتها على المستعمرين. وما أن جاءت الحرب العالمية الثانية حتى وجد رأي

عام كاسح في العالم ضد الاستعمار؛ ولذلك وضع في ميثاق هيئة الأمم مواد تتعلق بإنهاء الاستعمار في العالم، وشاعت فكرة التحرير، فتراجعت الدول الاستعمارية عن الاستعمار، واضطرت تحت ضغط الرأي العام العالمي أن تعطي الشعوب المستعمرة حريتها واستقلالها، وإن كانت بعض الدول قد اتخذت ذلك أسلوباً لتغيير شكل الاستعمار. ومهما يكن من أمر، فإن الرأي العام استطاع أن يغير النظرة لفكرة الاستعمار، وكذلك الحال بالنسبة للدول الكبرى، أو بتعبير أصح لفكرة تكتل الدول الكبرى؛ ولذلك ما على الشعوب التي عانت وتعاني من تكتل الدول الكبرى من الشقاء والبلاء، إلا أن تبذل المحاولات الجدية لمقاومة فكرة تكتل الدول الكبرى مقاومة ضارية، حتى تصل إلى إلغائها من الوجود، ولكن إزالة هذه الفكرة نهائياً من الوجود يحتاج إلى دولة قوية تتبنى هذه الفكرة، وطالما كانت الدول الكبرى الحالية تؤيد الفكرة من زوايا مختلفة لخدمة مصالحها، فمن الصعب على الشعوب التي تكابد من فكرة التكتلات أن تنجح في إلغائها من الوجود، إلا إذا نجحت في إقامة دولة قوية تتبنى الفكرة، ولعل قيام الدولة الإسلامية هو الأمل الوحيد للشعوب المستضعفة في التخلص من هذه الفكرة.

بقيت مسألة الاستعمار أو نهب خيرات الشعوب وإذلالها. وهذه الفكرة، وإن سار العالم خطوة لا بأس بها في مقاومتها، فإنها ولا شك لا تزال أخطر الأعمال التي تشقى بها الشعوب الضعيفة، وأكثر الأعمال خطراً على الاستقرار المحلي، والاستقرار العالمي، وما أزمة الكونغو التي استمرت عدة سنوات، وما زالت حتى الآن منطقة استعمار، وأزمة الشرق الأوسط الحالية، إلا نموذجا من نماذج خطر الاستعمار على الاستقرار؛ لذلك كان من أشد الضرورات معالجة مشكلة الاستعمار.

إن الاستعمار جزء لا يتجزأ من المبدأ الرأسمالي، بل هو طريقة تنفيذ فكرته، ولذلك لا سبيل لعلاج جذرياً إلا بمقاومة المبدأ الرأسمالي وإزالته من الوجود، ولذلك لا بد أن تبذل الجهود في إزالة المبدأ الرأسمالي والقضاء عليه. لقد

سارت الشيوعية شوطاً في معالجة الاستعمار، وفي مقاومة المبدأ الرأسمالي، ولكنها سارت بفكرة خطأ، ومقاومة عرجاء، فقد قاومت عقيدة فصل الدين عن الدولة بعقيدة التطور المادي. وعقيدة التطور المادي عقيدة خطأ، وتخالف فطرة الإنسان؛ ولذلك لم تجد قبولاً في المجتمعات الرأسمالية، فضلاً عن أن الأفراد الذين اعتنقوها لم تؤثر في سلوكهم في الحياة؛ لأن من يعتقد بالتطور المادي لا يضيره أن يطبق فصل الدين عن الدولة، إذ إن فكرة فصل الدين عن الدولة يمكن أن يعتنقها المقر بوجود الله، والمنكر لوجود الله، لأنها لا تعني الإلحاد، ولا تعني الإيمان، وإنما تعني عدم تحكيم الدين في شؤون الدولة، وهذا لا يؤثر في سلوك من يعتقد عقيدة التطور المادي. ومن هنا نجد أن العقيدة الشيوعية لم تؤثر في المجتمعات الرأسمالية، ولم تحدث فيها أي تغيير. أما مقاومة الشيوعية للرأسمالية، فقد بدأت بأفكار كارل ماركس ومن أتى بعده من فلاسفة الشيوعيين، فأوجدت من يعتنقها من الأفراد والجماعات، ولكنها لم تستطع أن تجعل، بمجرد الدراسة والبحث، شعوباً برمتها تعتنقها. وفوق ذلك فإن طريقتهما في تجسيدها بكيان، أي بدولة شيوعية، كانت طريقة خطأ، وطريقة خيالية، فهي خطأ من ناحية جعلها إيجاد الدولة طريقة للوصول إلى إلغائها كلياً، وهي خيالية لأنها تريد جعل الثورة عالمية، تبدأ بالشعوب المتقدمة صناعياً ثم تعم العالم؛ ولذلك اضطر لينين لمخالفتها بحجة تفسيرها، فأوجد الدولة الشيوعية في روسيا، وكانت في ذلك الوقت متأخرة من ناحية صناعية عن أوروبا، وأوجدتها في روسيا وحدها، ثم بعد ثلث قرن جاء خلفاء لينين ليتحالفوا مع أكبر دولة استعمارية، نعي أميركا، أي تحالفوا مع الاستعمار. وكانت نتيجة هذا التحالف أن سقطت الشيوعية نهائياً، وزالت الدولة الشيوعية الرئيسية من الوجود، وفشلت بذلك في تحقيق أهدافها؛ لذلك كان لا بد من البحث عن علاج آخر لمقاومة الرأسمالية والقضاء على الاستعمار، ولا يوجد غير الإسلام الذي يملك القدرة على ذلك، بل إنه العلاج الوحيد لإزالة الاستعمار وهدم الرأسمالية، وعلاجه يقوم على أساس عرض الفكرة الكلية عن

الكون والإنسان والحياة في ميدان النقاش العالمي، وإدخالها إلى ميثاق الجماعة الدولية القائمة على تنفيذ العرف الدولي بالرضا والاختيار، فهذا النقاش العالمي للفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، هو الذي يغير المفاهيم، ويزيل المفاهيم المغلوطة، ويصحح العرف الدولي. فالاستعمار وجهة نظر معينة في الحياة، ولن يقضى عليه ما لم تغير وجهة النظر هذه. صحيح أن الرأي العام الدولي الذي وجد لدى العالم ضد الاستعمار قد أثر عليه، ولكنه لم يقض عليه، ولم يضعف وجوده، وكل الذي حصل هو تغيير في أسلوبه. والبلاد التي استعمرت في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، لا تزال مستعمرات، وإن كانت قد وضعت في أسلوب استقلالات. ولن تتحرر هذه المستعمرات إلا بالثورات، والحروب المحلية، والدولية. ولكن ما دامت الدول الكبرى الموجودة في العالم تعتنق الاستعمار كفكرة، وتسخر قواها من أجله، فإنه لا سبيل لإزالة الاستعمار من العالم، إلا بإزالة فكرته من نفوس معتنقيها، بوصفها وجهة نظر لهم في الحياة. صحيح أنه يجب أن يقاوم الاستعمار مقاومة مادية، وأن يستمر الرأي العام ضده، وأن تضاعف الجهود في سبيل ذلك، ولكن هذا ليس العلاج الناجع، والعلاج الناجع إنما هو عرض الإسلام كفكرة كلية عن الكون والإنسان والحياة في ميدان النقاش العالمي، تتناولها جميع الشعوب والأمم، وتوضع دولياً محل بحث ونقاش بين الدول جميعها، وخاصة في الجماعة الدولية. هذا وحده هو العلاج الناجع للاستعمار، ولا يمكن تطبيق ذلك عملياً إلا بوجود الدولة الإسلامية القوية في المسرح الدولي. هذه هي الأمور الثلاثة التي شقي العالم بها، وحيل بسببها بينه وبين السير في طريق السعادة، وهذه هي الكيفية التي يعالج بها من هذه البلايا الثلاث. إلا أن علاجه منها لا يعني منع الحروب، ولا منع القلق والاضطرابات، ولا يعني إنهاء الفخاخ الدولية، والمناورات السياسية، والمداورات الخبيثة، وإنما يعني إزالة كابوس جماعي ثقيل يصعب التخلص منه، وإلا فالنزاع بين الدول طبيعي، ولجوء الدول إلى الحروب طبيعي، وقيام المناورات والمداورات طبيعي، ولكنها تكون

أموراً فردية، أو أموراً محدودة، فلا يُجر العالم كله إلى الحرب، كما حصل في الحربين العالميتين الماضيتين، ولا ينحصر تفكير الدول بمص دماء الشعوب كما هي الحال الآن، وإنما يكون فيه ما هو في طبيعة البشر، من الهدى والضلال، ومن الخير والشر، ومن الحسن والقبح، فيكون فيه من هذا وذاك، ولا يكون شراً كله، كما هي الحال منذ أن وجدت فكرة تكتل الدول الكبرى، وفكرة الأسرة الدولية، وفكرة الاستعمار حتى الآن. لذلك لا بد من وضع حد لهذا الشر الذي يطغى على العالم منذ عدة قرون، ولا بد من إيجاد الدولة القادرة على فعل ذلك، وهي دولة الخلافة الإسلامية.



كيفية التأثير في السياسة العالمية

قد يقال كيف يتأتى للأفراد أن يؤثروا في السياسة العالمية، بل كيف يتأتى للأحزاب أن تؤثر في اتجاه الدول، لا سيما وأن هذا الاتجاه قد أخذ دور العراقة واستمر عدة قرون؟ والجواب على ذلك هو أن الأفراد أو الأحزاب حين يتابعون الأعمال السياسية، ويتفهمون السياسة الدولية، لا يصح أن يتبعوها من أجل المتعة العقلية والترف الفكري، ولا من أجل التعلم وزيادة المعلومات، وإنما يتبعونها من أجل أن يرعوا شؤون العالم، ومن أجل أن يفكروا بالطريقة التي يؤثرون فيها على العالم، أي من أجل أن يكونوا سياسيين، وحاشا للسياسي أن يقصد المتعة العقلية، ولو كان من أعظم العقلاء، وحاشاه من أن يميل للترف الفكري ولو كان من أعمق المفكرين، فهو إذاً يتتبع السياسة ويفهم الموقف الدولي، والوضع الدولي، ويتابع السياسة الدولية، لأنه سياسي فقط، لا لأنه عاقل أو مفكر. ومعنى كونه سياسياً أنه يعمل لأن يرعى شؤون العالم، أي لأن يؤثر في السياسة الدولية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنه لا يعمل وهو يتصور أنه فرد، وإنما يعمل بوصفه جزءاً من أمة، وبوصفه في كيان، أي في دولة. وهو إن لم يكن ممن يقررون سياستها أو ينفذونها، ولكنه ممن يطمحون لأن يكونوا ممن يقررون أو ينفذون، أو يحاسب المقررين والمنفذين، وبذلك يؤثر دولياً حتى لو ظل فرداً ليس له صلاحيات التقرير أو التنفيذ. ومتى كان كذلك كان مؤثراً؛ لأن الدولة التي هو في كيانها تؤثر بأمثاله، أو يسعى هو وأمثاله لأن يجعلها تؤثر في السياسة الدولية والموقف الدولي، ومن هنا يأتي ما يقصد من ثمرات المفاهيم السياسية، وهو جعل الدولة تؤثر في السياسة الدولية، وفي الموقف الدولي، عن طريق إيجاد الأفراد الواعين سياسياً، والمدركين للأعمال السياسية التي تحصل في العالم، لا سيما من الدول الكبرى. ومن هنا كانت الخطوة الأولى للتأثير في السياسة الدولية، والموقف الدولي، هي بلورة المفاهيم السياسية، وكانت اللبنة

الأولى حمل الأفراد على تتبع الأعمال السياسية، وتفهم السياسة الدولية، أي إيجاد سياسيين في السياسة العالمية، فيأتي طبيعياً تأثير الدولة في السياسة الدولية والموقف الدولي، وبذلك يظهر مدى ضرورة المفاهيم السياسية، ومقدار قيمة هذه المفاهيم. إلا أنه يجب أن يعلم أن الدولة لا تكون دولة لها وجود دولي، إلا بالعلاقات مع الدول الأخرى، فالفرد في المجتمع لا يكون له وجود في مجتمعه إلا بالعلاقات مع الأفراد ومع الآخرين، ومكانته في المجتمع وبين الناس تكون بحسب هذه العلاقات، وبحسب تأثيره في العلاقات بين الناس. وكذلك الدولة فإن وجودها إنما يكون بوجود علاقات لها مع الدول، ومكانتها ترتفع وتنخفض بحسب علاقاتها مع الدول، وبحسب تأثيرها في العلاقات الدولية. والدولة الإسلامية دولة مبدئية، وعملها الأصلي أي وظيفتها هي حمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، فمن المحتم عليها، بل جزء من تكوينها، أن تكون لها مكانة دولية، وأن تؤثر في العلاقات الدولية؛ ولذلك كان لا مناص من أن تكون المفاهيم السياسية التي عند السياسيين مفاهيم السياسة الدولية، لا مفاهيم السياسة المحلية، أو السياسة الإقليمية، أي كان لا مناص للسياسيين، بوصفهم الإسلامي، من أن يكون لديهم المفهوم السياسي من ناحية دولية، لا من ناحية محلية أو إقليمية فحسب، ومن هنا كان لا مناص لهم من ناحية كَوْن الدولة دولة إسلامية من أن يتمتعوا بالوعي السياسي الكامل. فإسلاميتهم، وكون دولتهم إسلامية، وظيفتها الأصلية والأساسية حمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، تحتّم عليهم أن يكون لديهم الوعي السياسي، وأن يكون هذا الوعي السياسي كاملاً.



الوعي السياسي

الوعي السياسي لا يعني الوعي على الأوضاع السياسية، أو على الموقف الدولي، أو على الحوادث السياسية، أو تتبع السياسة الدولية، والأعمال السياسية، وإن كان ذلك من مستلزمات كماله. وإنما الوعي السياسي هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، وهي بالنسبة لنا من زاوية العقيدة الإسلامية، زاوية: (لا إله إلا الله محمد رسول الله) «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»، هذا هو الوعي السياسي. فالنظرة إلى العالم من غير زاوية خاصة تعتبر سطحية، وليس وعياً سياسياً. والنظرة إلى المجال المحلي أو المجال الإقليمي تفاهة، وليس وعياً سياسياً، ولا يتم الوعي السياسي إلا إذا توفر له عنصران: أن تكون النظرة إلى العالم كله، وأن تنطلق هذه النظرة من زاوية خاصة محددة، أيّاً كانت هذه الزاوية، سواء أكانت مبدأً معيناً، أو فكرة معينة، أو مصلحة معينة، أو غير ذلك. هذا من حيث واقع الوعي السياسي كما هو، وبالطبع هو بالنسبة للمسلم من زاوية معينة هي العقيدة الإسلامية. هذا هو الوعي السياسي، وما دام هذا واقعه، فإنه يحتم طبيعياً على السياسي أن يخوض النضال في سبيل تكوين مفهوم معين عن الحياة لدى الإنسان، من حيث هو إنسان، في كل مكان. وتكوين هذا المفهوم هو المسؤولية الأولى التي أُلقيت على كاهل الوعي سياسياً، والذي لا ينال الراحة إلا ببذل المشقة في تحملها وأدائها.

والوعي سياسياً يتحتم عليه أن يخوض النضال ضد جميع الاتجاهات التي تناقض اتجاهه، وضد جميع المفاهيم التي تناقض مفاهيمه، في الوقت الذي يخوض فيه النضال لتركيز مفاهيمه، وغرس اتجاهه. فهو يسير في اتجاهين في آن واحد، لا ينفصل أحدهما عن الآخر في النضال قيد شعرة؛ لأنهما شيء واحد، فهو يحطم

ويقيم، ويهدم ويبني، يبدد الظلام ويشعل النور، وهو كما قيل: «نار تحرق الفساد، ونور يضيء طريق الهدى». وكما يدخل في تركيز المفاهيم، وغرس الاتجاهات، تنزيل الأفكار على الوقائع، والبعد عن التجريد والمنطق، كذلك يدخل في النضال ضد الاتجاهات، النضال ضد المطاعن التي تهاجم مفهومه عن الحياة، وضد مفاهيم الأعماق التي جاءت من العصور الهابطة، وضد التأثير التضليلي الذي يثبته الأعداء عن الأفكار والأشياء، وضد اختصار الغايات السامية، والأهداف البعيدة، بغايات جزئية، وأهداف آنية. فهو يناضل في جبهتين: داخلية وخارجية، ويناضل في اتجاهين: اتجاه الهدم، واتجاه البناء، ويعمل على صعيدين: صعيد السياسة وصعيد الفكر، وبالجملة هو يخوض معترك الحياة في أسمى ميادينها وأعلاها؛ ولذلك كان اصطدام الواعين بالقضايا، في احتكاكهم بالواقع، والناس، ومشاكل الحياة، أمراً حتمياً، لا فرق في ذلك بين الصعيد المحلي الداخلي والصعيد الدولي العالمي، وفي هذا الاصطدام، تبرز المقدرة على جعل الرسالة التي يحملها، والزاوية الخاصة التي ينظر إلى العالم منها، حسب المفهوم الذي يتبناه، هي الأساس، وهي الحكم، وهي الغاية التي يسعى إليها، والهدف الذي يجهد لتحقيقه. إلا أنه نظراً لالتزامه زاوية خاصة، ولوجود ذوق معين له، وميول معينة لديه، طبيعية كانت أو مبدئية، فإنه يخشى إن لم يع على نفسه أن يلون الحقائق باللون الذي يهواه، وأن يؤل الأفكار على الوجه الذي يريده، وأن يفهم الأخبار بحسب النتيجة التي يريد أن يصل إليها؛ ولذلك يجب أن يحذر من تسلط ميوله على الآراء والأنباء. فرغبات النفس لشيء ذاتي، أو حزبي، أو مبدئي، ربما تجعله يفسر الرأي أنه صدق وهو كذب، أو يخيل إليه أنه كذب وهو صدق؛ ولذلك لا بد من أن يتبين الواعي الكلام الذي يقال، والعمل الذي يعمل. فبالنسبة للوقائع، أشياء كانت أو حوادث، يجب أن يدركها إدراكاً حسيّاً، وأن

يحس بها حساً منطقياً، ولكن كما هي، لا كما يحب ويرغب أن تكون. وبالنسبة للأفكار، يجب أن تُفهم كما هو واقعها، فينتقل في ذهنه إلى الخارج: خارج الذهن، ويرى ببصيرته الواقع الذي يعبر عن الفكر، ويفهم هذا الفكر، حسب رؤيته للواقع الذي يدل عليه، كما هو، لا كما يتفق مع ما يريد. صحيح أن التعبير قد يكون مجازياً، وقد يكون استعارة، وقد يكون كناية، وقد يكون جملة، معناها بكونها جملة، لا بالألفاظ التي تتركب منها، ولكن ذلك لا يمنعه من الانتقال إلى الخارج، ورؤية الواقع الذي تدل عليه، حسب دلالة اللغة، وكما قال عن معناها أهل اللغة. فالواعي سياسياً، يجب أن يسير مع الحق، ولكن حسب وجهة نظره التي أخذها عن جزم ويقين، وأن يرى الحقائق كما هي، ولكن حسب رؤيته الحسية أو الفكرية، وبذلك يستكمل الوعي، حيث تتوفر لديه وسائل التدبير. إلا أنه يجب أن يظل أساس كل شيء لديه من رؤية، وإدراك، وحس، وفهم، هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصة.

وهنا قد يرد سؤال هو: كيف يتفق التجرد الذي يكون عليه الواعي سياسياً، من حيث التزام الحق ورؤية الحقائق كما هي، مع نظره إلى العالم من زاوية خاصة؟ فإذا ورد مثل هذا السؤال، فلنما يرد من النظرة السطحية للأمور، فإذا تعمق المرء في البحث فإنه لا يورد مثل هذا السؤال؛ وذلك لأن هناك فرقاً بين واقع الأشياء، وبين الحكم عليها، فواقع الأشياء لا يختلف فيه الناس. فإذا كانت متعلقة بالرؤية البصرية، فكل من له بصر يرى الشيء كما هو، إلا أن يخدع ويضل. وإذا كانت متعلقة بالحس، فإن كل من له إحساس يحس بالشيء، سواء بالذوق كقطع المروطعم الحلو، أم باللمس كالناعم والخشن، أم بالسمع كالأصوات، أم بالشم كالروائح. فالأشياء يحس بها الناس كما هي، مهما حصل من تفاوت، ولكن الحكم على الأشياء هو الذي يختلف فيه الناس. فالنظرة إلى العالم من زاوية

خاصة متعلقة بالحكم على الأشياء والأفعال، ورؤية الحقائق كما هي متعلقة بالاحساسات والإدراكات؛ ولذلك لا بد أن يرى الحقائق كما هي ويلتزم جانب الحق، ولا بد أن ينظر إلى العالم، والحوادث، والأشياء، من زاوية خاصة.

أما كيف ينطبق ذلك على السياسة العالمية، فإن استعراض بعض الأمثلة يُري كيف تسير النظرة للأحداث السياسية من زاوية خاصة، ولنورد بعض الأمثلة من سياسة الرسول ﷺ، وبعض الأمثلة من السياسة في القرون الوسطى، وبعض الأمثلة من السياسة المعاصرة. فالرسول ﷺ كانت الزاوية الخاصة التي ينظر منها إلى العالم هي نشر الدعوة، فلأن قريشاً كانت هي الدولة الكبرى في الجزيرة، وكانت هي رأس الكفر في الوقوف في وجه الدعوة، فإنه وضع نصب عينيه حصر الأعمال السياسية والأعمال الحربية فيها، فكان يرسل العيون لترصدها، ويتعرض لتجارها، ويشتبك معها في معارك الحرب، وكان يكتفي من باقي الدول أي القبائل بالوقوف متفرجين، أو كما يقولون بالوقوف على الحياد. فأعماله السياسية والعسكرية كانت تصدر عن النظرة إلى العالم من زاوية خاصة. والرسول ﷺ حين علم بأن خير تتفاوض مع قريش في عقد حلف بينهما؛ لمهاجمة المدينة، والقضاء على محمد ﷺ، وسحق الإسلام، حدد زاوية العمل أن يهادن قريشاً، أو يصالحها، ويتفرغ لسحق خير، ومن هذه الزاوية الخاصة اتخذ سياسة السلم أساساً لأعماله المقبلة، ما دامت تسير في تحقيق غايته. فصارت أعماله كلها في هذه الفترة، من ذهابه للعمرة، ورضاه بإعراض قريش عنه، ولينه أمام تعنت قريش، ومخالفته لأصحابه، وغير ذلك، تسير وفق سياسة السلم. فكانت نظراته للأعمال السياسية مع عدوه الذي يركز عليه تصدر من زاوية خاصة، وتتكيف حسب مقتضيات هذه الزاوية الخاصة.

فهذان مثالان من أعمال الرسول ﷺ : أحدهما عمل عام، وهو التركيز

على دولة كبرى هي رأس أعدائه، بناء على زاوية خاصة. والثاني عمل خاص، وهو التركيز على هدف معين، فجعله زاوية خاصة، وصار ينظر إلى الأعمال السياسية والعسكرية من هذه الزاوية الخاصة. وبذلك يشاهد كيف تسيطر النظرة للأحداث السياسية من زاوية خاصة، على الأعمال والتصرفات، وكيف أنه لولا هذه النظرة من زاوية خاصة، لكانت الأعمال لا معنى لها.

والدول الكبرى بعد مؤتمر برلين كانت قد اتخذت كلها نخب أملاك الدولة الإسلامية، وهي الدولة العثمانية، الزاوية الخاصة لها، وليس القضاء على الدولة العثمانية، مع أنها بحثت الأمرين معاً، وقررت الاتفاق على الثاني، ولكن لم تتخذ الزاوية الخاصة، ولذلك تكيفت جميع أعمالها حسب هذه الزاوية الخاصة، ودخلت في صراع سياسي مع بعضها استمر أكثر من قرن، وهو وإن انتهى بزوال الدولة الإسلامية، ولكن ذلك لم يكن الزاوية الخاصة التي تنظر منها هذه الدول للأحداث والأعمال السياسية. فالزاوية الخاصة التي تنظر منها هي التي تحكم في سياستها وفي نظرتها للأعمال السياسية.

وأمركا، بعد الحرب العالمية الثانية، قالت إن العالم شركة، وإن أميركا لها أكثر الأسهم في هذه الشركة، فيجب أن تكون إدارة هذه الشركة في يدها، واتخذت هذا القول الزاوية الخاصة التي تنظر منها إلى العالم، فصارت أعمالها تتكيف بهذه الزاوية، وصارت تنظر إلى الأعمال السياسية التي تجري في هذا العالم من هذه الزاوية. والنظرة من هذه الزاوية هي التي جعلتها تتفق بل تتحالف مع الاتحاد السوفياتي، وجعلتها تتنكر لبريطانيا وفرنسا، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي تغيرت نظرتها، فلم تعد تتنكر لبريطانيا وفرنسا وحسب، بل أصبحت تتنكر لكل دول العالم، وبالغت في ذلك بحيث صارت تتنكر للاتفاقات الدولية التي أجمعت عليها دول العالم، فانسحبت من اتفاقية كيوتو، ورفضت الدخول في

اتفاقيات نزع الألغام الأرضية، وإنشاء محكمة جرائم دولية، وغيرها من الاتفاقيات، وأصبحت الزاوية الخاصة التي تنظر منها إلى العالم تقوم على أساس عدم وجود أنداد لها تتحالف معهم على قدم المساواة، فمالَت إلى التفرد، وأصبحت تتعامل مع الدول الكبرى الأخرى بأسلوب الهيمنة والتفوق.

هذه هي الكيفية التي تكون عليها النظرة من زاوية خاصة إلى الأحداث السياسية التي تجري في العالم، سواء كانت هذه الزاوية زاوية عامة، كاتخاذ نشر الدعوة أساساً للسياسة الخارجية، أي الزاوية الخاصة التي ينظر إلى العالم منها، أم كانت خاصة كحصر العداء في دولة معينة يمكننا التغلب عليها من الانطلاق في العالم، أم كانت أخص من ذلك كالاشتباك في معركة سياسية معينة من أجل أن ترى الدول الأخرى نموذجاً من معاركنا السياسية. فانطبق النظرة من زاوية خاصة على الأعمال والحوادث السياسية أمر سهل، ولا يحتاج إلا إلى ممارسة السياسة بالفعل، بل يكفي في فهمه استعراض الأحداث السياسية بعمق، ومن هنا يتبين أن تتبع السياسة، وإدراك المفاهيم السياسية يجب أن يؤدي إلى إيجاد الوعي السياسي، وأن هذا الوعي السياسي أمر لا بد منه للعمل السياسي، بل لا بد منه للتأثير في الأحداث السياسية.

وإذا كانت الدول الكبرى قد أصبح الوعي السياسي لديها بديهية من البديهيات، وأصبحت معرفة السياسة الدولية الخبز اليومي للسياسيين، فإن المفروض في أبناء الأمة الإسلامية، وهم أبناء الدولة الإسلامية، أن يكون الوعي السياسي أول ما يجب أن يتحلوا به من المفاهيم السياسية، وأن يكون أساس قيامهم بالأعمال السياسية، وأن يعملوا لأن يصبح شائعاً بين الناس، وبديهية من البديهيات في المجتمع، وأن يكون الخبز اليومي للسياسيين، فإن مهمتهم الكبرى، ووظيفتهم الأصلية، هي حمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، ونشر الهدى بين الناس،

وهذا لا يتأتى إلا إذا كانوا سياسيين، وإلا إذا نظروا إلى العالم من زاوية خاصة، وإلا إذا كان لديهم الوعي السياسي الكامل.

ولأجل أن لا يكبر أمر الوعي السياسي عليهم، وأن لا يظنوه شيئاً ضخماً لا يستطيع أن يتمتع به إلا الأذكياء وإلا المثقفون، فإنهم يجب أن يعرفوا أن الوعي السياسي أمر في منتهى البساطة، وهو ميسور لكل الناس حتى للأُميين والعوام. لأن الوعي السياسي لا يعني الإحاطة بالإسلام كله، أو بما يجب أن يتخذ زاوية خاصة للنظرة إلى العالم، وإنما يعني فقط أن تكون النظرة نظرة إلى العالم، مهما كانت معارفه عنه قليلة أو كثيرة، وأن تكون هذه النظرة من زاوية خاصة. فالعبرة فيه هي النظرة العالمية، ولو كان عملاً سياسياً واحداً، وأن تكون هذه النظرة العالمية من زاوية خاصة محددة. فمجرد وجود النظرة إلى العالم، ومن زاوية خاصة، يكفي للدلالة على الوعي السياسي.

صحيح أن هذا الوعي السياسي يتفاوت قوة وضعفاً بتفاوت المعارف عن العالم وعن الأحداث السياسية، ويتفاوت بتفاوت المعارف عن الزاوية الخاصة، ولكن كله وعي سياسي، ويؤدي النتيجة نفسها مهما تفاوت، وهي الارتفاع عن السطحية في السياسة، والترفع عن التفاهة في النظرة إلى الأمور. وعلى هذا فالوعي السياسي ليس خاصاً بالسياسيين والمفكرين، ولا يصح أن يكون خاصاً بالسياسيين والمفكرين، وإنما هو عام، ويجب أن يكون عاماً، ويمكن إيجاده في الأميين والعوام، كما يمكن إيجاده في العلماء والمتعلمين، بل يجب إيجاده ولو إجمالاً في الأمة بأكملها؛ لأن الأمة هي التربة التي ينبت فيها الرجال، فلا بد أن تكون هذه التربة تربة وعي سياسي، حتى تنبت الرجال، وحتى تتمكن من محاسبة الحكام، ومن تقدير الرجال، ومن مجاهدة الأخطار الخارجية بوعي صحيح.

أما الطريقة لإيجاد الوعي السياسي في الأفراد، وإيجاده في الأمة، فإنها هي

التثقيف السياسي بالمعنى السياسي، سواء أكان تثقيفاً بأفكار الإسلام وأحكامه، أم كان تتبعاً للأحداث السياسية، فيثقف بأفكار الإسلام وأحكامه، لا باعتبارها نظريات مجردة، بل بتنزيلها على الوقائع، ويتتبع الأحداث السياسية، لا كتتبع الصحفي ليعرف الأخبار، ولا كتتبع المعلم ليكتسب معلومات، بل بالنظرة إليها من الزاوية الخاصة لإعطائها الحكم الذي يراه، أو ليربطها بغيرها من الأحداث والأفكار، أو يربطها بالواقع الذي يجري أمامه من الأعمال السياسية. فهذا التثقيف السياسي، بالمبدأ وبالسياسة، هو طريقة لإيجاد هذا الوعي السياسي في الأمة وفي الأفراد، وهو الذي يجعل الأمة الإسلامية تضطلع بمهمتها الأساسية، ووظيفتها الأصلية، ألا وهي حمل الدعوة إلى العالم، ونشر الهدى بين الناس؛ ولذلك كان التثقيف السياسي هو الطريقة لإيجاد الوعي السياسي، عند الأمة وعند الأفراد. ومن هنا كان لا بد من التثقيف السياسي في الأمة الإسلامية على أوسع نطاق، فإنه هو الذي يوجد في الأمة الوعي السياسي، ويجعلها تنبت حشداً من السياسيين المبدعين.

جُمادى الثانية ١٤٢٥هـ

آب ٢٠٠٤م